الخميس القادم .. توقعات متباينة عن أسعار الفائدة في أول اجتماعات لجنة السياسة النقدية خلال ٢٠٢٦

قراءة في مشاهد زيارة أردوغان للقاهرة

رؤية السيسي تنتصر من جديد ومصر تعلي مصلحة العرب والمسلمين فوق أي خلافات

ورقة بردى 08

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

الأحد ٨ فبراير ٢٠٢٦

السنة الثامنة عشر • العدد ٨٢٩ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

البنك المركزي المصري يعلن إطلاق خدمة الدفع التلامسي عبر الموبايل والتابلت

الاستثمار في «الاقتصاد الأخضر» للوصول إلي صفر مخلفات

احتياطي النقد الأجنبي لمصر يحقق رقم تاريخي ويصل إلي ٥٢,٥٩ مليار دولار في يناير ٢٠٢٦

تنخفض أم تواصل مسيرة الارتفاع ؟.. جدل ساخن حول تطورات سوق العقارات في مصر

«سياحة اليخوت» نافذة اقتصادية واعدة في مصر

«التموين» تفتتح المعرض الرئيسي أهلا رمضان ٢٠٢٦ و حد أدنى ٥ شوادر بكل محافظة

التجارة الالكترونية في مصر بين المكاسب والتشريعات الغائبة

صناعة السكر في مصر تعيش «الطفرة الكبرى» ..و الشركات تنفي شائعات وقف التوريد أو زيادة الأسعار

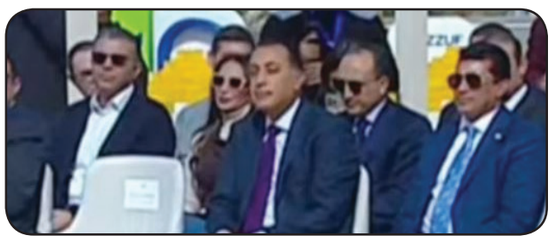

مصر تطلق أول ميثاق للشركات الناشئة بحضور رئيس الحكومة والمجموعة الوزارية لريادة الأعمال

كتبت – رضوى عبدالله

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، يوم أمس السبت ، بحضور الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ورئيس المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، فعاليات إطلاق الدولة المصرية «ميثاق الشركات الناشئة»، الذي يُعد نقلة نوعية هي الأولى من نوعها في توجه الحكومة نحو التعامل مع قطاع الشركات الناشئة ورواد الأعمال والمبتكرين، وذلك تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بتوفير مختلف أوجه الدعم للشركات الناشئة.

يأتي إطلاق هذا الميثاق لأول مرة وبعد مشاورات استمرت لأكثر من عام بين 15 جهة وطنية وأكثر من 250 ممثلًا عن مجتمع الشركات الناشئة، ورواد الأعمال وممثلي المجالس النيابية، تحت مظلة المجموعة الوزارية لريادة الأعمال.

حضر فعاليات إطلاق الميثاق - التي احتضنها المتحف المصري الكبير - عدد من الوزراء أعضاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، ومحافظ الجيزة، وعدد من السفراء، بالإضافة إلى أعضاء الأمانة الفنية ومجموعات العمل من ممثلي الشركات الناشئة، وصناديق رأس المال المخاطر، والجهات الداعمة، وتأتي هذه الفعاليات تزامنًا مع فعاليات انعقاد النسخة السنوية الثالثة عشرة من قمة «رايز أب» للشركات الناشئة.

ويُعد «ميثاق الشركات الناشئة» بمثابة توجه بتعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة ويُسهم في خلق فرص عمل لائقة، وذلك من خلال أهداف استراتيجية يعمل على تحقيقها خلال الاعوام الخمسة المقبلة، وهي تنسيق السياسات الداعمة لريادة الأعمال لتمكين ما يصل إلى 5000 شركة ناشئة، وتعظيم الأثر الاقتصادي للشركات الناشئة بما يُسهم في خلق نحو 500 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وتسريع التوسع والوصول للأسواق الدولية مع تنمية الكوادر المحلية للحد من هجرة العقول، وتشجيع رأس المال المخاطر وجذب استثمارات الشركات الناشئة من خلال المبادرة التمويلية الموحدة، وربط التحديات الملحة في قطاعات الدولة المختلفة بحلول مبتكرة من الشركات الناشئة.

لأول مرة.. الرقابة المالية تتيح لشركات السمسرة تسويق خدماتها عبر المنصات الرقمية

كتب – أسامة السيد

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، قرارًا جديدًا أتاح لشركات السمسرة في الأوراق المالية تسويق خدماتها عبر استخدام المنصات الرقمية وذلك للمرة الأولى في ظل التطور المتنامي الذي شهدته التكنولوجيا المالية في الخدمات غير المصرفية مؤخرًا.

وقال الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية: «هدفنا هو تسهيل وصول المواطنين لخدمات سوق رأس المال عبر هواتفهم المحمولة بكل أمان".

وأضاف رئيس الهيئة، أن هذا القرار يدمج التكنولوجيا المالية في صلب الخدمات غير المصرفية، مع وضع ضوابط صارمة تضمن خصوصية بيانات المستثمر وتحميه من أي توجيه غير موضوعي، بما يحقق بذلك شمولا ماليا رقميا آمنا للجميع.

القرار رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠٢٦ عرف المنصة الرقمية بأنها نموذج أعمال رقمي معتمد من الهيئة يتيح إرسال أوامر العملاء بشأن تداول الأوراق المالية لحسابهم بصورة مشفرة إلى شركة السمسرة.

القرار الجديد يستهدف إتاحة الفرصة لشركات السمسرة في الأوراق المالية للاستفادة من الانتشار الكبير للمنصات الرقمية المختلفة مثل تطبيقات المدفوعات الإلكترونية على سبيل المثال وليس الحصر، بما يسهل عملية تسويق خدمات تلك الشركات.

وحدد القرار مجموعة من الاشتراطات الواجب توافرها لاعتماد المنصة، وهي الالتزام بالتجهيزات والبنية التكنولوجية الواردة في القرار رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٢٣ ، وأن تكون كافة الخدمات المقدمة من خلال المنصة مشفرة تشفيرًا كاملًا، مع توافر سجل إلكتروني بالشكاوى الفنية المتعلقة باستخدام المنصة الرقمية.

وبموجب القرار، فإن المنصات الرقمية -عقب الاتفاق مع شركات السمسرة في الأوراق المالية- ستتمكن فقط من ترويج خدمات تلك الشركات على جمهورها.

ويحظر على المنصات الرقمية تقديم أية أعمال نيابة عن شركة السمسرة، أو تقديم توصيات استثمارية أو ترتيب وتصنيف و تفضيل أوراق مالية أو استخدام أي نماذج للتنبؤ أو أدوات ذكاء اصطناعي بغرض التأثير على سلوك العميل، أو التحيز لخدمات شركة سمسرة بعينها.

مصر تستعد لقمة الاتحاد الإفريقي وتتحرك علي مسارات السلم والأمن والتنمية داخل منظومة القارة السمراء

تواصل وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج أداءها النشط لتعزيز الحضور المصري داخل منظومة العمل الإفريقي المشترك، ودعم جهود السلم والأمن والتنمية بالقارة، بما يترجم توجيهات القيادة السياسية بتعميق الشراكة مع الدول الإفريقية وترسيخ مكانة مصر كفاعل رئيسي في العمل الإفريقي المشترك.

يأتي ذلك في سياق التحضير لقمة الاتحاد الإفريقي المقرر عقدها يومي ١٤ و١٥ فبراير الجاري، وانطلاقًا من الزخم الذي حققته الدبلوماسية المصرية خلال عام ٢٠٢٥ داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي والتجمعات الإقليمية.

وذكرت الوزارة - في بيان يوم / أمس السبت/ - أنه على صعيد دعم السلم والاستقرار في إفريقيا، أسهمت جهود الوزارة بالتنسيق مع الجهات الوطنية ومفوضية الاتحاد الإفريقي في الانتهاء من مذكرة التفاهم الخاصة بالمشاركة المصرية في بعثة الاتحاد الإفريقي لدعم الاستقرار في الصومال (AUSSOM)، تمهيدًا للتوقيع عليها، فضلًا عن توظيف رئاسة مصر للجنة الفرعية للموازنة بالاتحاد الإفريقي في حشد تمويل قدره ٢٠ مليون دولار من صندوق السلام الإفريقي وموارد الاتحاد لدعم البعثة، بما يعكس التزام مصر العملي بدعم أمن القرن الإفريقي.

وفي إطار تعظيم التواجد المصري داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي، تم تعيين السفير محمد إدريس مندوبًا دائمًا للبعثة المراقبة للاتحاد الإفريقي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، في خطوة تعكس الثقة الإفريقية في الدبلوماسية المصرية ودورها المحوري داخل المنظومة متعددة الأطراف.

كما شهد عام ٢٠٢٥ نشاطًا ملحوظًا لمصر في استضافة وتنظيم ورئاسة الفعاليات الإفريقية والدولية، لاسيما الاجتماع الثاني والأربعين للجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات وكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية (النيباد)، الذي عقد برئاسة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي وبمشاركة واسعة من القادة الأفارقة، إلى جانب الانتهاء من دراسة جدوى إنشاء صندوق التنمية التابع للوكالة تمهيدًا لعرضها على قمة الاتحاد الإفريقي، كما استضافت مصر الدورة الثانية من المؤتمر الوزاري الروسي - الإفريقي يومي ١٩ و٢٠ ديسمبر ٢٠٢٥، في تأكيد لمكانتها كمنصة للحوار.

هيئة الاستثمار: مصر ستصبح أول دولة إفريقية مُصدرة لسيانيد الصوديوم

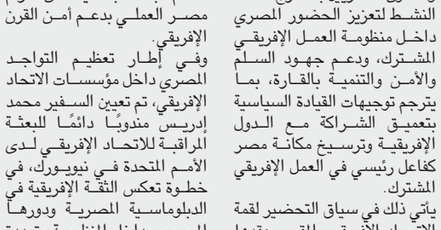

كتب – أحمد ابراهيم

استقبل المهندس محمد الجوسقي، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، وفد شركة دراسكيم للكيماويات المتخصصة لبحث خطوات إنشاء مصنع لإنتاج سيانيد الصوديوم بمجمع مصانع سيدي كرير للبتروكيماويات بالإسكندرية.

واستعرض الجانبان المراحل التي تم إنجازها، بما في ذلك موافقة مجلس الوزراء للعمل وفق نظام المناطق الحرة الخاصة، والالتزام بالمعايير المصرية والعالمية في صناعة الكيماويات، مع بدء مرحلة التصميم والتأسيس والتعاقد مع موردي المواد الخام.

ويستهدف المصنع بدء الإنتاج في عام ٢٠٢٨ بإنتاج ٥٠ ألف طن من سيانيد الصوديوم، تُستخدم لاستخلاص الذهب، مع دراسة مضاعفة الإنتاج أو إنتاج مشتقات أخرى في مراحل لاحقة، بالإضافة إلى تصنيع مكونات بطاريات أيونات الصوديوم.

وأكد الجوسقي دعم الهيئة لتسريع إنشاء المصنع وبدء الإنتاج، موضحًا أن المشروع يتوافق مع أهداف الحكومة التنموية، من زيادة الصادرات، ونقل التكنولوجيا، وتعميق التصنيع المحلي، وتشغيل العمالة، مع الاستفادة من برامج الإصلاح الاقتصادي لتعزيز مؤشرات الاستثمار والتجارة.

وشدد على أهمية تصدير منتجات المصنع إلى السوق الأفريقي، ضمن استراتيجية تعزيز الصادرات المصرية.

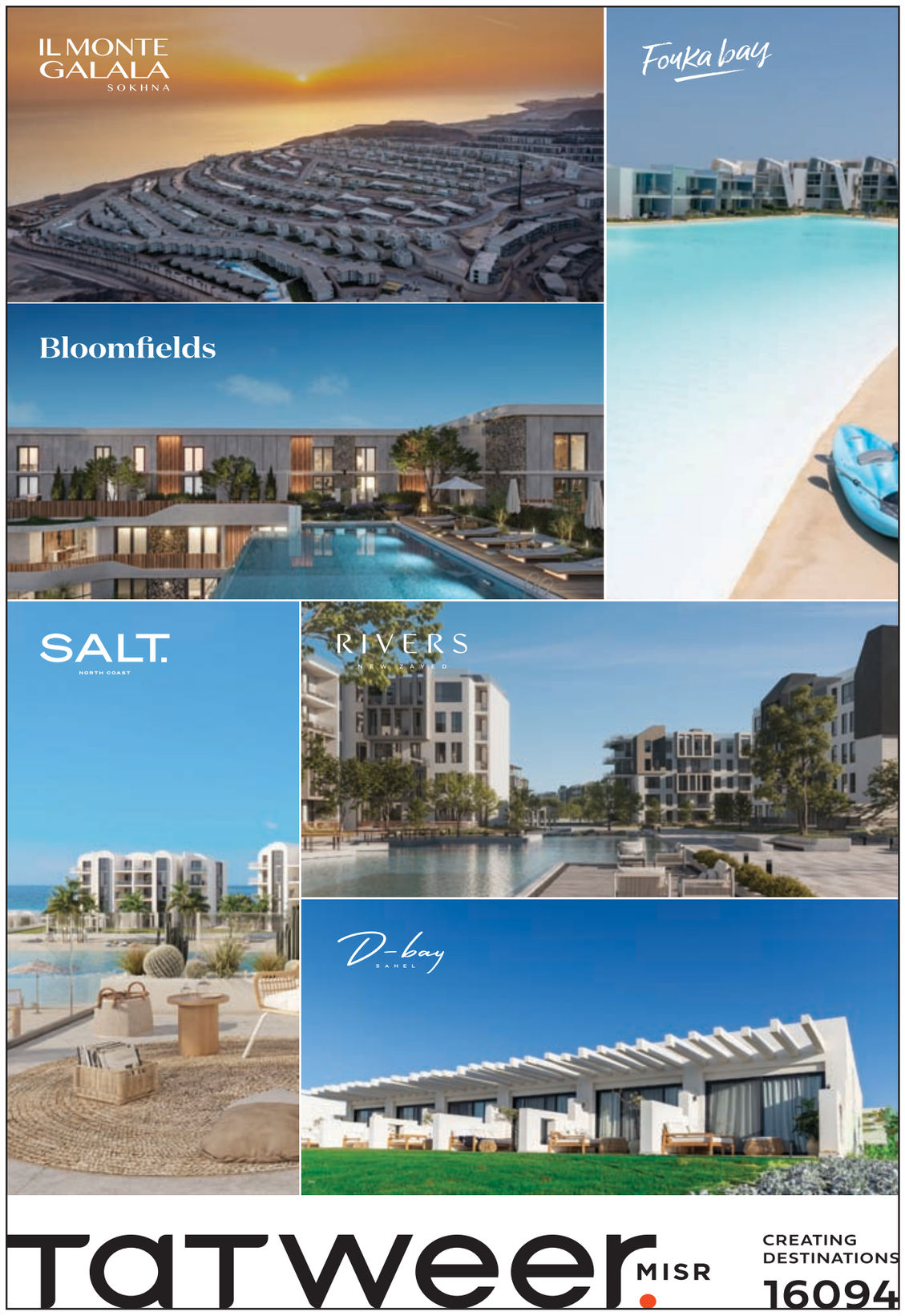

الحصاد
الرؤية الفائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 8 فبراير 2026 ● العدد 829

الأعلي للإعلام يحجب لعبة «روبلوكس» رسمياً في مصر

أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، برئاسة خالد عبد العزيز، يوم الأربعاء ٤ فبراير ٢٠٢٦، قراراً بتنفيذ حجب لعبة «روبلوكس Roblox" في مصر... وقال المجلس في بيان إن ذلك بعد التنسيق مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات... كان عصام الأمير، وكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، أوضح أن القرار جاء بعد مناقشات مستفيضة حول المخاطر التي تمثلها المنصة على الأطفال والنشء، مشيراً إلى أن «روبلوكس» تتيح محتوى غير ملائم وتفاعلات مفتوحة قد تعرض المستخدمين الصغار لمخاطر رقمية متعددة، بما في ذلك التواصل مع غرباء، والمحتوى المخالف للقيم الأخلاقية والتربوية والأسرية المصرية.
وقدمت ولاء هرماس رضوان، عضو مجلس الشيوخ، يوم الأحد اقتراحاً لتقنين أوضاع منصة الألعاب الإلكترونية روبلوكس، بهدف حماية القيم الأخلاقية والتربوية للأطفال والنشء، والحد من المخاطر النفسية.

«سياحة اليخوت» نافذة اقتصادية واعدة في مصر

تقرير : إنفاق السائح عبر سياحة اليخوت يرتفع عن السائح العادى 94% و مصر مزايا تنافسية جعلتها من أولى الدول الرائدة في جذب سياحة اليخوت عالميا

قالت وزارة النقل إن النسخة الثامنة من معرض مصر الدولي لسياحة اليخوت ٢٠٢٦ شهدت مشاركة دولية واسعة تعكس تنامي مكانة مصر على خريطة سياحة اليخوت العالمية، بإجمالي حضور لأكثر من ٨٠ شركة دولية متخصصة في مجال اليخوت والقوارب، إلى جانب ما يزيد على ١٥٠ علامة تجارية عالمية، ممثلة عن ٢٤ دولة من مختلف أنحاء العالم.
وأضافت أن الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، أكد خلال افتتاحه فعاليات المعرض أن هذه المشاركة الواسعة تعكس الاهتمام المتزايد بسوق سياحة اليخوت في مصر، في ظل ما تمتلكه من مقومات طبيعية وبحرية متميزة على البحر الأحمر والبحر المتوسط، فضلا عن التطوير المستمر للبنية التحتية للموانئ والمراسي السياحية.
وتابعت أن المعرض يعد منصة مهمة لعرض أحدث التقنيات والتصميمات في صناعة اليخوت والقوارب، وتبادل الخبرات بين الشركات العالمية والإقليمية، وفتح آفاق جديدة للاستثمار والتعاون في هذا القطاع الواعد.
وكان وزير النقل قد أشار إلى صدور توجيهات عبد الفتاح السيسي أولت اهتمامًا خاصًا بتطوير وتعظيم قطاع سياحة اليخوت في مصر، لما يمثله من قطاع حيوي يسهم في تعزيز مكانة الدولة على خريطة السياحة العالمية وزيادة العوائد الاقتصادية.
وقال إن الدولة تستهدف تحويل سياحة اليخوت من نشاط موسمي محدود إلى صناعة مستدامة داعمة للاقتصاد الوطني، بما يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويوفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وذلك في إطار تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.
وشدد على أن مصر تمتلك مقومات استثنائية تؤهلها لتكون مركزًا إقليميًا لسياحة اليخوت، في مقدمتها امتداد سواحلها لأكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر على البحرين الأحمر والمتوسط، فضلا عن قناة السويس، وما تضمه البلاد من جزر سياحية تتميز بطابع بيئي فريد.
يأتي تنظيم هذا الحدث بهدف جوهري وهو دعم وتطوير قطاع سياحة اليخوت والملاحة البحرية في الدولة، فضلا عن كونه منصة حيوية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وجمع المهتمين والمبتكرين في هذه الصناعة تحت سقف واحد.
ويستند المعرض في نسخته الحالية إلى النجاح الكبير الذي حققته الدورة السابقة (التي أقيمت في فبراير ٢٠٢٥)، حيث استقطبت حينها أكثر من ١٢٠ علامة تجارية و٤٠ شركة رائدة من مختلف دول العالم، عرضت خلالها أحدث صيحات التصميم والتكنولوجيا في عالم البحار.

فرصة اقتصادية

وتُعَد سياحة اليخوت فرصة اقتصادية قوية لأي دولة تستطيع استغلالها، خاصة تلك الدول المطلة على البحر المتوسط؛ حيث تتركز نصف سياحة اليخوت حول العالم في البحر المتوسط؛ ويبلغ عدد اليخوت به أكثر من ٣٠ ألف يخت سياحي سنويًا؛ مما يترتب عليه عوائد كبيرة وفعّالة لجميع الدول التي تسعى إلى تعزيز وجذب هذا النوع من السياحة، فعلى المستوى العالمي، يبلغ حجم سياحة اليخوت ٢٢ مليار يورو، وذلك دون احتساب قيمة ما ينفقه سياح اليخوت على البر.
وأكد التحليل أن سياحة اليخوت تعتبر مصدرًا مهمًا لزيادة تدفقات العملة الأجنبية؛ نظرًا لاقتصارها على الأثرياء، فعادةً ما تكون اليخوت مملوكة للأثرياء، أو على الأقل فإنهم يستطيعون الوصول إليها وتأجيرها، كذلك، يُعَد معدل إنفاق السائح القادم على متن اليخت أعلى بكثير من معدل إنفاق السائح العادي؛ نظرًا لتعدد أوجه وصور إنفاق سائح اليخت سواء كانت في صورة رسوم دخول اليخت، أو مقابل خدمة تراكي اليخت، أو جميع الخدمات الأخرى المقدمة لليخت من صيانة ووقود أو نفقات معيشة وترفيه؛ فمعدل إنفاق السائح اليومي الذي يزور مصر عبر اليخوت يرتفع عن متوسط إنفاق السائح العادي بنسبة ٦٤٪؛ مما ينتج عنه مضاعفة إيرادات السياحة من العملة الأجنبية.

إطار تشريعي

وأوضح «معلومات الوزراء» أنه في إطار تعظيم القيمة المضافة وتنمية القطاع الأزرق والعمل على الصلة بهذه السياحة.
وأشار المركز إلى تشكيل لجنة وزارية عليا لوضع استراتيجية لجذب سياحة اليخوت إلى مصر، برئاسة وزير النقل وعضوية الوزارات المعنية كوزارات السياحة والآثار، والمالية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والجهات المعنية الأخرى، وتتركز استراتيجية الدولة في دعم وتعظيم سياحة اليخوت على ستة محاور رئيسة مدعمة بعدد من الإجراءات وتشمل:
- إنشاء سياسة سعرية موحدة، وتقديم تخفيضات وحوافز جاذبة للسفن واليخوت السياحية؛ فمن أجل معالجة مشكلة عدم تناسق رسوم سفن الصيد لليخوت الأجنبية في الموانئ المصرية وضمان سلاسة العمليات والخدمات في الموانئ السياحية؛ طبقت وزارة النقل تعريفة موحدة لرسوم سفن الصيد، ويسري هذا القرار المنصوص عليه في قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٢١ لعام ٢٠٢٢ على جميع الأرصفة والموانئ السياحية ومحطات الركاب الخاضعة لرقابة الوزارة. كما قد تم فرض تعريفة موحدة مقومة بعملة واحدة تهدف إلى تجنب أي تضارب أو تعقيدات تتعلق برسوم سفن الصيد.
- رفع كفاءة الموانئ السياحية الموجودة حاليًا، وإنشاء مراين أخرى جديدة: حيث قامت الحكومة المصرية بالعمل على صيانة الموانئ سواء السياحية أو التجارية التي بها أرصفة سياحية ورفع كفاءتها بصفة دورية، والمرور على المراين بشكل دوري للتأكد من استمرار صلاحيتها للعمل من ناحيتي السلامة البحرية والحفاظ على البيئة البحرية، وإلزام ملاك المراين بإجراء أعمال (تطوير/صيانة) دورية لجذب عدد أكبر من ملاك اليخوت لزيارة المراين المملوكة لهم.

أحمد ابراهيم

الوزراء يوضح حقيقة الإزالة النهائية لترام الرمل بمحافظة الإسكندرية

نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بيانًا عبر منصاته على مواقع التواصل الاجتماعي، أوضح خلاله حقيقة ما تم تداوله بشأن الإزالة النهائية لترام الرمل بمحافظة الإسكندرية.
وأوضح المركز الإعلامي أنه بالتواصل مع وزارة النقل، أفادت بعدم صحة ما تردد حول إزالة ترام الرمل بشكل نهائي، مؤكدة أن ما يجري حاليًا هو تنفيذ أعمال إعادة تأهيل وتطوير للمشروع.
وأضافت الوزارة أنه بناءً على دراسات متكاملة لمنظومة النقل بمحافظة الإسكندرية، برزت الحاجة الملحّة لإعادة تأهيل ترام الرمل، الذي يعاني من تدهور شديد في البنية التحتية والأنظمة التشغيلية، إلى جانب الانخفاض المستمر في أعداد الركاب نتيجة سوء حالته الفنية وتدني كفاءته التشغيلية، الأمر الذي دفع المواطنين للاعتماد على وسائل نقل بديلة، ما أسهم في زيادة حدة الازدحام المروري، لافتةً إلى أنه تم البدء كذلك في تنفيذ مشروع مترو الإسكندرية.
وذكرت الوزارة أن تلك الدراسات، خلصت إلى أن تطوير هذه المنظومة يُعد الحل الوحيد لمواجهة المشكلات المرورية التي تعاني منها المحافظة، نظرًا لاعتمادها على طريقين طوليين فقط لربط شرق المدينة بوسطها (طريق الكورنيش وطريق الحرية)، وطريق حضري واحد يربط وسط المدينة بغربها (شارع المكس وامتداده).
وأشارت إلى أن مشروع إعادة التأهيل يشمل تطويرًا شاملا للبنية التحتية وأسطول الترام، بما يسهم في رفع الطاقة الاستيعابية من 4700 راكب/ساعة/اتجاه إلى 13800 راكب/ساعة/اتجاه، مع تقليل زمن الرحلة إلى 35 دقيقة بدلا من 60 دقيقة، وزيادة سرعة التشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل زمن التقاطر من 9 دقائق إلى 3 دقائق.

«الرقابة المالية» تصدر القواعد الحاكمة لنشاط التأمين متناهى الصغر

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، القواعد الحاكمة لنشاط التأمين متناهى الصغر، فى خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشمول المالى وتوسيع مظلة الحماية التأمينية للفئات ذات الدخل المحدود، ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر.
وتضمن القرار تعريفًا واضحًا لنشاط التأمين متناهى الصغر، بجانب تحديد التزامات شركات التأمين والفروع المسموح لها بمزاولة النشاط، ووضع معايير لضمان بساطة الوثائق ووضوحها ومرونة تحصيل الأقساط وسرعة صرف التعويضات، إلى جانب ضوابط للاكتتاب والتسويق والتسوية الفورية للمطالبات، والتدريب المستمر للوسطاء والعاملين بالشركات، وإعداد التقارير الدورية، وبرامج للتثقيف المالى ونشر الوعى التأمينى للفئات المستهدفة.
وعُرف التأمين متناهى الصغر وفقًا للقرار بأنه كل خدمة تأمينية تستهدف الأفراد ذوى الدخل المحدود، لحمايتهم من المخاطر التى قد يتعرضوا لها مقابل سداد أقساط تأمينية متناسبة مع طبيعة الخطر المؤمن عليه، وبحد أقصى للتغطية التأمينية يتم تحديده وفقاً للقرارات الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة.
وفى هذا الصدد، قال الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن تنظيم نشاط التأمين متناهى الصغر بضوابط واضحة ودقيقة يمثل خطوة هامة لتعزيز الحماية التأمينية للفئات ذات الدخل المحدود.

رضوى عبدالله

صدي محلي و إقليمي واسع بمعرض الكتاب الدولي حول كتابي جرمين عامر «حكايات كوكب المؤثرين» و«مسرح الجريمة الإلكترونية»

تناولت العديد من وسائل الإعلام المحلية و الإقليمية المناقشات الواسعة - التي حدثت خلال إنعقاد معرض الكتاب الدولي في نسخته الـ٥٧ - حول كتابي كوكب المؤثرين» و«مسرح الجريمة الإلكترونية» للكاتبة جرمين عامر ، نظرا لأهمية القضايا التي طُرحت و كان أهمها المطالبة بإعلان ميثاق شرف مهني و اخلاقي هادف يحترم القيم المجتمعية ويكفل للمؤثرين وصناع المحتوي حرية الابداع وفق للمعايير المهنية المسئولة. كذلك تعزيز التكامل بين الإعلام التقليدي والرقمي لنشر ثقافة الوعي السيبراني كخط الدفاع الأول ضد الجرائم الإلكترونية. فضلا عن تقنين أوضاع المؤثرين وصناع المحتوي قانونيا ومهنيا لضمان تطور الصناعة.

ندوة فكرية

و خلال المعرض ، عقدت ندوة فكرية موسعة حول الكتابين بعنوان : صناعة التأثير. قصص وتجارب، بمشاركة نخبة من القيادات الصحفية، والخبراء الإعلاميين، والمتخصصين في الاقتصاد، وعالم المال والاعمال، والأمن السيبراني، والثقافة.
شارك في الجلسة الكاتب الكبير الدكتور حسن عامر – عميد الصحافة الاقتصادية ومؤسسة الصحافة الرقمية، وعبد الناصر قطب – رئيس تحرير جريدة وموقع الحصاد، واسحاق روحي – رئيس تحرير جريدة وموقع منبر التحرير، والدكتور عماد قطارة – الخبير المصرفي ومؤسسة اكاديمية بانكرز لونج، و وايهاب الحضري – مدير تحرير جريدة الاخبار وايهاب الحضري – مدير تحرير جريدة الاخبا، والدكتور محمد ابراهيم – استاذ بالجامعة ومؤسسة اكاديمية تدريب صناع المحتوي، بإدارة الدكتور حسن الملا – مستشار ادارة الاعمال والتطوير التنظيمي.
شهدت الندوة مناقشة لمحوري الكتابين، حيث تناول الجزء الأول كتاب «مسرح الجريمة الإلكترونية»، وعرض سيكولوجية المجرم الرقمي، وفكرة الاختراق الذي يبد بثغرة امنية بسيطة في الوعي الإنساني قبل الأدوات التقنية. بالإضافة إلى مخاطر الجهل بالأمن الرقمي. كذلك عملية تحول الضحية الى مشارك صامت في الجريمة الالكترونية. كما تناول الجزء الاول فلسفة اختيار شعار #الاحتياط_واجب كخط دفاع اول ووقائي لمواجهة الاحتيال البنكي وانتحال الهوية. مع طرح عدة تساؤلات حول كفاية التشريعات الحالية في مواجهة الجرائم الإلكترونية المتطورة وتعميق الامن السيبراني.
ركز الجزء الثاني، على كتاب «حكايات كوكب المؤثرين»، وتحول الانفلونسر وصناع المحتوي من العفوية إلى صناعة تدخل ضمن منظومة اقتصاد الابداعي. كذلك تطرق الحوار الي الجدل القائم بين الليك والشير واعدد المتابعين والأثر الحقيقي لقادة الراي العام الديجيتال. فضلا عن عرض للجانب المظلم من حياة المؤثرين والمتعلق بالتريند وهوس الشهرة الرقمية، بما يشمله من احتراق نفسي، وفقدان الخصوصية، وحالات من الإفلاس الإبداعي.
وتطرقت المناقشة الي عرض للمواثيق الدولية والعربية ومناقشة المبادرة التي اطلقها كوكب المؤثرين في ٢٠٢٥ ليثاق شرف مهني وأخلاقي لتنظيم صناعة التاثير انعكس هذا علي نمو الاقتصاد المعرفي عالميا.
وجاء الجزء الثالث من ندوة صناعة التاثير ليرصد عدة قضايا للنخبة الاعلامية منها : دور الإعلام الرقمي في تشكيل الرأي العام، والوعي السياسي والاقتصادي. كذلك تأثير السوشيال ميديا على القراءة العميقة والوعي الثقافي. فضلا عن العلاقة بين المحتوى الرقمي وحماية الهوية والتراث. و دور الإعلام المتخصص في حماية السمعة الرقمية للمؤسسات. بالاضافة الي التوازن بين حرية النشر والمسؤولية الأخلاقية. وايضا توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز المهارات الإنسانية.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

التنمية المحلية: ١٨ يوليو آخر موعد لتقنين أراضي الدولة.. وتلقينا أكثر من ٣٤ ألف طلب عبر المنصة الوطنية

كشفت وزيرة التنمية المحلية، الدكتورة منال عوض، عن تلقي المنصة الوطنية لتقنين أراضي أملاك الدولة وفقا للقانون الجديد رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٥ ولائحته التنفيذية رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٦، ٣٤٣٤١ طلب تقنين وذلك منذ إنطلاق المنصة في ٢١ يناير الماضي وحتى ٣ من فبراير الجاري.
وأضافت عوض، في بيان لها، أن هناك ١٥٣٩١ مواطنا قاموا بسداد رسم الفحص وجار استكمال إجراءات التقنين لهم، موضحة أن هناك تنسيق ومتابعة مستمرة مع لجان التقنين بالمحافظات لسرعة فحص الطلبات، بالإضافة إلى تعاون كامل مع اللجنة العليا لاسترداد أراضي الدولة.
ونوهت إلى أن هناك توجيه للمراكز التكنولوجية والسيارات المتنقلة لمساعدة المواطنين في تقديم الطلبات، على الأراضي أملاك الدولة الخاصة طبقا للقانون رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٢٥ ولائحته التنفيذية رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٦.
فحص الطلبات القدمة لسرعة استكمال إجراءات التقنين لهم.
وأكدت الدكتورة منال عوض، أن هناك تنسيقا وتعاونا مستمرا على مدار اليوم بين وزارة التنمية المحلية والأجهزة التنفيذية بالمحافظات واللجنة العليا لاسترداد أراضي الدولة، برئاسة الفريق أسامة عسكر مستشار رئيس الجمهورية للشئون العسكرية لحل أي شكاوى للمواطنين وسرعة حلها بشكل فوري وتذليل أي عقبات أثناء الإجراءات، مشيرة إلى حرص الدولة على إحكام منظومة تقنين أوضاع اليد على الأراضي أملاك الدولة الخاصة وتعزيز الحوكمة والشفافية بما يحقق التوازن بين حقوق الدولة ومصالح المواطنين الجادين.

خلال ندوة نظمها البنك الدولي بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي لمنظمات مقاولي التشييد

وزير قطاع الأعمال العام يستعرض فرصًا واعدة للشراكة والاستثمار والتوسع الخارجي لشركات المقاولات التابعة

أكد المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام- الأسبوع الماضي- في الندوة التي نظمتها مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع عدد من البنوك الإقليمية والدولية، والاتحاد الأفريقي لمنظمات مقاولي التشييد، والاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء، حول «مشروعات التنمية متعددة الأطراف.. فرص الأعمال في مصر»، بحضور الدكتور سيد إسماعيل نائب وزير الإسكان، وقيادات إقليمية ودولية، وممثلي شركات المقاولات والمكاتب الاستشارية.
وأوضح الوزير، في كلمته، أن انعقاد الندوة يأتي في توقيت بالغ الأهمية يشهد فيه العالم تحديات اقتصادية وتنموية متزايدة، تقابلها في الوقت ذاته فرص حقيقية لإعادة البناء وتحقيق النمو، لا سيما في القارة الأفريقية، مؤكدًا أهمية بناء شراكات فاعلة بين الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.
وأعرب المهندس محمد شيمي عن خالص تقديره لمجموعة البنك الدولي وشركائه، وللاتحاد الأفريقي لمنظمات مقاولي التشييد، على تنظيم هذا الحدث المهم.

وزارة العمل تمهل ٧٠٧ منشآت مهلة قانونية لتوفيق أوضاعها.. ومحاضر لـ٢٢٦ منشأة مخالفة

واصلت الإدارة المركزية للسلامة والصحة المهنية بوزارة العمل، جهودها المكثفة على مستوى محافظات الجمهورية خلال أسبوع عمل واحد، في الفترة من يوم الأربعاء ٢٨ يناير وحتى الأربعاء ٤ فبراير ٢٠٢٦؛ وذلك بهدف التأكد من التزام المنشآت باشتراطات السلامة والصحة المهنية، وحماية أرواح العاملين وسلامة بيئة العمل، ودعم الاقتصاد القومي، في إطار تنفيذ خطة متابعة تطبيق قانون العمل الجديد رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥.
وأوضح بيان الإدارة، أن أعمال التفتيش شملت المرور على ٨٩٦ منشأة للتأكد من استيفاء اشتراطات السلامة والصحة المهنية، إلى جانب إعادة التفتيش على ٣٨٣ منشأة كانت قد حصلت على مهل قانونية سابقة، حيث أسفرت هذه الجهود عن استيفاء عدد ٢٠١ منشأة لاشتراطات السلامة والصحة المهنية، فيما تبين وجود ٣٢٦ منشأة غير ملتزمة.

طرح فرص استثمارية جديدة في «السادات» بنظام التخصيص الفوري خلال فبراير

أعلن جهاز تنمية مدينة السادات بمحافظة المنوفية طرح عدد من الفرص الاستثمارية الجديدة بنظام التخصيص الفوري خلال شهر فبراير الجاري، وذلك في إطار خطة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لدعم الاستثمار وتعزيز الأنشطة الخدمية والتعليمية داخل المدن الجديدة.
وأوضح الجهاز أن الطرح يشمل فرصتين استثماريتين، الأولى قطعة أرض مخصصة لنشاط تعليمي، والثانية مبنى حضانة بنظام حق الانتفاع، على أن يتم التقديم والحجز من خلال بوابة خدمات المستثمرين التابعة للهيئة، بما يضمن إتاحة جميع التفاصيل والشروط إلكترونيًا.
وأشار إلى أن قطعة الأرض المخصصة للنشاط التعليمي تقع على المحور المركزي قطاع (٩)، بمساحة تبلغ ١٠ آلاف متر مربع، وبسعر تقديري ٥٥٠٠ جنيه للمتر، وتتضمن الاشتراطات البنائية ألا تتجاوز نسبة البناء ٣٠٪ من إجمالي المساحة.

تحت عنوان «جيل زد واقتصاد الفلات وايت»

تقرير : الشباب يتصدر الاقتصاد المصري في «ريادة الأعمال»

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقريراً جديداً بعنوان «جيل زد واقتصاد الفلات وايت»، أوضح خلاله أن اقتصاد الفلات وايت هو مصطلح ظهر في بريطانيا، وخصوصًا في لندن، لوصف جيل جديد من روّاد الأعمال العاملين خارج الأطر التقليدية، ممن أسّسوا شركاتهم من المقاهي ومساحات العمل المشتركة، وجاءت التسمية من مشروب الفلات وايت الذي كان شائعًا في تلك المقاهي، حيث اعتاد روّاد الأعمال الشباب تناوله في أثناء العمل، ليصبح لاحقًا رمزًا ثقافيًا يعكس انتقال ريادة الأعمال من المكاتب المغلقة إلى فضاءات أكثر مرونة وابتكارًا، ومع الوقت انتقلت هذه الظاهرة إلى عواصم عالمية أخرى لتصبح نموذجًا لأسلوب جديد في ريادة الأعمال يعتمد على العمل المرن وبناء شركات تتخطى الحدود التقليدية للأسواق.
وأشار المركز، إلى أن المصطلح يشير لنموذج اقتصادي يقوم على ريادة الأعمال والشركات الناشئة والتقنيات الرقمية باعتبارها محركات أساسية للنمو، مع التركيز على قطاعات الرعاية الصحية والاجتماعية بوصفها جوهر رفاهية المجتمعات وضمان قدرتها على التكيف مع التحديات.
وفيما يتعلق بالمشهد العالمي للشركات الناشئة، أكد المركز، أنه وفقًا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام ٢٠٢٥، والمستند إلى أحدث بيانات متاحة لعام ٢٠٢٤، أصبحت آسيا ثاني أكبر مركز عالمي للشركات الناشئة من حيث رأس المال المخاطر، وثالث أكبر مركز من حيث عدد الشركات الناشئة، حيث تُظهر البيانات بأنّ الشركات الناشئة لم تعد مقتصرة على وادي السيليكون، بل أصبحت ظاهرة عالمية. وتستحوذ أمريكا الشمالية على نحو ٣٦٪ من إجمالي الشركات الناشئة عالميًا، وتستحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمارات في رأس المال المخاطر بنسبة ٤٦٪، وتليها أوروبا بنسبة ٢٦٪ من الشركات الناشئة وبحصة ١٦٪ من رأس المال المخاطر. تليها آسيا التي صعدت بسرعة لتستحوذ على ١٩٪ من الشركات الناشئة، و٢٣٪ من الاستثمارات في رأس المال المخاطر، بعدما كانت حصتها من الاستثمارات لا تتجاوز ٨٪ قبل عقد واحد فقط. أما الاقتصادات الناشئة مثل: أمريكا اللاتينية، والكاريبي فتستحوذ على ٤٪ من الشركات الناشئة، ٢٪ من الاستثمارات في رأس المال المخاطر، أما أفريقيا فتمثل (٢٪، ١٪) على التوالي من الشركات الناشئة، والاستثمارات في رأس المال المخاطر.

نشاط مصري

ويبرز التقرير، أن مصر من بين الدول التي يظهر فيها هذا النشاط بشكل ملحوظ، حيث يظهر أن من بين ٥١ اقتصادًا شملهم التقرير، يتفوق الشباب في ٤٢ دولة على من يكبرهم سنًا في بدء المشاريع وإدارتها، وتتضح الفجوة الأكبر في كندا، حيث يبدأ ٣٦٪ من الشباب مشاريع جديدة مقابل ٢٠٪ فقط في الفئة العمرية (٣٥-٦٤) عامًا، تليها أرمينيا ولاتفيا. كما تظهر مصر ضمن مجموعة الدول التي يتفوق بها الشباب في سن (١٨-٣٤) عامًا على الفئات الأكبر سنًا (٣٥-٦٤) عامًا في ريادة الأعمال، ما يعكس الدور المتنامي لجيل زد في قيادة الابتكار وإطلاق المشاريع، ليكون محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي المستدام والمبتكر في المستقبل.
أضاف التقرير، أنه وفقًا لأحدث بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أغسطس ٢٠٢٥، بلغ عدد المصريين من الفئة العمرية ١٨ إلى ٢٩ عامًا ٢١,٣ مليون نسمة، أي ما يعادل ١٩,٩٪ من إجمالي السكان، وفي هذا الصدد، شهدت مصر صعودًا متسارعًا لريادة الأعمال، فوفقًا لمؤشر ماستركارد لريادة الأعمال الصادر عن شركة ماستركارد ٢٠٢٥ يُعرّف ٤١٪ من الرجال و٣٨٪ من النساء في مصر أنفسهم كرواد أعمال، ما يعكس تحولًا واضحًا في طبيعة سوق العمل.
وبحسب تقرير ماستركارد لعام ٢٠٢٥، فكر ٧٧٪ من النساء في مصر في تأسيس أو إدارة مشروع خاص، وترتفع النسبة إلى ٨٣٪ بين فتيات جيل زد. ومع ذلك، لا تزال ٥٦٪ من النساء المصريات لم يخضن تجربة ريادة الأعمال بعد، وهو ما يبرز حجم الإمكانات غير المستغلة.
وإلى جانب المشاريع التجارية الرسمية، تعمل نصف النساء المصريات في أعمال جانبية لكسب المال خارج نطاق عملهن الرئيس، وترتفع هذه النسبة إلى ٥٩٪ بين نساء جيل إكس(X). وتكشف البيانات أن الدوافع وراء هذه الأنشطة تتنوع بين الرغبة في كسب المزيد من المال (٦٠٪)، والادخار لهدف محدد (٥٢٪)، وتحقيق الاستقلال المالي (٤٥٪)، ما يعكس عمق الطموحات الاقتصادية والاجتماعية لدى المرأة المصرية.
كما تتنوع اهتمامات رائدات الأعمال على قطاعات رئيسية مثل التعليم (٢٤٪) ومستحضرات التجميل (٢٠٪)، والتسويق والعلاقات العامة وأبحاث السوق (١٧٪). وتتنوع دوافعهن بين تحقيق الحلم الشخصي (٤٨٪) وتنفيذ فكرة مبتكرة (٣٩٪) والسعي للاستقلالية والمرونة في العمل (37%) .
وأعرب ٩٨٪ من رائدات الأعمال في مصر عن تفاؤلهن بتحقيق نمو في الإيرادات خلال السنوات الخمس المقبلة، وهي نسبة أعلى بكثير من نظيراتهن في بقية دول أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وإفريقيا (٨٩٪)، كما أن ٧٣٪ من مؤسسي الشركات (رجالا ونساء) يستخدمون الذكاء الاصطناعي بانتظام، ويؤكد ٨٧٪ منهم أنه ساعد في خفض التكاليف وتوفير الوقت. لكن يبقى الأمن السيبراني تحديا قائما: إذ يشعر ٨١٪ من الرجال و٨٠٪ من النساء بالحاجة إلى تثقيف أنفسهم بشكل أفضل حول كيفية حماية أعمالهم من الهجمات الإلكترونية المحتملة.

شركات جديدة

أوضح التقرير، أن مصر شهدت خلال السنوات الأخيرة نموًا ملحوظًا في عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها، وهو ما يعكس تحسن بيئة الاستثمار وزيادة جاذبية السوق المحلية أمام رواد الأعمال والمستثمرين، فقد ارتفع عدد الشركات المؤسسة بشكل تدريجي منذ عام ٢٠٢٠، ليتضاعف تقريبًا خلال أربع سنوات فقط، حيث قفز من نحو ٢٣,٩ ألف شركة في ٢٠٢٠ ليصل إلى أكثر من ٤٣,٥ ألف شركة في ٢٠٢٤.
أشار التقرير، إلى أنه وفقًا لمؤشر Global Startup Ecosystem Index 2025، شهدت بيئة الشركات الناشئة في مصر نموًا ملحوظًا خلال السنوات الماضية، حيث يوجد في مصر ٥٢٤ شركة ناشئة مُدرجة ضمن قائمة "Top Startups" حتى سبتمبر ٢٠٢٥، تمثل ٦٨٪ من إجمالي الشركات الناشئة في شمال إفريقيا المدرجة ضمن قائمة "Top Startups" حتى سبتمبر ٢٠٢٥، وهذا يعادل تقريبًا شركة ناشئة واحدة لكل ١٠٠ ألف شخص، مما يظهر في مصر بوادر نشاط ريادي واعد، مع فرصة كبيرة لتعزيز كثافة الشركات الناشئة ودعم نموها في المستقبل.
كما تظهر بيئة الشركات الناشئة في مصر نموًا مستمرًا، حيث تجاوز إجمالي استثمارات الشركات المدرجة وفقًا لمؤشر Global Startup Ecosystem Index 2025، ٧,٩٧ مليارات دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو ٨٦,٩٨٪ من إجمالي تمويل الشركات الناشئة في شمال إفريقيا، وشهدت السوق المصرية ارتفاعًا في تمويل الشركات الناشئة؛ حيث ارتفعت قيمة التمويل بنسبة ١٤٩,١٤٪ بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، وهو ما يعكس تنامي ثقة المستثمرين بقدرات الشركات المصرية.
وعن أهم مراكز الحاضنات والمسرعات الحكومية في مصر فقد استعرضها التقرير على النحو التالي: مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (TIEC)، مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار (EEIC)، موضحا أن من أهم الحاضنات الجامعية في مصر: حاضنة أعمال الجامعة الأمريكية، حاضنة أعمال جامعة النيل، رواد النيل، مركز الابتكار وريادة الأعمال (iHub) بجامعة عين شمس، حاضنة أعمال كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة FEPS BI .

شيماء مرسي

"اتصالات النواب": إغلاق كافة تطبيقات المراهنات في مصر خلال الفترة المقبلة

قال النائب أحمد بدوي، رئيس لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النواب، إنه سيتم قريبا حجب تطبيق المراهنات الخطير «1xBet"
وجميع التطبيقات المخالفة.
وأضاف بدوي – في تصريحات إعلامية- أن هناك ألعابا أخرى بخلاف «روبلوكس» سيتم إغلاقها، مع تحديد سن استخدام التطبيقات والتقنيات الرقمية، مؤكدا أن الحجب سيكون نهائياً ولن يتمكن المستخدمون من تجاوز الإجراءات بأي ثغرات.
وأشار إلى أن أحد تطبيقات المراهنات الإلكترونية كان يستخدمه ١٧ مليون مصري، وتسبب في خسائر مالية كبيرة للمواطنين. وذكر حالة طفل يبلغ ١٦ عاما باع مقتنيات والدته وخسر ٣٥٠ ألف جنيه على هذا التطبيق، وتم تحرير محضر بالواقعة.

اليوم .. بدء تحصيل قيمة تذكرة الطيران للفائزين بقرعة حج الجمعيات الأهلية

أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي، فتح باب سداد الدفعة الثانية للفائزين بقرعة حج الجمعيات الأهلية لموسم ١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م، والتي تشمل سعر تذكرة الطيران، حيث يبلغ عدد الفائزين ١٢ ألف حاج ممن وقع عليهم الاختيار في القرعة الإلكترونية العلنية التي أجرتها وزارة التضامن الاجتماعي بحضور الدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي رئيسة مجلس أمناء المؤسسة القومية لتيسير الحج نوفمبر الماضي.
وتنظم وزارة التضامن الاجتماعي ممثلة في المؤسسة القومية لتيسير الحج هذا العام ثلاثة برامج للحج وفقًا للآتي:
- مستوى أول ..«فنادق خمسة نجوم بساحة الحرم المكي».
- مستوى ثاني .. «فنادق مصنفة تبعد بمسافة ٨٠٠ متر من الحرم المكي».
- مستوى ثالث.. «فنادق مصنفة تبعد بمسافة ١٤٠٠ متر من الحرم المكي».

فوز مشروع حياة كريمة بجائزة دبى الدولية لأفضل ممارسات التنمية المستدامة

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 8 فبراير 2026 ● العدد 829

منصة تراخيص الاستثمار الرقمية.. خطوة نحو تبسيط الإجراءات وتحفيز الاستثمار

في إطار استكمال جهود الدولة المصرية لتعزيز التحول الرقمي وتيسير بيئة الأعمال، تواصل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة جهودها لرفع مستوى الوعي بمنصة تراخيص الاستثمار الإلكترونية، التي تم الإعلان عن إطلاقها رسميًا، باعتبارها إحدى الأدوات المحورية لتسهيل حصول المستثمرين على التراخيص اللازمة لمزاولة أنشطتهم الاستثمارية.

وتُعد المنصة نقلة نوعية في منظومة تقديم التراخيص، حيث تُعد أول نافذة إلكترونية موحدة تقدم ٤٦٠ خدمة تشمل التراخيص، والموافقات، والتصاريح اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية في مصر، لعدد ٤١ جهة حكومية مُصدر للتراخيص الخدمات، وذلك من خلال نافذة رقمية موحدة، . عن طريق الرابط، https:// tracklicence.gafi.gov.eg

بما يسهم في تقليل الوقت والجهد، ويعزز من مبادئ الشفافية والحوكمة، ويحد من التعاملات الورقية والإجراءات التقليدية.

صناعة السكر في مصر تعيش «الطفرة الكبرى»

..و الشركات تنفي شائعات وقف التوريد أو زيادة الأسعار

الإنتاج المحلي ارتفع ليسجل ٢,٩٦ مليون طن في موسم ٢٠٢٤-٢٠٢٥ بفضل زيادة مساحات بنجر السكر

تشهد صناعة السكر في مصر طفرة إنتاجية كبرى، حيث ارتفع الإنتاج المحلي ليسجل 2.96 مليون طن في موسم 2024-2025 بفضل زيادة مساحات بنجر السكر، مما جعلها تقترب من الاكتفاء الذاتي في 2025 تضم الصناعة 16 شركة كبرى، وتعتمد على قصب السكر في الصعيد وبنجر السكر، مع مساعٍ حكومية لتعظيم الإنتاجية والصادرات.

و بلغ إجمالي الإنتاج المحلي من السكر نحو 2.964 مليون طن في الموسم المنتهي في أغسطس 2025، مع توقعات بزيادته في 2026 ، و يتم إنتاج السكر محليًا من القصب (في الوجه القبلي) وبنجر السكر (في الدلتا ومناطق استصلاح جديدة). وبحسب الإحصاءات الرسمية ، يبلغ الاستهلاك المحلي حوالي 3.4 مليون طن سنويًا، حيث تعمل الدولة على سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك من خلال الاستيراد بالتعاون مع القطاع الخاص، فيما تلعب شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية دورًا رئيسيًا بنحو 50% من الإنتاج، بالإضافة إلى شركات القطاع الخاص.

وفي عام 2024 ، احتلت مصر المركز الثاني عالميًا في تصدير مشتقات صناعة السكر (لب البنجر وتفل القصب) بنسبة 18% .

موسم 2026

في أوائل 2026، أعلنت الحكومة عن بدء موسم حصاد قصب السكر، مستهدفة توريد نحو 6 ملايين طن لإنتاج السكر الأبيض ، و أكد علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي أن الوزارة تولى اهتمامًا كبيرًا بالمحاصيل الاستراتيجية وعلى رأسها المحاصيل السكرية، بنجر السكر وقصب السكر، من خلال التوسع في المساحات المنزرعة، موضحا أن ذلك يتم من خلال دعم المزارعين، واستخدام التقاوي عالية الإنتاجية، وتطبيق الممارسات الزراعية الحديثة، بما يسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحصول.

وأوضح وزير الزراعة خلال اللقاء المشترك مع الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، بمقر وزارة التموين بالعاصمة الإدارية الجديدة، والدكتور بهاء الغنام رئيس جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، لبحث مستقبل صناعة السكر وسبل تطويرها وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات السوق المحلي بصورة مستدامة، في إطار توجيهات القيادة السياسية بالاهتمام بملف الأمن الغذائي وتعزيز الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية.

وأشار وزير الزراعة، إلى أهمية التكامل بين البحث العلمي والتطبيق العملي، ودور المراكز البحثية في دعم خطط الدولة لتطوير منظومة صناعة السكر بالتنسيق مع وزارة التموين وجهاز مستقبل مصر وكافة الجهات المعنية لتحقيق أعلى إنتاجية من المحاصيل السكرية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من إنتاج السكر.

وأكد المشاركون في الاجتماع استمرار التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات المعنية، ومتابعة تنفيذ مخرجات الاجتماع بصورة دورية، بما يضمن تطوير صناعة السكر، وتعزيز الاكتفاء الذاتي، ودعم جهود الدولة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

وشهد الاجتماع استعراض الموقف الحالي لصناعة السكر، والتحديات التي تواجه المنظومة، وبحث سبل تطويرها بشكل متكامل من الزراعة وحتى التصنيع والتداول، بما يحقق الاستدامة ويضمن توافر سلعة السكر باعتبارها من السلع الاستراتيجية للمواطنين.

كما تم خلال الاجتماع بحضور وزيري الزراعة والتموين، ورئيس جهاز مستقبل مصر بحث ودراسة إمكانية طرح سلعة السكر للتداول ضمن البورصة السلعية، بما يسهم في حوكمة تداولها، وتعزيز الشفافية، وتحقيق توازن الأسعار واستقرار الأسواق.

و أكد الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، أن صناعة السكر تمثل أحد الملفات الاستراتيجية ذات الأولوية للدولة، لما لها من تأثير مباشر على الأمن الغذائي واستقرار الأسواق، مشددًا على أهمية استمرار التنسيق والتكامل الكامل بين وزارتي التموين والزراعة وجهاز مستقبل مصر وكافة الجهات المعنية، بما يسهم في تعظيم الإنتاج المحلي ورفع كفاءة منظومة التصنيع وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السكر بصورة مستدامة.

كما أكد الدكتور بهاء الغنام رئيس جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة أن الجهاز يولي أهمية كبيرة لدعم المشروعات القومية المرتبطة بالأمن الغذائي، وعلى رأسها صناعة السكر، مشددًا على أن التكامل بين مراحل الإنتاج الزراعي والتصنيع والتداول يمثل ركيزة أساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها من السلع الاستراتيجية بصورة مستدامة.

تصدير السكر

وكانت مصر فتحت مصر باب تصدير السكر مجددا في يناير الماضي بعد توقف 3 سنوات، لمعالجة فائض محلي يقدر بمليون طن تسبب في تراجع الأسعار وخسائر للمصنعين، في خطوة تهدف إلى امتصاص فائض محلي يناهز مليون طن، تسبب في تراجع الأسعار وتكبد المصنعين خسائر ملحوظة .

وقبل أن يُعاد فتح تصدير السكر ، قررت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية مد حظر التصدير بجميع أنواعه لمدة ستة أشهر إضافية، بموجب القرار رقم 394 لسنة 2025، مع السماح بالتصدير فقط للكميات التي تفوق احتياجات السوق المحلية، وفقا لتقديرات وزارة التموين وبعد موافقة وزير التجارة والصناعة، بهدف ضمان توافر الإمدادات واستقرار الأسعار.

وكان قرار حظر تصدير السكر صدر لأول مرة في 2023 لمدة ثلاثة أشهر، ثم تم تمديده أكثر من مرة بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وضمان توافر الإمدادات داخل السوق المصرية.

وقال رئيس شعبة السكر في اتحاد الصناعات المصرية، حسن الفندي، إن الحكومة سمحت بتصدير السكر ، وتراجعت عن قرار إيقاف التصدير المستمر منذ سنوات، بعد وجود فائض كبير في السوق المصرية.

أوضح الفندي أن حجم السكر المستورد في السوق المصرية يُقدّر بنحو مليون طن، والذي يُستورد في شكل مادة خام ويُعاد تكريره في مصر، وهو أرخص من المصنع في مصر بنحو 3 آلاف جنيه للطن نتيجة تراجع السعر العالمي بنسبة كبيرة.

وأشار إلى أن مصانع السكر في مصر عانت العام الماضي من مأزق حاد جعلها غير قادرة على مجاراة التكلفة المرتفعة للإنتاج، وسط منافسة غير عادلة مع شركات أخرى تستورد الخام من الخارج بأسعار منخفضة وتُكرره محليا ثم تطرحه للبيع بسعر دون المصنع بالكامل داخل مصر، رغم قرار وزارة الاستثمار المصرية حظر استيراد السكر المكرر لمدة 3 أشهر تنتهي في فبراير 2026، لجأت بعض الشركات إلى التحايل عبر استيراد السكر الخام ثم إعادة تكريره محليا لطرحه في البلاد.

وأوضح أنه يوجد في مصر نحو 16 شركة كبيرة لإنتاج السكر في البلد الأكبر عربيا من حيث عدد السكان، 8 منها شركات حكومية ، وهوت أرباح شركة «الدلتا للسكر»، أكبر شركة سكر مقيدة ببورصة مصر، بنحو 60% في أول 9 أشهر من 2025 إلى نحو 387.167 مليون جنيه.

ولفت إلى أن استهلاك السوق المصرية يقارب 3.5 مليون طن، والشركات المصرية تنتج هذه الكمية حاليا، ولديها فائض يناهز مليون طن ، فيما قال إسلام سالم، الرئيس السابق لشركة «كارجيل» العالمية، ورئيس إحدى الشركات المصرية العاملة بالقطاع الزراعي، إن فتح باب تصدير السكر المصري، بعد توقفه لسنوات منذ جائحة كورونا، من شأنه أن يوفر سيولة للمصنعين تمكنهم من استكمال دورة العمل خلال موسم التصنيع المقبل، بدلا من تراكم المخزون، وتعطل دورة الإنتاج.

وقال إنه في السنوات التي سبقت 2023، تحديدا من 2020 حتى قرار 2023، لم يكن تصدير السكر ممنوعا بشكل كامل، بل كان قائما ضمن حركة التجارة الطبيعية، مع بعض الضوابط المؤقتة المرتبطة بتوازن السوق المحلية، دون فرض حظر عام على التصدير.

الحكومة تستهدف توريد 6 ملايين طن لإنتاج السكر الأبيض في موسم 2026 وتفتح باب التصدير بعد توقف 3 سنوات

أضاف أن مصانع السكر المصرية، تبيع طن السكر بنحو 22 ألف جنيه تسليم أرض المصنع، في حين تصل التكاليف النهائية لنحو 31.5 ألف جنيه بعد إضافة تكاليف التصنيع والتمويل ، متوقعا بدء إنتاج السكر من محصول البنجر في نهاية فبراير الجاري ، ما يرفع المعروض من السلعة الاستراتيجية.

شائعات وقف التوريد أو زيادة الأسعار

نفت شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية، التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية بوزارة التموين، صحة ما تم تداوله عبر بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بشأن توقف شركات السكر عن توريد الحصص المقررة لشركات التعبئة والموزعة، أو حدوث زيادات كبيرة في أسعار السكر.

وأكد المهندس صلاح فتحي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة، أن العمل يسير بصورة منتظمة داخل جميع المصانع التابعة، مع استمرار عمليات الإنتاج والتوريد دون أي معوقات، بما يضمن توافر سلعة السكر في السوق المحلية بشكل طبيعي ومستقر.

وأوضح أن أسعار السكر لم تشهد أي زيادات خلال الفترة الحالية، مشيرا إلى أن سعر الطن أرض المصنع يتراوح ما بين 22 و23 ألف جنيه؛ وفقا لآليات التسعير المعمول بها، دون إقرار أية زيادات جديدة.

وأضاف أن الحديث عن رفع أسعار السكر في الأسواق لا يستند إلى أي مبررات، في ظل توافر احتياطي استراتيجي كبير من السلعة، إلى جانب بدء موسم توريد محصول القصب واستمرار الإنتاج من الموسم الجديد بصورة منتظمة، بما يدعم استدامة الإتاحة واستقرار السوق.

وفي ختام تصريحاته، ناشدت شركة السكر والصناعات التكاملية وسائل الإعلام ورواد مواقع التواصل الاجتماعي تحري الدقة والالتزام بالموضوعية، والرجوع إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة؛ تفادياً لإثارة البلبلة أو تداول معلومات غير دقيقة قد تؤثر على استقرار الأسواق.

رضوى عبدالله

التجارة الالكترونية في مصر بين المكاسب والتشريعات الغائبة

بيانات رسمية تكشف : أقل من ١% من المنشآت الاقتصادية في مصر تحقق ٥٩,٥ مليار جنيه بفضل التجارة الإلكترونية ..

ظهرت تطبيقات التجارة الإلكترونية منذ سبعينيات القرن الماضي، حين اقتصر استخدامها في بداياتها على نطاق ضيق داخل الشركات والمؤسسات الكبري، وكان أبرزها تطبيقات التحويلات الإلكترونية للأموال ، التي استخدمت أساسًا في تسوية المعاملات المالية بين الكيانات العملاقة، ومع تطور التبادل الإلكتروني للبيانات ، اتسع نطاق التجارة الإلكترونية ليشمل معاملات غير مالية، ما أسهم في زيادة الاعتماد عليها داخل الشركات المساهمة وغيرها من الكيانات الاقتصادية.

كما شهدت تلك المرحلة استخدام تطبيقات الاتصالات السلكية واللاسلكية في بيع الأسهم وحجز تذاكر السفر عبر شبكات مغلقة، إلا أن التحول الجوهري جاء مع ظهور شبكة الإنترنت وانتشارها الواسع خلال تسعينات القرن الماضي، حيث انتقلت التجارة الإلكترونية من كونها أداة مؤسسية محدودة إلى نشاط تجاري مفتوح أمام الأفراد، وتطورت تطبيقاتها بشكل كبير مع اتساع قاعدة المستخدمين عالميًا.

و ظل هذا التطور العالمي ينعكس بصورة تدريجية وبطيئة نسبيًا في الساحة المصرية حتى سنوات قريبة، فقبل نحو أربع سنوات، كان نمط التجارة الإلكترونية في مصر لا يزال في مرحلة انتقالية، يغلب عليه الطابع الاستكشافي أكثر من كونه سلوكًا استهلاكيًا راسخا.

و بوسط تزايد الاعتماد على الإنترنت والهواتف الذكية في حياة الناس اليومية ، فرضت التجارة الإلكترونية نفسها كأحد أسرع مسارات النمو في الاقتصاد المصري، إلا أنها حتي الآن ، وبشهادة الخبراء ، لم تتوزّع عوائدها بعدالة بين المحافظات.

ورصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بيانات تفصيلية لمجال التجارة الإلكترونية، تشمل الإيرادات والمصروفات والتصدير، على مستوى جميع محافظات الجمهورية، وذلك في إطار آخر تعداد اقتصادي تم تنفيذه حديثًا «التعداد الاقتصادى السادس».

وأظهرت بيانات التعداد أن هناك نشاط إلكتروني صغير العدد لكنه كبير العائد، ومحافظات تتصدر الإيرادات بينما أخرى تحقق نسب تصدير مذهلة رغم صغر حجمها، علاوة على، وجود فجوة حادة في كفاءة التشغيل.

ووفقًا لدراسة ميدانية أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال عام 2022/2021 على الأفراد المستخدمين للإنترنت في الفئة العمرية 15–74 سنة،

تبين أن 72.7% من مستخدمي الإنترنت في وقت إجراء الدراسة كانوا يلجأون إلى البحث عن السلع والخدمات عبر الشبكة، بينما لم تتجاوز نسبة من يقومون فعليًا بالشراء الإلكتروني 50.1%، بعد أن كانت 27.8% فقط في عام 2019/2018، ما يعكس محدودية الاعتماد على هذا النمط آنذاك، والتوسع في الاعتماد عليه بعد ذلك.

كما كشفت الدراسة عن فجوة واضحة بين الحضر والريف، حيث بلغت نسبة مستخدمي الشراء الإلكتروني في الحضر 59.8%، مقابل 40.2% في الريف، إلى جانب تركز الاستخدام بين الفئات العمرية من 25 إلى 39 عامًا والحاصلين على مستويات تعليمية متوسطة وجامعية، مقابل تراجع ملحوظ بين كبار السن ومنخفضي التعليم.

وعلى مستوى طبيعة السلع والخدمات، كشفت الدراسة الإحصائية أيضًا، انحصار الشراء الإلكتروني في نطاق محدود شمل بالأساس الملابس والأحذية وبعض المنتجات الغذائية وخدمات النقل التشاركي، واعتمد بدرجة كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها «فيسبوك» ومجموعات واتساب، مقابل حضور ضعيف للمنصات الإلكترونية المتخصصة والمواقع الرسمية للشركات.

أرقام وإحصاءات

وفي تصريحات سابقة ، قال شريف الكيلاني، نائب وزير المالية للسياسات الضريبية، إن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مجال التجارة الإلكترونية، تتيح للسلطات رصد الأداء الرقمي للمحافظات المختلفة، وتحديد أين تتركز القيمة الاقتصادية الحقيقية، وأين يمكن للسياسات الحكومية أن تتدخل لدعم النمو الرقمي.

وفقًا لنتائج التعداد الاقتصادى الأخير، حول التجارة الإلكترونية، بلغ إجمالي عدد المنشآت في مصر 3,858,049 منشأة، بينما وصل عدد المنشآت التي تمارس التجارة الإلكترونية إلى 21,844 منشأة فقط، أي ما يعادل 0.57% من إجمالي الكيانات الاقتصادية بالدولة.

ورغم هذا الانتشار المحدود، حققت هذه الشريحة الصغيرة إيرادات تجارة إلكترونية بلغت 59 مليارًا و557 مليونًا و102 ألف جنيه، وهو ما يمثل نحو 15% من إجمالي إيرادات المنشآت على مستوى الجمهورية، والذى بلغ حوالى 398 مليارًا و31 مليونًا و862 ألف جنيه.

فجوات المحافظات

وكشفت البيانات الإحصائية أيضًا من واقع نتائج التعداد الاقتصادى، عن فجوة إنتاجية واضحة بين المنشآت التي تمارس التجارة الإلكترونية وتلك التي لا تمارسها، سواء على مستوى الجمهورية أو داخل المحافظات.

فعلى مستوى الجمهورية، يبلغ متوسط إنتاجية المشتغل في المنشآت التي تمارس التجارة الإلكترونية 1.105 مليون جنيه سنويًا، مقابل 577 ألف جنيه فقط في المنشآت غير الرقمية، بفارق يقترب من الضعف لصالح المنشآت الرقمية، كما يرتفع نصيب المشتغل من القيمة المضافة في الأنشطة الرقمية إلى 649 ألف جنيه، مقارنة بنحو 322 ألف جنيه في الأنشطة التقليدية.

وتتصدر القاهرة والجيزة هذه الفجوة، حيث تسجل القاهرة متوسط إنتاجية للمشتغل في الأنشطة الرقمية يبلغ 1.760 مليون جنيه، مقابل 616 ألف جنيه في الأنشطة غير الرقمية، بينما تسجل الجيزة 1,229 مليون جنيه مقابل 739 ألف جنيه.

في المقابل، تُظهر محافظات أخرى فجوات محدودة أو معكوسة فيما يخص حجم التجارة الإلكترونية وإنتاجية الفرد بها، مثل البحر الأحمر وجنوب سيناء، ما يعكس ضعف البنية الرقمية أو محدودية النفاذ للأسواق الإلكترونية في تلك المحافظات.

وبحسب مسئولين باتحاد الغرف التجارية، فإن هذه البيانات تعكس تحولًا هيكليًا في النشاط التجاري داخل المحافظات، لافتًا إلى أن التجارة الإلكترونية لم تعد مقتصرة على الشركات الكبرى، بل أصبحت أداة فعالة لرفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المحافظات التي تمتلك بنية لوجستية ورقمية مؤهلة.

ويشيرون إلى أن اتساع الفجوة بين المنشآت الرقمية وغير الرقمية يرجع إلى اختلاف القدرة على الوصول للأسواق، وسرعة دوران رأس المال، وتكلفة النقل والشحن، فضلًا عن مستوى الوعي الرقمي لدى أصحاب المشروعات.

ويربط الدكتور علي الإدريسي، الخبير الاقتصادي وأستاذ الاقتصاد الدولي، عضو الجمعية المصرية للإحصاء والتشريع، بين الفجوة الواضحة في إنتاجية العامل ونصيبه من القيمة المضافة وبين درجة اندماج المنشآت في منظومة التجارة الإلكترونية، موضحًا في تصريحات له أن التحول الرقمي أصبح أحد المحددات الرئيسية لكفاءة التشغيل وتعظيم العائد من وحدة العمل.

وأشار الإدريسي، إلى أن المنشآت التي تعتمد على التجارة الإلكترونية تستفيد من اتساع نطاق الأسواق، وخفض تكاليف التشغيل والتوزيع، وتحسين إدارة سلاسل الإمداد، وهو ما ينعكس مباشرة على ارتفاع إنتاجية العامل مقارنة بالمنشآت التقليدية.

وبحسب الإحصاءات ، تأتي محافظة القاهرة في صدارة المحافظات التي تستفيد من إيرادات التجارة الإلكترونية، والتي يبلغ في عدد المنشآت: 484,626 منشأة، بإجمالي إيرادات: 223,217,042 مليار جنيه، بينها 4,734 منشأة تمارس التجارة الإلكترونية، بإجمالي إيرادات من التجارة الإلكترونية: 33,571,423 مليار جنيه، حيث بلغت نسبة التجارة الإلكترونية: 15% تقريبًا من مجمل إيرادات المحافظة.

تليها الجيزة وعدد المنشآت فيها 379,071 منشأة، بإجمالي الإيرادات: 81,661,157 مليار جنيه بينها 1,485 منشأة تمارس التجارة الإلكترونية، حيث بلغ مقدار إيرادات التجارة الإلكترونية: 10,684,808 مليار جنيه، بنسبة 13% تقريبًا من إجمالي إيرادات منشآت المحافظة.

وبعدها الإسكندرية، والتي يبلغ عدد المنشآت بها: 276,521 منشأة، منها 1,004 منشأة تمارس التجارة الإلكترونية، بلغت قيمة الإيرادات من التجارة الإلكترونية: 1,520,004 مليار جنيه بنسبة 10.2% من مجمل إيرادات منشآت المحافظة.

ثم الشرقية بعدد منشآت: 284,529 منشأة، والإلكترونية منها 564 منشأة. وإيرادات التجارة الإلكترونية: 1,016,555 مليار جنيه ، ونسبة التجارة الإلكترونية: 6.89% ، ويليها القليوبية وعدد المنشآت: 229,610 منشأة. والمنشآت الإلكترونية: 1,722 منشأة، وإيرادات التجارة الإلكترونية: 980,119 مليون جنيه. ونسبة التجارة الإلكترونية: 19.25%.

وجاء في المؤخرة الوادى الجديد: 2,381 مليون جنيه. وشمال سيناء: 22,766 مليون جنيه. وقنا: 60,686 مليون جنيه. ومطروح: 74,915 مليون جنيه. وجنوب سيناء: 259,602 مليون جنيه

مصروفات

وعلى مستوى مصروفات التجارة الإلكترونية، كشفت البيانات أن إجمالي المصروفات على مستوى الجمهورية، بلغ 26 مليارًا و284 مليونًا و560 ألف جنيه، وهو ما يمثل 10.62% من إجمالي مصروفات المنشآت بالدولة، وبنسبة 44.1% من إجمالي الإيرادات الإلكترونية.

7,1 مليار جنيه حجم الصادرات و 21 ألف منشأة تسيطر على 15% من إيرادات الاقتصاد الالكتروني و 5 محافظات تستحوذ على أغلب الإيرادات

كما أوضحت البيانات وجود محافظات عالية التكلفة بمعنى أن مصروفاتها في التجارة الإلكترونية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات المحققة، ومحافظات أخرى أكثر كفاءة تكون نسبة المصروفات بها قليلة بالنسبة للإيرادات، وجاءت محافظة القاهرة في المقدمة، من حيث التكلفة العلية ، حيث تمثل المصروفات بها نحو 52% من الإيرادات الإلكترونية.

ويقول أحمد العسقلاني، نائب رئيس مصلحة الجمارك، إن تكامل المنظومة الجمركية مع التجارة الرقمية يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين كفاءة الأداء، خصوصًا في المحافظات الكبرى التي تشهد نشاطًا تجاريًا كثيفًا.

في المقابل، وطبقًا لبيانات التعداد، تعاني محافظات مثل الفيوم وسوهاج وقنا وأسوان من ارتفاع نسبي في المصروفات مقارنة بحجم الإيرادات، ما يشير إلى أن نشاطها الإلكتروني لا يزال في طور بناء السوق ولم يصل مرحلة تحقيق الربحية بعد.

تصدير الكتروني

من التفاصيل والمؤشرات المهمة التي رصدها التعداد الاقتصادى أيضًا عن التجارة الإلكترونية في مصر، حجم صادراتها، والذى بلغ قيمته 7 مليارات و134 مليونًا و864 ألف جنيه، ما يمثل نحو 12% من إجمالي الإيرادات الإلكترونية ، على مستوى الجمهورية.

وتصدرت محافظة الأقصر المحافظات الأعلى تصديرًا، حيث بلغت نسبة صادرات التجارة الإلكترونية بها نحو 63.8% من إجمالي الإيرادات المحققة من نشاطها التجارى الإلكترونى، فيما تمثلت أبرز المحافظات الأعلى تصديرًا -بعد الأقصر- في البحر الأحمر بنسبة 41.4%. الفيوم بنسبة 40.5%. البحيرة بنسبة27.7%. القليوبية بنسبة 24.7%.

أما أدنى المحافظات في نسب صادرات التجارة الإلكترونية من إجمالي الإيرادات المحققة منها، فكانت الإسكندرية بنسبة 0.68%. السويس بنسبة 1.55%. بورسعيد بنسبة 3.18%. أسيوط بنسبة 1.91%. الوادي الجديد «صفر فعليًا».

وكان حسام هيبة، رئيس الهيئة العامة للاستثمار، أكد في تصريح سابق له حول هذا الشأن، أن القدرة على الوصول للأسواق العالمية تتطلب بيئة رقمية متكاملة، وشبكات دفع الكترونى متقدمة، وسياسات داعمة من الحكومة، وهو ما تفتقده بعض المحافظات محليًا، لكنها نجحت في التصدير.

ويشير خبراء إلي أن محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، تشكل قلب التجارة الإلكترونية في مصر، بسبب مجموعة العوامل المترابطة، أنه يتوافر بتلك المحافظات، شبكات إنترنت عالية السرعة واتصال موثوق، ما يسهل المعاملات الإلكترونية،، والكثافة السكانية والدخل المتوسط والعالي، حيث تتركز بتلك المحافظات كثافة سكانية عالية وطبقات مادية متنوعة معظمها بين الطبقة المتوسطة والعالية، وهو ما يساعد في خلق سوقا استهلاكيًا واسعًا ومتفاعلًا مع التجارة الرقمية.

وبحسب إبراهيم السجيني رئيس جهاز حماية المستهلك فإن المحافظات الأقل نشاطا، تعاني من فجوة رقمية، وضعف في البنية التحتية، وانخفاض للشمول المالي والخدمات اللوجستية بها، مما يحد من قدرتها على تحويل النشاط الرقمي إلى قيمة اقتصادية ملموسة.

سياسات مطلوبة

يشير تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حول رقمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، إلي أبرز السياسات العملية المطلوبة لتعزيز النشاط الرقمي في المحافظات الأقل أداءً، وعلي رأسها تطوير البنية الرقمية، وذلك من خلال تحسين شبكات الإنترنت وتوسيع التغطية في المناطق الريفية والأقل حضرية ، إلي جانب تعزيز الشمول المالي، عن طريق توفير حلول الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية لكل المحافظات، لرفع عدد المستخدمين للتجارة الإلكترونية.

ويؤكد التقرير ضرورة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم حوافز مالية وتقنية لإنشاء متاجر إلكترونية محلية، وهو ما أثبتت الدراسات أنه يرفع مستوى النشاط الاقتصادي الرقمي. ، إلي جانب ضرورة تحسين الخدمات اللوجستية، عن طريق تطوير مراكز توزيع وشحن في المحافظات الأقل نشاطا لتسهيل حركة البضائع وخفض التكاليف.

محمد محيي الدين

تنخفض أم تواصل مسيرة الارتفاع ؟.. جدل ساخن حول تطورات سوق العقارات في مصر

اقتصاديون : أسعار العقارات مبالغ فيها والسوق يجب أن تشهد تصحيحا سعريا ..

تشهد السوق العقارية في مصر عمليات شد وجذب بين المطورين دفاعا عن سمعة العقار والذي يشكل أغلب الثروة في مصر، وبين الاقتصاديين الذين يرون أن أسعار العقارات مبالغ في تسعيرها ويجب أن تشهد السوق تصحيحا سعريا.

وفي وسط الجدل الدائر أشعلت مداخلة أجراها رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى مع الإعلامي عمرو أديب ببرنامج «الحكاية» على قناة «إم بي سي مصر» حالة من الجدل، بعد أن نفى الرئيس التنفيذي لأكبر شركة تطوير عقاري مدرجة في البورصة المصرية وجود أية مؤشرات على تراجع الأسعار أو تباطؤ المبيعات.

وقال مصطفى: «مبيعاتنا في يناير تجاوزت 13 مليار جنيه، وتقرير مبيعات أمس فقط للشركة بلغ مليار جنيه في يوم واحد" ، مضيفا أن سعر العقارات دائمًا ما يكون عبارة عن تكلفة وهو ما تتم مراعاته في التسعير.

وأشار طلعت مصطفى، إلى أن الشركات تحقق مبيعات جيدة في السوق العقارية، مؤكدًا أن شهر يناير الحالي شهد تحسنًا في حجم المبيعات مقارنة بما تحقق في سنوات ماضية ، ونوه بأن هناك إقبالا على المشروعات العقارية، ضاربًا المثال بمشروع عقاري جديد طرحه مؤخرًا في شرم الشيخ، حيث شهدت إقبالا كبيرًا.

وأوضح أن الوحدات الجاهزة لن ينخفض سعرها لأن بديلها وهي الوحدة الجديدة سعر مرتفع بشكل أكبر للغاية بالنظر إلى ارتفاع أسعار مستلزمات البناء بشكل ملحوظ في الفترة الماضية ، موضحا أن التسعير مرتبط بسعر الأرض وسعر تكلفة الإنشاءات، وهي معدلات ترتفع بشكل ملحوظ ويُتوقع لها أن تُسجل مزيدًا من الارتفاعات في الفترة المقبلة.

وفي أبريل من العام الماضي، كشف بيان نتائج أعمال «مجموعة طلعت مصطفى» عن تسجيل مبيعات عقارية بقيمة 77 مليار جنيه خلال الربع الأول -من يناير وحتى مارس- بمتوسط مبيعات شهرية تتجاوز 25 مليار جنيه في المتوسط للشركة ككل في جميع أسواقها ، أما مبيعات الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي 2025، فقد بلغت قيمتها الإجمالية 324 مليار جنيه، أي بمتوسط شهري يتجاوز 36 مليار جنيه.

ويقول خبراء ومطورون إنه حتى مع استعراض كل هذه الأرقام وأكثر فلا يمكن الجزم بأن السوق تباطأت، أو أن المبيعات ارتفعت، إذ سيختلف القرار بحسب زاوية الرؤية ووجود بيانات أكثر عن السوق، مثل إطلاق مشروعات جديدة أو مراحل جديدة من مشروعات قائمة، فضلا عن السوق نفسها سواء في مصر أو خارجها .

وكانت شركات التطوير العقاري بدأت زيادة آجال التمويل والتي وصلت إلى 15 عاماً في بعض المشروعات، وحتى أغلب المطورين المتشددين والرافضين لآجال التقسيط الممتد، تنازل بعضهم، وسط ضغوط المنافسة ما يوحي بأن السوق تتعرض لتباطؤ في المبيعات.

مطورون : السوق تستقر لكن الأسعار لن تنخفض

ويستند البعض إلي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتحليل أجراه بنك التسويات الدولية ، ومقره سويسرا ، في التأكيد على عدم دقة تصريحات هشام طلعت مصطفى إلى حد بعيد.

وفوقًا للمؤشرات، شهدت أسعار العقارات في الأسواق الناشئة انخفاضًا تراكميًا تجاوز 21.4% منذ مارس 2022، وفي تراجع مستمر ومتزايد على مدار السنوات الثلاث الماضية. إذ بلغت معدلات الانخفاض: 3.17% في 2022، ثم 5.4% في 2023، وارتفعت إلى 8.5%، قبل أن تُسجل 4.4% خلال النصف الأول من 2025، ما يعكس زيادة وتيرة التراجع.

ومحليًا، أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء تراجع معدلات الوحدات المنفذة والمسلمة، إذ انخفضت بنسبة 35.4% منذ يوليو 2021. كما انخفض إجمالي عدد العقارات المنفذة من أكثر من 246 ألف وحدة في 2021/ 2022 إلى 158 ألف وحدة في 2023/ 2024، بانخفاض نسبته 33.7%.

ويظهر التراجع بشكل أكبر في القطاع الخاص، حيث انخفضت العقارات المنفذة بنسبة 35.6%، وهو ما يعد مؤشرًا مهمًا على تراجع الاستثمار العقاري الخاص نتيجة التغيرات الاقتصادية التي تشهدها مصر.

وترد هذه الأرقام والبيانات على تصريحات هشام طلعت مصطفى بشأن عافية السوق العقاري المصري اعتمادًا على ارتفاع مبيعات العقارات وحدها وزيادة أسعار الوحدات، سواء بالنظر إلى انخفاض حجم الوحدات المنفذة والمسلمة محليًا، أو تأثر مصر بانخفاض أسعار العقارات في الأسواق الناشئة نتيجة الأزمات الاقتصادية التي تعانيها العديد من البلدان.

وتعدّ عائلة طلعت مصطفى ثاني أكبر مالك للأراضي المسجلة في البورصة في العاصمة المصرية القاهرة بعد الحكومة المصرية، إذ تمتلك نحو 5 آلاف و600 فدانًا تُشكل نسبة 14% من أراضي القاهرة، بحسب تحليل لمرصد العمران.

تساؤلات الشارع وردود المطورين

ردا علي تساؤلات عديدة تدور في الشارع المصرى في الوقت الحالي، حول هل تنخفض أسعار العقارات في عام 2026 ، سارع مطورون إلي التأكيد علي عدم انخفاض أسعار العقارات خلال الفترة الحالية ، وأكد الدكتور محمود العدل، المطور العقارى، أن أسعار العقارات لن تنخفض في عام 2026 لعدة أسباب، أبرزها ارتفاع سعر الأرض فضلا عن استمرار ارتفاع أسعار تكلفة مواد البناء، وكذا تراجع القدرة الشرائية لدى البعض جعل المطورين العقاريين وأصحاب الشركات تلجأ لمد فترات التقسيط لتصل لـ 8 سنوات و10 سنوات، وهو ما يمثل عبء مادى على المطور ما يجعله يلجأ للبنوك للحصول على قروض بفوائد، ومن ثم يتم تحميل تلك الفوائد على سعر الوحدة.

وأضاف الدكتور محمود العدل، أن السبب الحقيقى وراء عدم انخفاض سعر العقار في مصر هو وجود طلب حقيقى على العقار، بسبب الزيادة السكانية والتي تصل لـ 2.5 مليون نسمة سنويا، وكا ما يتم تنفيذه في العقار سواء من خلال القطاع الخاص بالكامل والحكومة لا يتخطى الـ 500 ألف وحدة سكنية سنويا، مما يعنى وجود عجز ما يقارب الـ 2 مليون وحدة سكنية في العام، فضلا عن أن ما يتم تنفيذه في الوقت الحالي هو موجه لفئة ذات الدخل المرتفع والقطاع العريض من فئات المجتمع المصرى الممثلة في محدودى ومتوسطى الدخل يقتصر فقط على مشروعات الحكومة ممثلة في وزارة الإسكان في الوقت الحالي، وهو ما يجعل فجوة كبيرة بين العرض

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 8 فبراير 2026 ● العدد 829

صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي يقفز إلى ٢٥,٤٨ مليار دولار بنهاية

كشفت أحدث بيانات إحصائية شهرية للبنك المركزي المصري، عن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي المصري إلى ٢٥,٤٨ مليار دولار (بما يُعادل ١,٢٢ تريليون جنيه) بنهاية ٢٠٢٥، مقابل ٥,٢٢٥ مليار دولار (بما يعادل ٢٦٥,٨٩٨ مليار جنيه) بنهاية ٢٠٢٤.

ويمثل بند صافي الأصول الأجنبية الفرق بين الأصول المستحقة للجهاز المصرفي على غير المقيمين والتزاماته تجاههم، ويعكس التغير في هذا البند صافي معاملات الجهاز المصرفي (بما في ذلك البنك المركزي) مع الخارج خلال الفترة المعنية.

وتساهم الزيادة في صافي الأصول الأجنبية في تعزيز قدرة الجهاز المصرفي على تلبية الطلب على العملة الأجنبية، مما يدعم استقرار سوق الصرف ويحافظ على سعر الجنيه أمام باقي العملات.

لتقديم حلول تمويلية مبتكرة

بنك مصر يمنح تسهيلاً ائتمانيًا لشركة «مراكز» بقيمة ٣ مليارات جنيه

قام بنك مصر مؤخراً بتوقيع عقد قرض متوسط الأجل لصالح شركة «مراكز» بقيمة تصل إلى 3 مليارات جنيه مصري دعمًا للأعمال وتعظيم الكفاءة التشغيلية للمجموعة، وقد قام هشام عكاشه -الرئيس التنفيذي لبنك مصر بتوقيع العقد مع أحمد داشا بدراوي- نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشركة «مراكز»، وذلك بحضور عمرو دمرداش - رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ببنك مصر وأسامة عزو - رئيس القطاع المالي لشركة مراكز، ونخبة متميزة من قيادات البنك والشركة.

تمت الصفقة تحت إشراف مكتب بيكر أند ماكنزي، أحد أبرز مكاتب المحاماة الدولية، هذا ويعتمد سداد التمويل الممنوح من بنك مصر على التدفقات النقدية المستقرة الناتجة عن متحصلات عقود إيجار الوحدات التجارية داخل مشروع مول العرب، والذي يُعد من أكبر وأهم المراكز التجارية في مصر، حيث يقع المشروع على مساحة 148 فدانًا بمدينة السادس من أكتوبر بمحافظة الجيزة، ويضم 420 وحدة تجارية بإجمالي مساحة قابلة للتأجير تُقدر بنحو 142 الف متر مربع.

وصرّح هشام عكاشه – الرئيس التنفيذي لبنك مصر – أن البنك يولي اهتمامًا بالغًا بدعم شركات التنمية العقارية، ويحرص على مساندة المطورين العقاريين بما يسهم في تنشيط السوق العقاري المصري وتعزيز جاذبيته للاستثمار، وذلك تماشيًا مع خطة الدولة للتنمية العمرانية الشاملة في إطار رؤية مصر 2030، وأكد أن القطاع العقاري يُعد أحد الركائز الأساسية المؤثرة في الاقتصاد المصري، لما له من ارتباط وثيق بعدد كبير من الصناعات والأنشطة الوسيطة، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على خلق فرص عمل متنوعة ودعم معدلات النمو الاقتصادي.

وأضاف عكاشه - أن بنك مصر يحرص على تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومتنوعة، تتوافق مع أفضل الممارسات المصرفية، وبما يدعم أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية، ويعزز من قدرة الشركات على التوسع والنمو وتحقيق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد.

وصرّح / أحمد داشا بدراوي - نائب رئيس مجلس الادارة لشركة «مراكز» ، إن هذا التمويل يعكس ثقة البنوك والمؤسسات المالية في قوة محفظة الشركة ومشروعاتها المتميزة، ويؤكد التزامنا المستمر بتطوير أعمالنا وتقديم أفضل التجارب والخدمات لعملائنا وشركائنا، بما يعزز مكانة مراكز كشركة رائدة في قطاع التطوير العقاري متعدد الاستخدامات في مصر.

ومن الجدير بالذكر أن شركة مراكز تعد واحدة من أكبر مطوري المشروعات متعددة الاستخدامات في مصر، وتمتلك محفظة مشاريع تتميز بإيرادات تشغيلية مستمرة من بين الأعلى في السوق، ويعد مول العرب في غرب القاهرة نقطة الانطلاق الرئيسية للمجموعة، وتشمل مشاريع مراكز، مشرع أيون، أول مشروع سكني يضم أبراجًا في مدينة السادس من أكتوبر وفي المجتمعات العمرانية الجديدة، إضافة إلى ديستريكت فايف، أكبر مشروع متعدد الاستخدامات في شرق القاهرة، كما تضم محفظة الشركة مول طنطا الذي افتتح في عام 2019، ومركز تاون سنتر الذي افتتح في 2020، ومول المنصورة المقرر افتتاحه قريبًا.

وتواصل شركة «مراكز» من خلال مشروعاتها المتميزة جذب المزيد من العملاء و التوسع في مصر بشكل كبير وذلك بفضل نهجها المبتكر في مجال العقارات في مصر، ومكانتها في مجال تطوير المشاريع متعددة الاستخدامات مؤكدة بذلك قدرتها على تقديم مشاريع عقارية عالية الجودة.

ويقوم بنك مصر ضمن استراتيجيته المصرفية الشاملة بتمويل المشروعات العقارية بمختلف أحجامها وأنواعها، سواء كانت مشروعات تجارية، سكنية، أو متعددة الاستخدامات، مع إيلاء اهتمام خاص للمبادرات التي تُعزز التنمية العمرانية المستدامة في المدن الجديدة وتساهم في تخفيف التكدس السكاني في المناطق الحضرية.

ويسعى بنك مصر باستمرار إلى تقديم خدمات مصرفية متطورة لعملائه، بما يسهم في توفير الوقت والجهد وتحقيق تجربة مصرفية متميزة، مع التركيز على تعزيز جودة الخدمات والحفاظ على نجاحه طويل المدى، وتعكس هذه الجهود القيم الأساسية للبنك واستراتيجياته الرامية إلى دعم التنمية المستدامة وتعزيز الرفاهية الاقتصادية لمصر، بما يلبي احتياجات العملاء ويواكب تطلعاتهم، حيث تعكس قيم واستراتيجيات عمل البنك التزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

البنك الأهلي المصري يتيح حساب تبرعات جديد بالتعاون مع وزارة التعليم العالي

أعلن البنك الأهلي المصري عن إتاحة حساب جديد لاستقبال التبرعات بجميع فروعه على مستوى الجمهورية تحت مسمى « مبادرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحت رقم ٧٠٧٠» بهدف استقبال الإيداعات والتبرعات من المواطنين والشخصيات الاعتبارية، دعمًا لمشروعات ومبادرات تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

مع تأكيد البنك على إمكانية استقبال الحساب للتبرعات والتحويلات من داخل وخارج جمهورية مصر العربية، وعدم تحصيل أي مصروفات أو عمولات على تلك التحويلات سواء من الداخل أو الخارج، حيث يمكن قبول التحويلات بالجنيه المصري والعملات الأجنبية.

ويتيح البنك أيضًا إمكانية التبرع من خلال الأوامر المستديمة (Standing Instructions) بما يسهم في تسهيل واستمرارية المساهمات الداعمة لتلك المبادرات.

تأتي اتاحة البنك الأهلي المصري لهذا الحساب بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار دوره الوطني ومسؤوليته المجتمعية، وحرصه على دعم المبادرات القومية التي تسهم في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي وخلق جيل واعد من الشباب، وتعزيز الشراكة بين مؤسسات الدولة والمجتمع.

في تطور تقني جديد

البنك المركزي المصري يعلن إطلاق خدمة الدفع التلامسي عبر الموبايل والتابلت ..و الوزراء يوضح طرق استفادة التجار و المواطنين منها

أعلن البنك المركزي المصري عن إطلاق خدمة قبول المدفوعات الإلكترونية اللاتلامسية عبر الأجهزة الذكية (الموبايل / التابلت) باستخدام تطبيقات Soft POS، وذلك في إطار إستراتيجية التحول نحو مجتمع أقل اعتمادًا على النقد وتعزيز الشمول المالي، وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

تتيح الخدمة إمكانية تحويل الأجهزة الذكية إلى نقطة قبول إلكترونية يتم من خلالها قبول المدفوعات باستخدام البطاقات اللاتلامسية بصورها المختلفة، حيث يقوم التاجر بتحميل تطبيق إلكتروني Soft POS على جهازه الذكي ويتم إدخال الرقم السري للبطاقات مباشرة على شاشة الجهاز الذكي بطريقة آمنة ومعتمدة دوليًا.

وأوضح حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري أن: «الخدمة الجديدة تأتي استمرارًا لجهود البنك المركزي المصري في تهيئة البنية التحتية للتوسع في نظم الدفع الإلكترونية وتيسير المعاملات المالية على المواطنين والتجار، بما يدعم جهود الشمول المالي ويعزز إتاحة الخدمات المالية الإلكترونية للمواطنين في أي وقت ومن أي مكان".

وتوفر الخدمة على مقدم خدمات الدفع أو الشركة أو التاجر تكلفة شراء نقاط البيع الإلكترونية التقليدية (POS) وتكاليف الصيانة المرتبطة بها، كما تضم فئات جديدة من الشركات الصغيرة في منظومة القبول الإلكتروني وتيسير تجربة العملاء من خلال إتاحة عمليات دفع أسرع وأكثر أمانًا ومرونة.

وتسهم الخدمة في دمج فئات جديدة من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر في منظومة الدفع الإلكتروني، لأنها تعد عمليات دفع أسرع وأكثر أمانًا مرونة، كما أنها توفر تكلفة شراء نقاط البيع التقليدية وتكاليف الصيانة المرتبطة بها على مقدم خدمة الدفع أو التاجر والشركة الصغيرة .

تابع غراب، أن إطلاق هذه الخدمة يعد تطورا نوعيا في مسار تحديث منظومة المدفوعات الرقمية، بما يحقق عائدا إيجابيا للاقتصاد الوطني، إضافة إلى أنها تزيد من معدل دوران الأموال داخل القطاع المصرفي الرسمي، ما يسهم في زيادة كفاءة السياسة النقدية وتقليص الاعتماد على الأموال النقدية، موضحا أن تطور خدمات المدفوعات الرقمية يزيد من الاعتماد على يقلل من الاعتماد على الفروع التقليدية للبنوك وماكينات الصراف الآلي، والاتجاه نحو التحول إلى البنوك الرقمية والفروع الإلكترونية لها، وهذا يأتي باتساع نطاق الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني للتحول إلى مجتمع غير نقدي .

تطور تقني جديد

و قال الخبير الاقتصادي محمد بدرة، إن الخدمة التي أطلقها البنك المركزي المصري، تعد تطورا تقنيا جديدا ، موضحا أن هناك بعض البنوك قامت بالفعل بتقديم هذا التطبيق على نطاق محدود لتغطية المشتريات.

و قال أن هذا التطبيق يهدف إلى تقليل الاعتماد على النقد في المشتريات وبالتالي تقليل دوره النقد في الأسواق وهو يعطي مرونة أكبر في التعامل مع المشتريات.

مشيرا إلى أن توفر الخدمة على مقدم خدمات الدفع أو الشركة أو التاجر تكلفة شراء نقاط البيع الإلكترونية التقليدية (POS) وتكاليف الصيانة المرتبطة بها، كما تساهم في دمج فئات جديدة من الشركات الصغيرة في منظومة القبول الإلكترونية وتعزيز تجربة العملاء من خلال إتاحة عمليات دفع أسرع وأكثر أمانًا ومرونة.

وأكد أنه من جهة أخرى، يحتاج إلى عناية خاصة من كبار السن ويتميز هذا التطبيق بسرعة في التعامل لعدم احتياجه إلى رقم سري ولكن مجرد تمرير المحمول على أجهزة قراءة التطبيق ويتطلب من مقدمي الخدمات أصحاب المحلات أن يكون لديهم هذه الأجهزة.

كيف يستفيد التجار من الخدمة؟

- تساعد الخدمة التجار على خفض التكاليف.
- تتيح الخدمة الاستغناء عن شراء أجهزة نقاط البيع الإلكترونية التقليدية" POS".
- تساعد الخدمة على تقليل تكاليف الصيانة والتشغيل المرتبطة بها.
- تساعد الخدمة على تسريع عملية بدء القبول الإلكتروني بشكل مرن وسهل.
- تساعد الخدمة التجار على قبول المدفوعات في أي وقت ومن أي مكان، دون التقيد بموقع ثابت لنقطة البيع.

وسط قفزة قياسية لأرصدة الذهب المدرجة

احتياطي النقد الأجنبي لمصر يحقق رقم تاريخي ويصل إلي ٥٢,٥٩ مليار دولار في يناير ٢٠٢٦

أعلن البنك المركزي المصري، أن احتياطي النقد الأجنبي لمصر قفز بنحو 1.14 مليار دولار خلال يناير الماضي مسجلا رقما قياسيا جديدا، مسجلا 52.59 مليار دولار مقابل 51.45 مليار دولار في ديسمبر الماضي.

ويتكون الاحتياطي الأجنبي لمصر من سلة من العملات الدولية الرئيسية، تشمل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو، والجنيه الإسترليني والين الياباني واليوان الصيني، وهي نسبة توزع حيازات مصر منها على أساس أسعار الصرف لتلك العملات ومدى استقرارها في الأسواق الدولية، وتتغير حسب خطة موضوعة من قبل مسؤولي البنك المركزي المصري.

و كشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع أرصدة الذهب المدرجة ضمن الاحتياطي الأجنبي إلى نحو 20.730 مليار دولار بنهاية يناير 2026، مقابل18.166 مليار دولار في ديسمبر الماضي، بزيادة بلغت نحو 2.564 مليار دولار.

وأظهرت البيانات تراجع قيمة العملات الأجنبية ضمن الاحتياطي النقدي إلى 31.703 مليار دولار بنهاية يناير 2026، مقابل 33.232 مليار دولار في ديسمبر الماضي، بانخفاض قدره نحو 1.529 مليار دولار.

تطور تاريخي..

و تعتبر الزيادة الأخيرة في قيمة الاحتياطي النقدي هي الأعلي ، حيث ارتفع احتياطي النقد الأجنبي لمصر للشهر الـ 13 على التوالي، ليصل إلى 52.594 مليار دولار بنهاية يناير 2026، مقابل 51.451 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2025، بزيادة قدرها 1.04 مليار جنيه، بحسب البنك المركزي المصري.

وزاد الاحتياطي النقدي لمصر نحو 5.329 مليار دولار خلال 13 شهرًا، منذ نهاية يناير 2025، وحتى نهاية يناير 2026.

وسجل الاحتياطي 47.265 مليار دولار بنهاية يناير 2025، وارتفع إلى 52.594 مليار دولار بنهاية يناير 2026، بزيادة قدرها 5.329 مليار دولار.

وتطور احتياطي النقد الأجنبي لمصر خلال 13 شهرا :

- احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية يناير 2025: سجل 47.265 مليار دولار.
- احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية فبراير 2025: سجل 47.393 مليار دولار.
- الاحتياطي النقدي لمصر بنهاية مارس 2025: سجل 47.757 مليار دولار.
- احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية أبريل 2025: سجل 48.143 مليار دولار.
- احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية مايو 2025: سجل 48.526 مليار دولار.
- احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية يونيو 2025: سجل 48.700 مليار دولار.
- احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية يوليو 2025: سجل 49.036 مليار دولار.
- احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية أغسطس 2025: سجل 49.250 مليار دولار.
- احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية سبتمبر 2025: سجل 49.533 مليار دولار.
- احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية أكتوبر 2025: سجل 50.071 مليار دولار.
- احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية نوفمبر 2025: سجل 50.216 مليار دولار.
- احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية ديسمبر 2025: سجل 51.451 مليار دولار.
- احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية يناير 2026: سجل 52.594 مليار دولار.

دور الاحتياطي النقدي

ويعكس ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، بهذه المستويات استقرارًا نسبيًا في المؤشرات الاقتصادية، ويعزز من قدرة الدولة على الحفاظ على استقرار سعر الصرف والوفاء بالتزاماتها الدولية، ويعد هذا الارتفاع إشارة إيجابية تدعم الثقة في الاقتصاد المصري وتسهم في تعزيز مكانته عالميًا.

ويساهم ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، في التحوط من مخاطر خروج الاستثمارات غير المباشرة في أدوات الدين، والتي تم استقطابها عقب رفع أسعار الفائدة وتحريك سعر الصرف، كما يعد ارتفاع الاحتياطي النقدي من المؤشرات المطمئنة التي توفر الاحتياجات الاستراتيجية والرئيسية للاقتصاد المصري على المدى القصير.

ويعد الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، أحد أهم عوامل التأمين ضد الصدمات الخارجية ويمثل الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر، أحد أهم عوامل التأمين ضد الصدمات الخارجية مما يعزز من الثقة في الاقتصاد المصري، كما أنه واحدا من أهم المؤشرات التي تأخذها وكالات التصنيف الائتماني في اعتبارها عند تقييم مخاطر الدول.

شيماء مرسي

البنك التجاري الدولي CIB يمول السويدي إليكتريك بـ ٦٢,٩ مليون دولار لإنشاء محطة كهرباء جديدة في المجر بنظام الدورة المركبة

أعلن البنك التجاري الدولي – مصر (CIB) عن تمويل شركة السويدي إليكتريك لأنظمة مشروعات الطاقة – ذ.م.م لتنفيذ مشروع محطة توليد كهرباء بنظام الدورة المركبة في المجر، والذي يُعد أكبر مشروع من نوعه في البلاد منذ عقود.

ويُنفذ المشروع من خلال تحالف يضم كلًا من السويدي إليكتريك، وشركة ستاتس كيبريا (Status KPRIA Zrt.)، وشركة ويست هنجاريا باو (West Hungária Bau Kft – WHB)، وذلك بعد إسناد المشروع من قبل شركة إم في إم ماترا إنيرجيا (MVM Matra Energia Zrt.)، التابعة لـ الشركة المجرية القابضة للكهرباء (MVM).

ويمثل هذا المشروع أول استثمار كبير لشركة السويدي إليكتريك في أوروبا، ومحطة محورية في استراتيجية توسعها العالمي، كما يُعد أكبر محطة توليد كهرباء بنظام الدورة المركبة في المجر منذ عقود، وأول محطة في البلاد جاهزة لاستخدام وقود الهيدروجين، حيث يمكنها دمج ما يصل إلى ٣٠٪ من الهيدروجين ضمن مزيج الوقود، بما يدعم التحول إلى الطاقة النظيفة ويعزز أمن الطاقة الأوروبي.

وتبلغ القدرة الإنتاجية للمحطة ما بين ٥٠٠ و٦٥٠ ميجاوات، ومن المقرر الانتهاء من تنفيذ المشروع وبدء التشغيل التجاري في عام ٢٠٢٨، وذلك بعد انطلاق أعمال الإنشاء رسميًا والتي تمت مع مراسم وضع حجر الأساس في سبتمبر ٢٠٢٥.

وتُقدَّر التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع بنحو ٧٠٠ مليون يورو (٧٦٠ مليون دولار)، حيث يتولى البنك التجاري الدولي – مصر (CIB) دور المول الوحيد لشركة السويدي إليكتريك ضمن هذا المشروع، من خلال إصدار تسهيلات ائتمانية بقيمة تقارب ٥٨ مليون يورو (نحو ٦٢,٩ مليون دولار)، في خطوة تعكس قوة المركز المالي للبنك وخبرته في هيكلة وتمويل المشروعات الكبرى العابرة للحدود.

وفي هذا السياق، صرح عمرو الجناينى، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي – مصر (CIB):«يأتي دعمنا لهذا المشروع كأحد النماذج الواضحة على التزامنا بتعزيز التعاون المستمر ودعم شراكتنا المستمرة لشركة السويدي اليكتريك و العمل على التمويل المستدام وتشجيع الاستثمارات المسؤولة، خاصة المشروعات التي تتماشى مع التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة وخفض الانبعاثات. نحن لا نمول مشروعات فقط، بل نشارك في بناء مستقبل أكثر استدامة، وندعم شركاءنا في تنفيذ مشروعات ذات قيمة اقتصادية وبيئية طويلة الأجل.»

وأضاف الجناينى أن هذه الشراكة تعكس توجه البنك التجاري الدولي نحو دعم الشركات المصرية الرائدة في توسعاتها الدولية، بما يعزز من تنافسية الاقتصاد المصري، ويرسخ مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق في تمويل مشروعات التنمية المستدامة إقليميًا ودوليًا.

ومن جانبة صرح المهندس أحمد السويدي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمجموعة السويدي إليكتريك: "يمثل هذا المشروع محطة فارقة في مسيرة توسع السويدي إليكتريك عالميًا، بما يعكس الثقة المتزايدة في قدرات الشركات المصرية على تنفيذ مشروعات طاقة كبرى وفق أعلى المعايير الدولية. إن مشاركتنا في تنفيذ أكبر محطة توليد كهرباء بنظام الدورة المركبة في المجر، والمجهزة لاستخدام وقود الهيدروجين، تؤكد التزامنا بتقديم حلول طاقة متقدمة ومستدامة تدعم أمن الطاقة وتسهم في تسريع التحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون."

وأضاف السويدي: «نعتز بشراكتنا مع البنك التجاري الدولي – مصر (CIB)، الذي لعب دورًا محوريًا في هيكلة هذا التمويل، في نموذج يعكس قوة المؤسسات المالية المصرية وقدرتها على دعم توسعات الشركات الوطنية خارج الحدود. هذا التعاون يمثل نموذجًا متكاملًا بين الصناعة والقطاع المصرفي لدفع استثمارات استراتيجية طويلة الأجل ذات أثر اقتصادي وبيئي مستدام".

ومع هذا التوسع، يواصل البنك التجاري الدولي – مصر (CIB) تعزيز دوره في السوق العالمية، وتوسيع نطاق حضوره الدولي، وترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة في مجال التمويل المستدام والتنمية المستدامة.

وزير المالية : نستهدف طرح سندات دولية بنحو ٢,٥ مليار دولار بالنصف الأول من ٢٠٢٦

قال وزير المالية أحمد كجوك، إن وزارته تخطط لإصدار سندات دولية بقيمة تتراوح بين ٢ و٢,٥ مليار دولار خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٦.

وأضاف كجوك خلال الجلسة الافتتاحية لفعاليات القمة السنوية التاسعة لأسواق المال بعنوان «التكنولوجيا المالية: الطريق إلى الشمول الاستثماري»، أن الوزارة تستهدف في النصف الثاني من العام المالي الجاري طرح سندات دولية بنحو مليارى دولار، على ألا يتجاوز إجمالي الإصدارات الدولية خلال العام كاملا مستوى ٤ مليارات دولار.

وأشار وزير المالية إلى أن مصر سددت حتى سبتمبر ٢٠٢٥ نحو مليارى دولار من ديونها الخارجية، لافتًا إلى أنه خلال العام الماضي جرى سداد مستحقات دين خارجي بقيمة تفوق ما تم اقتراضه.

وأضاف أحمد كوجك وزير المالية، إن هناك رؤية موحدة لتحسين الأرقام والمؤشرات الاقتصادية في السوق المصري، لافتا إلى أن للسوق المصري جاذبية كبيرة.

وأكد أن السوق المصري مكان جيد وجاذب للاستثمار الخاص؛ حيث شهد زيادة بنسبة ٧٣٪ من الاستثمار المحلي والأجنبي، موضحًا أن عدد الشركات العاملة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، في زيادة مستمرة، فضلا عن حجم استثمارات إضافية للصادرات، ما ثقة المستثمرين في السوق المصري.

وأضاف وزير المالية، أن مؤشرات المخاطر تراجعت إلى مستويات لم تسجل منذ ٦ أو ٧ سنوات بمعدل ٢٨٠ – ٣٢٠ نقطة، وهذا معدل جيد جدا يقترب من دول أفضل في التصنيف الائتماني، وبالتالي انعكاس ذلك على استثمار في السندات المصرية وزيادة الطلب عليها، بشكل قوي وجيد جدا، فضلا عن تراجع التضخم وأسعار الفائدة.

وأشار إلى أن كثير من المستثمرين الدوليين يدرسون زيادة استثماراتهم في مصر، مؤكدًا أن أداء الاستثمار في مصر جيد جدا، معربًا عن سعادته بهذا المسار، والبناء عليه، مؤكدا السير بخطوات جيدة في هذا الأمر، مؤكدا أن الأرقام والمؤشرات الاقتصادية تدعم ثقة الأسواق وتعزز جذب الاستثمارات.

وأضاف أن مصر تعاملت مع الأسواق الدولية خلال الفترة السابقة، بشكل جيد، أسهم في تدفق الاستثمارات، وسداد أكثر مما اقترضناه، لافتا إلى بدء تراجع الأسعار بشكل جيد، وأننا لدينا فكرة التنوع في الأسواق، مع استهداف أسواق جديدة؛ عن طريق السندات الخضراء والتركيز على الاستدامة.

وأوضح وزير المالية أن النصف الثاني من العام لدينا تمويل جيد من المؤسسات الدولية، عبر القروض الميسرة، لافتا إلى أن إصدارات الصكوك والسندات خلال الفترة المقبلة ستكون طويلة المدى.

وأكد السعي إلى تطلعات المستثمرين، وزيادة الطلب على السندات ٥ سنوات بدءًا من يناير، منوهًا أنها ستزداد مع تراجع معدلات التضخم، لافتا إلى السعي لتطوير الأدوات والجاذبية الاقتصادية من خلال خلق بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات ودرء المخاطر، كاشفًا أنه كل ربع سنة سنضيف أدوات جديدة تساعد على جذب الاستثمار.

استكمالا لدوره الريادي في تمكين الشباب..

البنك الأهلي المصري يطلق مبادرة "شباب شامل" بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة

أعلن البنك الأهلي المصري عن إطلاق مبادرة "شباب شامل" بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، والتي تعد برنامجا متكاملا يهدف إلى رفع الوعي المالي وتنمية مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية التي تناسب احتياجاتهم لتمكينهم اجتماعيا واقتصاديا وتعزيز دورهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتم تفعيل المبادرة داخل مجموعة من الأندية بمحافظة القاهرة.

حضر مراسم التوقيع الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة ومحمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وسهى التركي، ويحيى أبو الفتوح نائبا الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وشريف لقمان وكيل محافظ البنك المركزي لقطاع الشمول المالي والاستدامة ومصطفى عبد الحميد رئيس الإدارة المركزية للشؤون المالية والإدارية بوزارة الشباب والرياضة، وعدد من المسؤولين من البنك والوزارة.

حيث صرح الدكتور أشرف صبحي أن مبادرة « شباب شامل» تمثل خطوة مهمة نحو إعداد جيل قادر على الإبداع والمبادرة، مشيدًا بدور البنك الأهلي المصري في دعم البرامج التنموية، مؤكدا توفير بيئة داعمة للشباب، ومواصلة تقديم نماذج رائدة في دعم التنمية المجتمعية وريادة الأعمال، موضحا أن مبادرة « شباب شامل» ستكون منصة حقيقية لاكتشاف طاقات الشباب وتوجيهها نحو مشروعات قابلة للتنفيذ.

وأشار محمد الاتربي أن التعاون مع وزارة الشباب والرياضة يأتي امتدادًا لاستراتيجية البنك في الاستثمار في بناء قدرات الشباب، وتوفير البرامج التوعوية والتطبيقية التي تساعدهم على تحويل أفكارهم إلى مشروعات فعلية قادرة على النمو والمنافسة، مشيرا إلى أنه يعكس إيمان البنك الأهلي المصري ووزارة الشباب والرياضة بدور الشباب في بناء المستقبل، ودعم الابتكار للمشروعات الواعدة التي يمكن أن تخلق تأثيرًا حقيقيًا في المجتمع.

ومن جانبها أوضحت سهى التركي أن المبادرة تشمل إقامة جناح خاص تحت مسمى « شباب شامل » داخل عدد من الأندية في القاهرة ولمدة ستة أيام، يتم خلالها تقديم مجموعة من الأنشطة المتنوعة من بينها جلسات تثقيف مالي موجهة لجميع فئات المجتمع مع التركيز على الشباب، وورش عمل تطبيقية تتناول مهارات تأسيس وإدارة المشروعات، ندوات عن الابتكار وريادة الأعمال، إضافة إلى التعريف بمنتجات وخدمات التجزئة المصرفية الخاصة بالبنك الأهلي المصري، وكذا تسليط الضوء على برامج ومبادرات البنك الداعمة للمشروعات الصغيرة، سواء المالية أو الخدمات غير المالية، خاصة مبادرة رواد النيل، مضيفة أن المبادرة تتضمن أيضا تنظيم مسابقة للشباب لتقديم أفكار مشروعات مبتكرة، حيث سيتم تقييم جميع المشاركات واختيار أفضل ثلاثة مشروعات للفوز بدعم مالي مقدم من البنك لتمكين أصحابها من تنفيذ أفكارهم وتحويلها إلى نماذج عمل ناجحة.

ضمن الدور المجتمعي للبنك..

جمعية البنك الأهلي المصري للأعمال الخيرية تطلق مبادرة لتوزيع ١٠٠٠ بطانية بمحافظة الفيوم بالتعاون مع جمعية الاورمان

نظمت جمعية البنك الأهلي المصري للأعمال الخيرية بالتعاون مع جمعية الأورمان فاعلية بمركز أطسا بمحافظة الفيوم تزامنا مع فصل الشتاء، بهدف توزيع ١٠٠٠ بطانية على الأسر الأكثر احتياجًا وذلك سعيا للتخفيف من الأعباء المعيشية وتحسين جودة الحياة للأسر الأكثر احتياجا، وهو ما يأتي ضمن إطار استراتيجية البنك الداعمة للتنمية المجتمعية.

حضر الفاعلية أعضاء مجلس إدارة الجمعية وفريق العمل والمسئولين بجمعية الأورمان

حيث صرح محمد الاتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري - رئيس مجلس إدارة جمعية البنك الأهلي المصري للأعمال الخيرية - أن هذه المبادرة تأتي تأكيدًا على التزام البنك المتواصل بدوره المجتمعي، وحرصه على دعم الفئات الأكثر احتياجًا، لا سيما في محافظات صعيد مصر، مشيرا إلى أن هذه المبادرة تعد استكمالا لمسيرة الجمعية، التي تتواكب مع استراتيجية البنك الأهلي المصري في ملف المسؤولية المجتمعية، من خلال تنفيذ برامج ومبادرات تنموية مستدامة تساهم في تحقيق أثر إيجابي ملموس داخل المجتمع وبما يتماشى مع خطط الدولة التنموية.

وأضاف على حرص الجمعية على مواصلة تنفيذ المبادرات المجتمعية التي تلبي احتياجات الأسر الأكثر احتياجًا، إيمانًا منها بأهمية التكافل المجتمعي وبدور المؤسسات الوطنية في دعم الفئات الأولى بالرعاية، مشيرا الى ضرورة تحقيق التعاون والتكامل بين منظمات العمل المدني بهدف تعظيم الأثر المرجو على المواطن المصري وهو ما دفعنا للتعاون مع جمعية الأورمان لقدرتها على الوصول للمستفيدين في المناطق الأكثر فقرا ولهما تدخلات تنموية لمدة تزيد عن ثلاثين عاما لتحقيق التكامل المنشود بين منظمات المجتمع المدني بما يحسن من جودة حياة المستفيدين.

وأكد محمود منتصر نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البنك الأهلي المصري للأعمال الخيرية أن تلك المبادرة تأتي في إطار التزام البنك الأهلي المصري بدوره المجتمعي، وسعيه الدائم للمساهمة في تحسين مستوى معيشة الأسر الأكثر احتياجًا، خاصة في محافظات الصعيد، مضيفًا أن الجمعية مستمرة في تنفيذ عدد من المبادرات المجتمعية خلال الفترة المقبلة في عدد من المحافظات، بما يتماشى مع توجهات البنك الأهلي المصري في دعم التنمية الشاملة وتعزيز الشراكات المجتمعية.

الجدير بالذكر أن جمعية البنك الأهلي المصري للأعمال الخيرية تم إنشاءها عام ٢٠٠٨، وهي جمعية خيرية تتولى تنفيذ عدد من الأنشطة والمبادرات المجتمعية في مختلف المجالات، حيث قدمت الجمعية دعمًا للقطاع الصحي من خلال التعاون مع عدد من الجهات والمستشفيات، من بينها معهد ناصر، وجامعة الأزهر، ومستشفى أبو الريش، إضافة إلى المشاركة في بروتوكول علاج الفشل الكلوي بالتعاون مع وزارة الصحة، والمساهمة في مبادرة القضاء على فيروس سي وغيرها من المبادرات الصحية.

كما تولي الجمعية اهتمامًا خاصًا بدعم قطاع التعليم، من خلال التعاون مع وزارة التربية والتعليم، بما يسهم في تطوير العملية التعليمية ودعم الفئات الأكثر احتياجًا، خاصة في محافظات صعيد مصر.

كما ساهمت الجمعية بدعم فك كرب الغارمين على مستوى جمهورية مصر العربية على مدار عشرة سنوات من خلال مشاركة ودعم من البنك الأهلي المصري والعاملين به وهو ما أدى إلى فك كرب ما يقرب من عدد ١٢٨٤٣ غارم / غارمه من مختلف محافظات الجمهورية.

المركزي يؤكد علي استمرار مبادرة التمويل العقاري بفائدة ٣ و٨٪ لبعض الفئات

أعلن البنك المركزي، الاستمرار في منح التمويل العقاري بسعر العائد ٣٪ و٨٪ متناقص وفقاً لمبادرتي البنك المركزي على ملفات أسر شهداء ومصابي القوات المسلحة والشرطة ومصابي العمليات الحربية، وكذلك الحالات الإنسانية الملحة والعاجلة، سواء للملفات السابق تقدمها بها أو الملفات الجديدة أسوة بعملاء سكن لكل المصريين رقم ٣/٢/١ وذلك في حدود ٦٠٠ وحدة سكنية سنويا.

وجاء ذلك بعدما أعلن البنك المركزي في منتصف أكتوبر الماضي رفع سعر العائد في مبادرتي التمويل العقاري لمتوسطي الدخل ولمحدودي ومتوسطي الدخل، بحيث يصبح ٢٢٪ متناقصا بدلا من ٨٪ في مبادرة متوسطي الدخل، و٨٪ متناقصا بدلا من ٣٪ في مبادرة محدودي الدخل، وذلك اعتبارا من ١٥ أكتوبر ٢٠٢٥.

لدعم خطط التنمية العمرانية

البنك الأهلي المصري يقود تمويلاً مشتركاً بقيمة ١,٤٢ مليار جنيه لمشروع SEAZEN بالساحل الشمالي

أعلن البنك الأهلي المصري عن قيادته لتحالف مصرفي لتقديم تمويل مشترك بقيمة 1.42 مليار جنيه مصري لصالح شركة القمزي، وذلك لتمويل جانب من التكاليف الاستثمارية للمرحلتين الأولى والثانية من مشروع SEAZEN بالساحل الشمالي، بمشاركة بنك البركة - مصر.

ويقوم البنك الأهلي المصري بدور وكيل التمويل، المرتب الرئيسي، بنك المستندات، ومسوق التمويل، بحصة تبلغ 920 مليون جنيه مصري، بينما شارك بنك البركة مصر بصفته مرتبًا للتمويل بحصة قدرها 500 مليون جنيه مصري، بما يعكس قوة الشراكات المصرفية بين الجانبين وقدرتهما على تنفيذ عمليات تمويلية كبرى.

وشهد توقيع اتفاقية التمويل محمد الاتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري وحازم حجازي الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة مصر، وسهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري إلى جانب المهندس ياسر زيدان، رئيس مجلس إدارة شركة القمزي، وممثلي فرق العمل بالبنوك والشركة.

عقب التوقيع، أكد محمد الاتربي، أن مشاركة البنك الأهلي المصري في هذا التمويل المشترك تأتي في إطار استراتيجيته الهادفة إلى تقديم حلول تمويلية متكاملة تلبي احتياجات العملاء وتدعم خططهم التوسعية، مشيرًا إلى أن قطاع التطوير العقاري يُعد أحد القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، مضيفا أن البنك الأهلي المصري يحرص على الدخول في شراكات مصرفية فعالة تسهم في تمويل مشروعات ذات قيمة مضافة حقيقية، خاصة المشروعات التي تدعم التنمية العمرانية المستدامة وتتماشى مع رؤية الدولة للتنمية الشاملة في إطار دوره الوطني ودعمه المستمر للقطاعات الاقتصادية الحيوية.

ومن جانبه أعرب حازم حجازي، عن اعتزازه بهذه الشراكة قائلا: نحن في بنك البركة – مصر فخورون بمساهمتنا في هذا التمويل الاستراتيجي بمبلغ قدره نحو 500 مليون جنيه، بهدف خلق فرص عمل وتحقيق قيمة مضافة للمجتمع، حيث يمثل مشروع Seazen إضافة نوعية لمشروعات الساحل الشمالي، فهو قصة نجاح جديدة لقدرة القطاع المصرفي المصري على دعم المشروعات الكبرى وتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والعمرانية، وسنستمر في لعب دور محوري في دعم مشروعات استراتيجية تترك أثرًا ملموسًا على الاقتصاد المصري.

وأوضحت سهى التركي أن هذا التمويل يعكس ثقة البنك في الملاءة المالية والخبرة التشغيلية لشركة القمزي، وكذلك في جدوى مشروع SEAZEN، الذي يمثل إضافة نوعية لمشروعات الساحل الشمالي، مؤكدةً استمرار البنك الأهلي المصري في دعم المشروعات الجادة التي تسهم في تحفيز الاقتصاد المصري وتعزيز قدرته على النمو، ويأتي هذا التمويل في إطار دور البنك الأهلي المصري في دعم خطط التنمية العمرانية بمختلف أنحاء الجمهورية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، بما يسهم في خلق مجتمعات عمرانية متكاملة ومستدامة، ويدعم مستهدفات الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن جانبه صرح المهندس ياسر زيدان أن الشركة حريصة على تسريع وتيرة الانشاءات وتسابق الزمن للانتهاء من مشروعاتها القائمة ومن بينها Seazen بالساحل الشمالي، حيث تستهدف الشركة بدء التسليم بالمشروع قبل الموعد المحدد، وأوضح أن حصول الشركة على تمويل مشترك من أكبر الكيانات المصرفية بمصر يمثل شهادة ثقة في جدية وقدراتها التشغيلية وكذلك خبرات مؤسسيها في تنمية وتطوير مشروعات كبرى في مصر والإمارات، وأضاف أن الشركة تحقق أعلى معدلات تنفيذ في مشروعها Seazen أحد أكثر المشروعات تميزا في الساحل الشمالي.

ويقع مشروع SEAZEN على مساحة 204 فدان بالساحل الشمالي بالكيلو 170 بمنطقة الضبعة، بإجمالي استثمارات تُقدّر بنحو 23 مليار جنيه مصري، ويضم المشروع وحدات سكنية متنوعة ما بين الشاليهات والفيلات، تُسلم كاملة التشطيب، مع تصميم معماري يعتمد على ارتفاعات متدرجة عن سطح البحر تصل إلى أكثر من 52 مترًا، بما يتيح رؤية مباشرة للبحر من مختلف الوحدات، كما تمثل المساحات الخضراء أكثر من 85% من إجمالي مساحة المشروع، ويضم عددًا من المرافق والخدمات المتكاملة التي تلبي احتياجات مختلف الفئات العمرية.

غدا .. البنك المركزي يطرح صكوكا سيادية بقيمة ٥ مليارات جنيه

يطرح البنك المركزي المصري يوم غدا الاثنين الموافق 9-2-2026 صكوك سيادية بعائد ثابت بقيمة إجمالية 5 مليارات جنيه ولمدة 3 سنوات ، على ان يكون موعد الاستحقاق في 10 فبراير 2029 ، موضحا أن عائد الصكوك سيتم صرفه على أساس نصف سنوي .

وتُعد الصكوك السيادية من أدوات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث تستخدمها الدولة في تمويل مشروعاتها المختلفة وتمثل بديلا للأدوات التقليدية مثل السندات كما تسهم في تنويع مصادر التمويل وخفض تكلفة الاقتراض مع توفير مستوى عائد محدد واستقرار في التدفقات النقدية للمستثمرين.

المشاط تستقبل وفد مؤسسة «موديز» للتصنيف الائتماني وتستعرض مستهدفات «السردية الوطنية»

أكدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن الحكومة تعمل على تعظيم العائد من الاستثمارات في البنية التحتية التي تم تنفيذها خلال السنوات الماضية، من خلال تحسين الكفاءة المؤسسية وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، مشيرة إلى أن الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية يمثلان مسارين متكاملين يعززان استدامة النمو.

جاء ذلك خلال استقبال الوزيرة وفد وكالة Moody's للتصنيف الائتماني، برئاسة مات روبنسون، المدير التنفيذي المساعد لتصنيفات السيادة لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك لاستعراض مستهدفات «السردية الوطنية للتنمية الشاملة»، لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام يقوده القطاع الخاص وزيادة التنافسية والإنتاجية، فضلا عن عرض التطورات والمؤشرات الإيجابية للاقتصاد المصري.

وخلال اللقاء، استعرضت المشاط، تطور مسار الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في مصر منذ مارس ٢٠٢٤، وجهود الدولة لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية منضبطة، فضلا عن حوكمة الاستثمارات العامة وتعظيم العائد منها، وتعميق دور القطاع الخاص، وتعزيز الشراكة مع المؤسسات الدولية، بما يدعم جاذبية مصر للاستثمار، ويعزز ثقة المستثمرين.

و سط تأكيدات و كالات محلية و دولية علي تراجع معدلات التضم و اتجاه المركزي لمزيد من التيسير النقدي

الخميس القادم .. توقعات متباينة عن أسعار الفائدة في أول اجتماعات لجنة السياسة النقدية خلال ٢٠٢٦

تعقد لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري أولي أجتماعاتها خلال عام ٢٠٢٦ يوم الخميس القادم و سط تضارب التوقعات عن قرارها فيما يخص أسعار الفائدة ، وكانت اللجنة قد خفضت أسعار الفائدة العام الماضي بنسبة ٧,٢٥٪ إلى مستويات ٢٠٪ للإيداع و٢١٪ للإيداع .. و يأتي هذا الاجتماع مع تصاعد و تيرة انخفاض التضخم و وسط العديد من التقارير من المؤسسات و الوكالات الدولية التي تؤكد علي خفض جديد لأسعار الفائدة ..

تراجع التضخم

و البداية كانت مع استطلاع أجرته وكالة "رويترز"، توقعت خلاله أن يتراجع معدل التضخم السنوي في المدن المصرية إلى ١١,٧٪ خلال يناير ٢٠٢٦، مقابل ١٢,٣٪ في ديسمبر ٢٠٢٥، مدفوعًا بتأثير سنة الأساس الإيجابي وتراجع أسعار الغذاء. وشمل الاستطلاع ١٨ محللًا، وأجري في الفترة من ٢٩ يناير الماضي وحتى الخميس ٦ فبراير ٢٠٢٦.

وقال جيمس سوانستون، كبير الاقتصاديين للأسواق الناشئة في "كابيتال إيكونوميكس"، إن تحسن سعر صرف الجنيه المصري، إلى جانب تراجع تضخم أسعار النقل والغذاء، سيكون من بين العوامل الرئيسية التي تدعم تباطؤ التضخم في مصر خلال الفترة المقبلة.

وكان معدل التضخم السنوي قد تراجع بشكل ملحوظ من مستوى غير مسبوق بلغ ٣٨٪ في سبتمبر ٢٠٢٣، بدعم من حزمة دعم مالي بقيمة ٨ مليارات دولار وقّعتها الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي في مارس ٢٠٢٤.

من جانبها، توقعت إسراء أحمد، المحللة في "تاندر للاستثمار"، أن يظهر تأثير سنة الأساس المواتي نسبيًا في بيانات يناير ٢٠٢٦، ما من شأنه أن يخفف من الارتفاع المتوقع في أسعار الغذاء والمشروبات.

وبشأن التضخم الأساسي، الذي يستبعد البنود شديدة التقلب مثل بعض المنتجات الغذائية والوقود، قدّم خمسة محللين توقعاتهم بانخفاضه إلى ١١,٥٪ خلال يناير، مقارنة بـ١١,٨٪ في ديسمبر الماضي.

وفي المقابل، لا تزال زيادة المعروض النقدي تمثل أحد الضغوط التضخمية، إذ أظهرت بيانات البنك المركزي المصري تسارع نمو المعروض النقدي "م٢" إلى ٢٠,٥٪ على أساس سنوي في ديسمبر، مقارنة بـ٢٠,١٤٪ في نوفمبر، بعد أن كان قد تباطأ من ذروته البالغة ٣١,٥٪ في يناير ٢٠٢٣.

وأدى تباطؤ التضخم إلى دفع البنك المركزي المصري لخفض سعر الفائدة على الإقراض لليلة واحدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في ديسمبر إلى ٢١٪، ليصل إجمالي خفض أسعار الفائدة خلال عام ٢٠٢٥ إلى ٧٢٥ نقطة أساس.

وفي السياق ذاته، توقعت وكالة التصنيف الائتماني «فيتش» استمرار مسار التراجع في معدلات التضخم خلال الفترة المقبلة، مشيرة إلى أن استقرار الأسعار في الربع الأخير من ٢٠٢٥ جاء بشكل مفاجئ، رغم قرار رفع أسعار البنزين.

وأرجعت «فيتش» توقعاتها الإيجابية إلى استقرار سعر صرف الجنيه، مرجحة انخفاض معدل التضخم إلى ١١,١٪ خلال عام ٢٠٢٦، حال استمرار الأوضاع النقدية الحالية دون ضغوط استثنائية.

أما وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال فقد رجحت أن يتراجع معدل التضخم في مصر خلال عام ٢٠٢٦ إلى نحو ١٢٪ في المتوسط، مقارنة بـ٢٠٪ في عام ٢٠٢٥. وأشارت الوكالة إلى أن هذا الانخفاض في التضخم من شأنه أن يوفر دفعة قوية لتوسع الإقراض، حيث يُتوقع أن يصل نمو الائتمان إلى نحو ٢٥٪ خلال العام المقبل.

وأضافت الوكالة، في تقرير لها ، أن القطاع المصرفي المصري من المرجح أن يشهد تحسنًا في مسار نمو الأعمال خلال ٢٠٢٦، مدفوعًا ببيئة اقتصادية كلية أكثر دعمًا، في ظل زيادة الاستثمارات من القطاع الخاص، واستمرار الزخم الإيجابي في قطاع السياحة، إلى جانب التوجه نحو تيسير السياسة النقدية.

لكن التقرير أوضح أن قوة نمو الإقراض لن تكون كافية لتعويض الأثر السلبي لتراجع أسعار الفائدة على ربحية البنوك، متوقعًا أن ينخفض العائد على حقوق الملكية إلى نحو ٢٠٪ في ٢٠٢٦، مقابل تقديرات تبلغ ٢٥٪ في ٢٠٢٥، وذلك بعد أن سجل ذروته عند ٣٩٪ في ٢٠٢٤.

كما توقعت «ستاندرد آند بورز جلوبال» أن يسهم تحسن أوضاع التمويل واستمرار التعافي الاقتصادي في استقرار نسبة القروض غير المنتظمة، مدعومة بقاعدة ودائع كبيرة ومتنامية داخل القطاع المصرفي المصري.

توقعات بخفض الفائدة

يتوقع الخبراء والمحللون أن يخفض البنك المركزي المصري أسعار الفائدة في أول اجتماعات السياسة النقدية هذا العام، مع استمرار تباطؤ التضخم.

وقال استراتيجي الأسواق الناشئة لدى بنك "سوسيتيه جنرال": "نتوقع خفضاً بمقدار ١٠٠ نقطة أساس" في مصر، في أول اجتماعات السياسة النقدية في ٢٠٢٦.

من جانبها، توقعت وحدة أبحاث «بي إم أي» التابعة لـ«فيتش سوليوشنز»، أن يخفض البنك المركزي سعر الفائدة خلال ٢٠٢٦ بنسبة ٦%.

وذكرت فيتش سوليوشنز، أن صُناع السياسة النقدية في البنك المركزي المصري أكثر حذرًا في دورات التيسير النقدي بالعام ٢٠٢٦، للحفاظ على أسعار فائدة جذابة للمستثمرين الأجانب.

كما توقعت فيتش سوليوشنز خفض أسعار الفائدة في البنك المركزي بنهاية العام الحالي إلى ٢٤٪ للإيداع و٢٥٪ للإقراض مقارنة بمستوياتها الحالية عند ٢٠٪ و٢١٪ على التوالي، حيث قام البنك بتمرير ٥ تخفيضات في العام الماضي بإجمالي نسبة ٧,٢٥٪.

كما توقعت شركة الأهلي فاروس لتداول الأوراق المالية أن يخفض البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بنسبة ٢٪، خلال اجتماع لجنة اجتماع الخميس القادم ، ليصل إلى ١٩٪ بدلا من ٢١٪ حاليًا.

ورجحت الأهلي فاروس أن ينخفض معدل التضخم السنوي في المدن المصرية خلال يناير ليتراوح بين ١١,٥٪ و١١,٧٪، مقارنة بـ١٢,٣٪ في ديسمبر ٢٠٢٥، مع توقع تسجيل معدلات التضخم الشهرية ارتفاعًا طفيفًا مدفوعة بزيادة أسعار الدواجن.

وأرجعت الأهلي فاروس توقعاتها بخفض أسعار الفائدة إلى ثلاثة أسباب رئيسية وهي:

السبب الأول: أن البيانات المالية للنصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ أظهرت أن ارتفاع مصروفات الفوائد أدى إلى تآكل ٩٢٪ من الإيرادات.

السبب الثاني: التعافي الهش في الطلب على السلع المعمرة، مثل الإسكان والسيارات والأجهزة المنزلية، في ظل استمرار ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بمستويات استثنائي، على نحو يثبط الطلب.

السبب الثالث: يتمثل في أن التدفقات الرأسمالية الكبيرة نحو أذون الخزانة المقومة بالجنيه المصري تُعد إيجابية إلى حد معين، لكنها قد تصبح مزعزعة للاستقرار إذا تجاوزت هذا الحد.

وأضافت الأهلي فاروس أنه في ظل غياب صدمات جيوسياسية، فإن احتمالية خفض سعر عائد الإيداع لليلة واحدة من ٢١٪ إلى ١٩٪ الأسبوع المقبل لا تقل عن ٨٠٪، مشيرة إلى أن صدور رقم تضخم لشهر يناير أقل من ١١,٥٪ سيرفع هذه الاحتمالية إلى ١٠٠%.

وفي السياق ذاته ، توقع الدكتور كريم عادل، الخبير الاقتصادي، أن يتجه البنك المركزي إلى خفض أسعار الفائدة بنسبة ١٪، مؤكدًا أن الخفض يستهدف الوصول إلى أدنى مستويات ممكنة، رغم استمرار الاقتراض الداخلي، ما يجعل المعادلة صعبة، إلا أن المركزي يحاول تقليل كلفة الدين قدر الإمكان.

وأوضح عادل أن المواطن يُعد الخاسر الأكبر من خفض أسعار الفائدة، خاصة المودعين، مشيرًا إلى أن رفع الفائدة يكون بهدف تجميع السيولة لإقراضها للحكومة، وبعد تحقيق هذا الهدف يبدأ خفض الفائدة، وهو ما يضر بعوائد المودعين في ظل ارتفاع التضخم ومستويات الأسعار.

وأضاف عادل، أن الأسر التي تعتمد على عوائد الشهادات والودائع تبدأ في فقدان الثقة في الأوعية الادخارية طويلة الأجل، خاصة شهادات الثلاث والخمس سنوات، في ظل التغيرات السريعة في أسعار الفائدة.

من جانبه، توقع محمد عبد العال، الخبير المصرفي، استمرار دورة التيسير النقدي خلال عام ٢٠٢٦، مرجحًا أن يصل إجمالي خفض أسعار الفائدة إلى نحو ٦٪ على مدار العام، مدفوعًا بتباطؤ التضخم وتحسن مؤشرات الاستقرار النقدي.

ولم يستبعد عبد العال أن يتجه البنك المركزي إلى تثبيت أسعار الفائدة خلال اجتماع فبراير الجاري ، كخطوة مؤقتة، قبل استكمال مسار الخفض في الاجتماعات التالية، خاصة في ظل توقعات بارتفاع هامشي في معدل التضخم خلال يناير، لا يتجاوز ١٪، نتيجة زيادة الطلب الموسمي على السلع الغذائية.

وأكد أن هذا الارتفاع المحتمل يظل محدودًا ولا يغير من الاتجاه العام للتضخم، مشيرًا إلى أن السياسة النقدية باتت أكثر مرونة في التعامل مع الصدمات المؤقتة، مقارنة بالسنوات السابقة.

وأوضح عبد العال أن خفض أسعار الفائدة، حتى في حال تنفيذه بشكل متدرج، لن يؤثر سلبًا على جاذبية العائد الحقيقي في السوق المصرية، مؤكدًا أن الفائدة الحقيقية ستظل موجبة، بما يدعم استمرار تدفقات الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين.

وأضاف أن هذه التدفقات قد تتراوح بين ٤٠ و٥٠ مليار دولار خلال العام، ما لم تشهد الأوضاع الجيوسياسية العالمية تصعيدًا حادًا، وهو ما يمنح البنك المركزي مساحة أوسع للمناورة بين دعم النمو والحفاظ على استقرار سوق الصرف.

ناصر..

من مجلة جلوبال بيزنس أوتلوك

بنك مصر «أسرع بنك نموًا في قطاع الشركات» في مصر لعام ٢٠٢٥

حصد بنك مصر جائزة «أسرع بنك نموًا في قطاع الشركات - مصر" "Fastest Growing Corporate Bank-Egypt" لعام ٢٠٢٥، حيث قامت مجلة «جلوبال بيزنس أوتلوك» بإعلان جوائزها لعام ٢٠٢٥، وذلك باحتفالية مميزة تم إقامتها في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يوم الخميس الموافق ٢٢ يناير ٢٠٢٦، بحضور لفيف متميز من قيادات البنوك الفائزة بالجوائز، وقد قام باستلام الجائزة عن بنك مصر طارق الزناتي – رئيس ائتمان الشركات الكبري، و أحمد عبد المنعم - رئيس مخاطر ائتمان الشركات والمؤسسات المالية.

وجدير بالذكر أن التقييمات الخاصة بجميع المؤسسات الفائزة بالجوائز على مجموعة من المعايير المتخصصة والمرتبطة بالأداء والاستراتيجية التي تتبناها المؤسسات، وتعد تلك الجوائز شهادة ثقة لأحسن أداء ونموذج عمل، حيث تقوم جلوبال بيزنس أوتلوك باختيار أفضل البنوك الفائزة بموجب تقييم نخبة من الخبراء في هذه المجالات.

ويعد تتويج بنك مصر بهذه الجائزة تأكيداً للأداء المتميز للبنك ونتائجه المالية القوية واستمراراً للخطط التسويقية المكثفة التي ينتهجها البنك لجذب عملاء وعمليات تمويلية جديدة عن طريق تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومتكاملة تلبي احتياجات مختلف القطاعات مع الحفاظ على أفضل الممارسات المصرفية، وكذلك التزام البنك بتنفيذ أهدافه الإستراتيجية والتنموية بهدف دعم الاقتصاد القومي في شتى المجالات والقطاعات، كما يؤكد على الأداء المتميز لبنك مصر في مجال الائتمان والنتائج المالية القوية التي حققها البنك.

هذا ويعد حصول البنك على هذه الجائزة شهادة استحقاق لثقة عملاؤه التي تعد محور اهتمامه دائما، حيث أنهم شركاء النجاح في كافة الأعمال، ويعمل البنك دائما على تعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبي احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل بنك مصر تعكس دائما التزام البنك بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

صندوق النقد: أوشكنا على استكمال المراجعة النهائية لبرنامج مصر ونستعد لصرف ٢,٣ مليار دولار

قالت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، إن الصندوق أوشك على استكمال مراجعة المرحلة النهائية من برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، في خطوة تمهد لصرف شريحة جديدة من التمويلات خلال الفترة المقبلة.

جاء ذلك على هامش فعاليات المنتدى العاشر للمالية العامة في الدول العربية، الذي نظمته وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة تحت عنوان "عقد من الحوار المالي: بناء المرونة الاقتصادية الكلية من خلال تعزيز السياسات والمؤسسات المالية"، بالتعاون مع صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، وذلك ضمن فعاليات القمة العالمية للحكومات ٢٠٢٦ المنعقدة حاليًا في دبي.

وأوضحت جورجيفا أن صندوق النقد الدولي سيصرف قريبا نحو مليارى دولار ضمن برنامج التسهيل الممدد، إلى جانب ٣٠٠ مليون دولار في إطار آلية تقييم المرونة والاستدامة، مشيرة إلى أن هذه المبالغ تمثل دعما لمسار الإصلاح وليست الهدف الأساسي بحد ذاتها.

وأضافت: «في هذه المرحلة نريد أن نرى التنفيذ الناجح لهذا البرنامج، وبمجرد أن تنفذه مصر سيكون هناك المزيد من التعاون»، مؤكدة أن دعم الصندوق لمصر لن يقتصر على التمويل، بل سيمتد إلى دعم السياسات الاقتصادية الجادة.

وأشارت إلى أن التعاون مع مصر يشمل تقديم المشورة لتحسين بيئة النمو بقيادة القطاع الخاص، بما يعزز قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات، في ظل عالم يشهد تغيرات متسارعة على صعيد الجغرافيا السياسية والتكنولوجيا والديمغرافيا والمناخ.

مشاركة محافظ البنك المركزي

وكان حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، قد شارك في فعاليات المنتدى بمشاركة محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية في الإمارات، و كريستالينا جورجيفا المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، والدكتورفهد بن محمد التركي المدير العام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، إلى جانب نخبة واسعة من محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية في الدول العربية، وكبار المسؤولين والخبراء وممثلي المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

وقد شارك المحافظ في فعاليات الجلسة الأولى للمنتدى التي انعقدت بعنوان "آفاق العالم العربي في ظل الصدمات وحالة عدم اليقين"، والتي تناولت التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وتأثير التوترات التجارية والمالية على الدول العربية، حيث تم مناقشة التحديات الاقتصادية الكلية وسبل تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

وعلى هامش المنتدى عقد المحافظ، العديد من اللقاءات المهمة، حيث التقى كريستالينا جورجيفا المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، لبحث أوجه التعاون المشترك بين الجانبين وتطورات المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه مصر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وذلك بحضور الدكتور محمد معيط المدير التنفيذي وعضو مجلس المديرين التنفيذين وممثل المجموعة العربية والمالديف بصندوق النقد الدولي، و ياسر صبحي نائب وزير المالية، الدكتور جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي وعدد من قيادات الصندوق.

كما عقد المحافظ لقاءً ثنائيًا مع الدكتور فهد التركي المدير العام لصندوق النقد العربي، لبحث أوجه التعاون وتبادل الرؤى حول القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

«مصر» و«قطر» تبحثان التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استقبل المستشار أحمد سعيد خليل، رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية. الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي، النائب العام القطري. والوفد المرافق له، وذلك خلال لقاء رسمي عقد – الأربعاء الماضي- لبحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، ومناقشة سبل تعزيز التعاون الثنائي بين الجانبين. لا سيما في مجالات تبادل الخبرات وبناء القدرات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويأتي اللقاء في إطار العلاقات التاريخية الراسخة التي تجمع بين جمهورية مصر العربية ودولة قطر الشقيقة. وما تشهده من تطور مستمر في مختلف مجالات التعاون، خاصة في الملفات ذات الطابع القانوني والمالي.

وأكد الجانبان أهمية تعزيز قنوات التواصل والتنسيق بين الجهات الوطنية المعنية في البلدين. في ضوء الاهتمام المشترك بتطوير أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. باعتبارها ركيزة أساسية لدعم الاستقرار المالي ومواجهة الجرائم الاقتصادية المستجدة. ويأتي التعاون مع النيابة العامة القطرية في هذا السياق بوصفها شريكا رئيسًا في إنفاذ القانون والتصدي للجرائم المالية بمختلف صورها.

وتناولت المباحثات بحث آفاق أوسع للتنسيق العملي، مع التأكيد على تنويع أدوات التعاون من خلال تفعيل آليات قابلة للتطبيق. خصوصًا في مجالات بناء القدرات والتعامل مع القضايا ذات الطابع العابر للحدود. بما ييسّر تبادل المعلومات عبر قنوات التعاون غير الرسمي، وبما يتوافق مع الأطر القانونية المعمول بها لدى الجانبين.

كما شملت المباحثات تبادل الخبرات في مجال الاستعداد لعمليات التقييم المتبادل لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. التي تجريها مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية المناظرة. من خلال استعراض التجارب الوطنية في التحضير والتنسيق المؤسسي. بما يعزز جاهزية المؤسسات الوطنية وفعالية الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة.

شيماء مرسي

من جهاز تنمية المشروعات

بنك القاهرة يتلقى تمويلا بـ٤٠٠ مليون جنيه لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال فروعه بكافة انحاء الجمهورية

أعلن بنك القاهرة عن توقيع اتفاقية تمويل جديدة مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقيمة ٤٠٠ مليون جنيه مصري، وذلك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف محافظات الجمهورية من خلال بنك القاهرة.

وجاء ذلك في إطار سياسات بنك القاهرة الداعمة للشمول المالي وتعزيز التمويل الموجه لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قام بتوقيع الاتفاقية كلا من باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، و بهاء الشافعي نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، وذلك بحضور حسين أباظة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، واحمد عفت، نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة و أيمن خطاب، رئيس قطاع المؤسسات المالية بالبنك، و ناديا علاء الدين إبراهيم، القائم بأعمال رئيس مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك، فيما حضر عن الجهاز محمد مدحت نائب الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات و محمد أسامة بكري، رئيس القطاع المركزي لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

وبهذه المناسبة، أكد حسين أباظة أن استمرار التعاون مع جهاز تنمية المشروعات يعكس الثقة المتبادلة والشراكة الاستراتيجية الممتدة بين الجانبين، لافتًا إلى أن الاتفاقية الجديدة تسهم في توفير مصادر تمويل مستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يدعم التوسع في الإنتاج ويوفر مزيدًا من فرص العمل.

وأضاف أباظة أن بنك القاهرة يضع دعم هذا القطاع الحيوي في صدارة أولوياته، عبر منظومة متكاملة من الحلول التمويلية وغير التمويلية، مستندًا إلى خبرات تراكمية على مدار سنوات، بما يساعد أصحاب المشروعات على النمو ورفع قدرتهم التنافسية، إلى جانب الإسهام في تحقيق مستهدفات الدولة المتعلقة بالشمول المالي والتنمية المستدامة.

و من جانبه أشاد باسل رحمي بالتعاون المستمر بين الجهاز وبنك القاهرة لدعم مختلف أنواع المشروعات حيث سبق وأن تم توقيع عقود بين الجانبين بما يزيد على ٥ مليار جنيه منها ثمانية وعشرين عقد لتمويل المشروعات الصغيرة بإجمالي قيمة ٥٠٧ مليون جنيه هذا بالإضافة إلى عشرين عقد للتمويل المتناهي بإجمالي قيمة ٤,٥ مليار جنيه

وأضاف أن العقد الجديد سيساهم في إتاحة التمويلات اللازمة لمختلف أنواع المشروعات في جميع أنحاء الجمهورية، وذلك بالاستفادة من شبكة الفروع الكبرى التي يحظى بها البنك، مشيرا إلى أنه سيتم التركيز في منح التمويلات على المشروعات الصناعية والإنتاجية وريادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات، وذلك في إطار استراتيجية الدولة لتمكين المنتجات المحلية وتأسيس المزيد من المشروعات لتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة للشباب خاصة الخريجين الجدد.

ويعكس هذا التعاون التزام بنك القاهرة بدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفه أحد أولوياته الاستراتيجية، كما يدعم مكانته الريادية كأحد البنوك البارزة في تمويل هذا القطاع داخل السوق المصرفي المصري، مستفيدًا من خبراته المتراكمة وسجله الحافل وانتشاره الجغرافي الواسع. ويأتي ذلك من خلال تقديم حزمة متكاملة من الحلول التمويلية وغير التمويلية المصممة لتلبية احتياجات مختلف شرائح المشروعات، بما يعزز قدرتها على النمو، ويرفع طاقتها وكفاءتها التشغيلية، ويدعم استدامتها، بما يقوي تنافسيتها ويسهم في تحقيق المستهدفات الاقتصادية والتنموية للدولة.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 8 فبراير 2026 ● العدد 829

الرقابة المالية تُصدر أول ضوابط تنظيمية لإنشاء مكاتب تمثيل شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، قرارًا يضع لأول مرة إطار تنظيمي شامل لترخيص وقيد مكاتب تمثيل شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية داخل مصر، وذلك في خطوة تهدف لجذب الخبرات الدولية.

ووفق بيان، تضمن القرار شروط وإجراءات ترخيص إنشاء مكاتب التمثيل للشركات الأجنبية، وتفاصيل قيد تلك المكاتب في سجل خاص بالهيئة بالإضافة إلى إجراءات البت في طلب الترخيص.

وأكد الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، أن الضوابط تأتي استكمالا لجهود الهيئة في تطوير البنية التشريعية لقطاع التأمين وفقاً للقانون الموحد، مشيراً إلى أن وجود مكاتب تمثيل عالمية سيسهم في نقل أحدث التكنولوجيات التأمينية وتطوير آليات إدارة المخاطر في السوق المحلي.

عقب زيارة أردوغان للقاهرة

خبراء يطالبون بخارطة طريق لتحويل المنافسة المفترضة في مجال الصناعات الغذائية والآلات بين مصر و تركيا إلى «تكامل استراتيجي»

في زيارة وصفت بأنها إستراتيجية على كافة المستويات ، استضافت القاهرة الأسبوع الماضي الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان»، وسط إجماع بأنه سيكون للزيارة تأثيراتها علي تعزيز التعاون في مختلف المجالات، خاصة المجال الاقتصادي .

وبحسب إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا بلغ 6,8 مليار دولار خلال عام 2025، بالمقارنة بـ 6,6 مليار دولار خلال عام 2024.

وارتفع حجم الصادرات المصرية إلى تركيا من 1,71 مليار دولار إلى 3,20 مليار دولار في عام 2025، أي بنسبة 87,1% ، كما ارتفعت الواردات المصرية من تركيا من 3,20 مليار دولار في عام 2020 إلى 3,60 مليار دولار في عام 2025، أي بنسبة 12,5%، وهو ما يوضح أن العلاقات التجارية بين مصر وتركيا اتجهت إلى الانتعاش بشكل كبير.

كما انتعشت الاستثمارات التركية داخل مصر، فبحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بلغت قيمة هذه الاستثمارات 175,1 مليون دولار خلال العام المالي 2025/2024، مقارنة بـ 165 مليون دولار في العام المالي 2024/2023.

وقد أشار الرئيس التركي إلى أن حجم الاستثمارات التركية في مصر وصل إلى 4 مليار دولار، موضحا أن المقاولين الأتراك نفذوا 27 مشروعًا بقيمة 1,2 مليار دولار، ويأملون بالمشاركة في بناء المدن الذكية المخطط إنشاؤها في إطار رؤية مصر 2035، وهو ما يوضح الاهتمام التركي بزيادة الاستثمارات داخل مصر.

زيارة أردوغان تشهد توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات التعاون في العديد من المجالات أبرزها الدواء والأمن الغذائي والصناعات الدفاعية

مذكرات تفاهم

وقعت مصر وتركيا خلال الزيارة العديد من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون في العديد من المجالات ، حيث قامت مصر بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال تنظيم الأدوية والمستلزمات الطبية، وهو ما سيوفر فوائد اقتصادية كبيرة، إذ تُعد صناعة الدواء من الصناعات الاستراتيجية التي تتطلب الاطلاع على أحدث التقنيات، و تستهدف المذكرة تسهيل تسجيل الأدوية التركية في مصر والعكس، وتبادل تكنولوجيا التصنيع الدوائي.

فمصر من أكبر منتجي ومستهلكي الأدوية والمستلزمات الطبية في أفريقيا، حيث يُقدر حجم الاستثمارات في هذا القطاع نحو 7,4 مليار دولار، ويستحوذ القطاع على 24% من القوى العاملة في مصر، مما يوضح أن التعاون المصري-التركي في هذا المجال سيعمل على توطين صناعة من أهم الصناعات الاقتصادية.

وحلال منتدى الأعمال المصري-التركي ، أشار الرئيس التركي إلى أن الهدف المشترك هو الوصول إلى حجم تجارة بقيمة 15 مليار دولار، للاستفادة من الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها مصر.

وتوضح الإحصاءات الرسمية أن الواردات المصرية من تركيا تتركز في سلع استراتيجية، إذ بلغت قيمة واردات الوقود نحو 729,3 مليون دولار، والأجهزة الكهربائية نحو 602,2 مليون دولار، والحديد والصلب نحو 514,8 مليون دولار، والقطن نحو 259 مليون دولار، والسيارات نحو 155 مليون دولار، وهو ما يوضح أنه مع تعزيز العلاقات التجارية بين مصر وتركيا ستنتعش تجارة هذه السلع بشكل أكبر، مما يحسن من أسعارها في السوق المصري.

ومن ناحية أخرى، تعتمد تركيا على مصر في العديد من السلع الأساسية، والتي تتمثل في الملابس الجاهزة بقيمة 289 مليون دولار، ومصنوعاتها بنحو 317 مليون دولار، ثم الآلات والأجهزة الكهربائية بقيمة 301 مليون دولار، بينما سجلت صادرات الحديد والصلب نحو 290 مليون دولار، والأسمدة نحو 255,4 مليون دولار، بالإضافة إلى الآلات والأجهزة الكهربائية الأخرى التي بلغت قيمتها نحو 187,2 مليون دولار.

صناعات دفاعية

تُعتبر الصناعات الدفاعية من أهم القطاعات الاستراتيجية للدول، إذ تعمل على تطوير منتجات جديدة ذات تقنيات متقدمة ، وقد تم إدراك ذلك في العلاقات المصرية-التركية، حيث تم توقيع اتفاقية إطارية عسكرية تُعدّ الأهم استراتيجيًا، إذ تفتح الباب لتعاون عسكري ودفاعي مباشر بين البلدين، متضمنًا التدريب والتصنيع المشترك.

وتركز تركيا في استراتيجيتها لعام 2026 على الكم والذكاء الاصطناعي، الأنظمة المستقلة، وتقنيات فرط الصوت للاستخدام العسكري، وهو ما سيؤدي إلى نقل هذه التكنولوجيا إلى مصر.

أمن غذائي

يُعد الأمن الغذائي أحد أهم محاور التنمية المستدامة لمصر، وبالتالي فإن مذكرة التفاهم المتعلقة بـ «الخدمات البيطرية» و«الحجر الزراعي» ستساهم بدرجة كبيرة في هذا الهدف. فالأولى تعمل على تنظيم استيراد وتصدير اللحوم والحيوانات الحية وضمان سلامة الغذاء، بينما تهدف الثانية إلى تسجيل دخول المنتجات الزراعية (الخضار والفاكهة) بين البلدين، وإزالة العقبات الفنية في الموانئ، مما يسهل التجارة الزراعية بينهما بشكل كبير.

من ناحية أخرى ، ترتبط التطلعات التركية بزيادة الاستثمارات داخل مصر بتوفير المزيد من فرص العمل، حيث توفر الاستثمارات التركية الحالية نحو 100 ألف فرصة عمل للمواطنين المصريين، وهو ما يشير إلى أن معدلات التشغيل في الاقتصاد المصري سترتفع مع تعميق العلاقات الاستثمارية بين مصر وتركيا، وبالتالي ستنخفض معدلات البطالة عن مستواها الحالي، ويقل الضغط على برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة.

وكان الدكتور أحمد كجوك وزير المالية، أكد في تصريحات له أن القدرات الاقتصادية في مصر وتركيا متنوعة، ونسعى لإيجاد تكامل يسمح بالتصنيع المشترك والتصدير للأسواق العالمية، مشيرًا إلى أننا لدينا مزايا تنافسية كبيرة، وبنية تحتية قوية، وموقع جغرافي استراتيجي، وفرص اقتصادية واعدة.

تحول اقتصادي

ويجمع الخبراء على أن زيارة الرئيس التركي إلى القاهرة تعكس تحولا لافتا في مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بما يفتح المجال أمام مرحلة جديدة تقوم على البراجماتية الاقتصادية وتغليب المصالح المشتركة. فتعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والتجارة والطاقة والصناعة لا يحقق مكاسب مباشرة للاقتصادين المصري والتركي فحسب، بل يسهم أيضًا في إعادة رسم خريطة الشراكات الإقليمية في شرق المتوسط والشرق الأوسط.

ومع استمرار التحديات الاقتصادية العالمية، تبدو هذه الزيارة خطوة عملية نحو بناء شراكة اقتصادية أكثر توازنًا واستدامة، قادرة على دعم جهود النمو، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في كلا البلدين على المدى المتوسط والطويل.

وفي هذا السياق يؤكد الدكتور هشام إبراهيم، أستاذ التمويل والاستثمار، أن التوقيع على عدد كبير من مذكرات التفاهم بين مصر وتركيا يمثل نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية، مشيراً إلى أن هذه الاتفاقيات ستنعكس بشكل مباشر على زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة في المستقبل القريب.

أوضح هشام إبراهيم، أن العلاقات التجارية بين البلدين تتسم بالتوازن، حيث يتقارب حجم الواردات مع الصادرات، مشيرا إلى أن التركيز الحالي ينصب على تعظيم أرقام الاستثمارات التي كانت لا تزال دون الطموحات، مؤكداً أن القطاع الخاص في كلا البلدين سيكون المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات في ضوء التطور الاقتصادي الذي تشهده الدولتان.

وفيما يخص القطاعات الاستراتيجية، لفت هشام إبراهيم إلى ضرورة تحويل المنافسة المفترضة في مجال الصناعات الغذائية والآلات إلى «تكامل استراتيجي»، مشيرا إلى أن مصر تستهدف جذب 20 مليار دولار استثمارات زراعية بحلول 2028، وهو ما يفتح الباب أمام الجانب التركي الرائد في هذه الصناعات لتحقيق تكامل يخدم الأمن الغذائي والصناعي للطرفين.

كما أكد هشام إبراهيم أستاذ التمويل والاستثمار على الأهمية الكبرى للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس كمركز جذب للاستثمارات التركية، لاسيما في مجالات صناعة السيارات التي تمتلك فيها تركيا خبرات واسعة، بالإضافة إلى قطاعي الأدوية وصناعة الهيدروجين الأخضر الذي حققت فيه مصر طفرة ملحوظة، مما يخلق فرصا ضخمة للتكامل الصناعي المعتمد على التكنولوجيا والخبرات المتبادلة.

وأشاد الدكتور هشام إبراهيم بجهود المجموعة الوزارية الاقتصادية في تذليل العقبات أمام المستثمرين، مؤكداً أن «الحافز الأكبر» حاليا يتمثل في سرعة اتخاذ القرارات، وإنهاء الإجراءات والتراخيص، والانفتاح الكبير من المسؤولين المصريين للاستماع إلى شكاوى المستثمرين والاستجابة لها فورا، مما يبشر بمرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المستدام بين القاهرة وأنقرة.

فيما قال أحمد الوكيل، رئيس الغرفة التجارية المصرية في الإسكندرية، رئيس اتحاد الغرفة التجارية المصرية والأفريقية، إن تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وتركيا باتت ضرورة ملحة.

وأضاف «الوكيل»، في اجتماع الغرف التجارية المصرية والتركية تحت عنوان «معًا للتصنيع المشترك والتعاون الثلاثي»، بالعلمين الجديدة، أن تنمية العلاقات المشتركة تستهدف تحقيق ما تم التوافق عليه والتوقيع على إعلان مشترك لتفعيل اجتماعات مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين البلدين، فضلا عن الزيارة المرتقبة خلال أيام، لتقديم مزيد من الدعم لمجتمع الأعمال من البلدين، مصر وتركيا .

محمد محيي الدين

تنفيذ مشروعات بـ١٦ مليار جنيه لتطوير خطوط نقل المنتجات البترولية

اعتمد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية المصري، أعمال الجمعيات العامة لشركتي أنابيب البترول والقاهرة لتكرير البترول، لمناقشة واعتماد الموازنة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، وذلك بمقر شركة أنابيب البترول بالمنطقة الجغرافية البترولية بمسطرد.

ومن جانبه استعرض المهندس صلاح عبد الكريم، الرئيس التنفيذي لهيئة البترول، نجاح تطبيق منظومة الإسكادا لمراقبة خطوط نقل البترول وتحديد مواقع التعديات ومحاولات السرقة بشكل سريع ودقيق، وهو ما انعكس في انخفاض هذه الممارسات إلى مستويات لا تُذكر مقارنة بالأعوام السابقة.

كما استعرض المهندس حجاج كيلاني، رئيس شركة أنابيب البترول، جهود تنفيذ حزمة مشروعات بقيمة تزيد على ١٦ مليار جنيه لتطوير وإحلال وتجديد ورفع كفاءة خطوط نقل المنتجات البترولية وخام البترول بمناطق مختلفة على مستوى الجمهورية، والتي تسهم أيضًا في تعزيز دور مصر كمركز إقليمي لتداول وتجارة الطاقة.

وفي سياق آخر، استعرض الكيميائي طارق عبد اللطيف، رئيس شركة القاهرة لتكرير البترول، الدور الإنتاجي لوحدات الشركة في توفير المنتجات البترولية، والعمل على رفع كفاءة هذه الوحدات.

مصر والسويد توقعان مذكرة تفاهم بهدف دعم الشراكة في المجالات الصحية والطبية

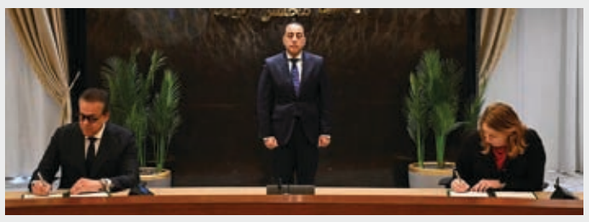

شهد مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء- مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية، ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية بمملكة السويد؛ بهدف دعم الشراكة في المجالات الصحية والطبية.

ووقع مذكرة التفاهم عن جمهورية مصر العربية، خالد عبدالغفار، نائب رئيس الوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان، وعن مملكة السويد، إليزابيث لان، وزيرة الرعاية الصحية بوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية؛ وذلك بحضور داج يولين دانفيلت، سفير مملكة السويد لدى القاهرة.

وتأتي مذكرة التفاهم في ضوء العلاقات المتميزة التي تجمع مصر والسويد، وحرص الجانبين على تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين، من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجالات الصحة العامة؛ بما يُسهم في تطوير النُظم الصحية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وأكد رئيس الوزراء أن هذا الاتفاق يتسق مع مساعي الدولة المصرية لمد جسور التعاون الدولي في المجال الطبي؛ للاستفادة من التجارب العالمية الرائدة؛ بما يُعزز جهود الحكومة المصرية في الارتقاء بالخدمات الصحية وتحقيق أعلى مستويات من الجودة والكفاءة.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز التعاون الثنائي بين وزارة الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية، ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية بمملكة السويد، في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، من بينها تطوير استراتيجيات «الصحة الواحدة» لدعم الصحة العامة، وكذا تبادل الخبرات في إنشاء وتفعيل مراكز التحكم للصحة العامة، إلى جانب استكشاف فرص الإستفادة من التقنيات الحديثة وتطبيقاتها المختلفة في القطاع الصحي، والتعاون في مجال تطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية، وصحة الأم والطفل، فضلا عن تيسير تبادل الخبرات وإمكانيات التعاون بين المراكز الطبية المتخصصة ومراكز الأبحاث في البلدين، بالإضافة إلى أي مجالات أخرى يتم الاتفاق عليها مُستقبلا.

وفي هذا السياق، صرّح خالد عبدالغفار، بأن توقيع مذكرة التفاهم يُمثل خُطوة مهمة نحو تعميق التعاون الصحي بين مصر والسويد؛ لافتا إلى أن هذه المذكرة تعكس التزام الدولة المصرية ببناء الشراكات الدولية في القطاع الصحي، والاستفادة من الخبرات المتقدمة؛ بما يُسهم في تطوير منظومة الرعاية الصحية، ودعم قدرات النظام الصحي على مواجهة التحديات الصحية الراهنة والمستقبلية.

وزير البترول يناقش مع الشركات العالمية خطة تعزيز الإنتاج والإجراءات التحفيزية للاستثمار

في إطار تعزيز التعاون بين قطاع البترول وشركاء الاستثمار ، عقد المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية اجتماعا موسعا مع رؤساء ومسئولي شركات البترول والغاز العالمية العاملة في مصر، لبحث خطة تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف والإنتاج، وزيادة معدلات العمل خلال السنوات الخمس المقبلة ، وكذلك الإجراءات التحفيزية لتعزيز الاستثمار اللازم لتنفيذ الخطة .

وأكد الوزير أن الوزارة تولي اهتماماً بالإجراءات التحفيزية الهادفة إلى زيادة استثمارات استكشاف وإنتاج البترول الخام، و التوسع في استخدام طرق حديثة للوصول إلى موارد جديدة من البترول والغاز، وعلى رأسها الحفر الأفقي واستغلال المصادر غير التقليدية.

كما أوضح أن هناك فرصا استثمارية واعدة في مناطق بكر لم تشهد أنشطة استكشافية من قبل، خاصة غرب البحر المتوسط وبعض مناطق الصحراء الغربية، مؤكدا أن مصر تتمتع بمنظومة عمل قائمة على التوافق والشفافية مع الشركات العالمية .

ولفت الوزير إلى أهمية استخدام التقنيات الحديثة كالمسح السيزمي، وتطبيق الذكاء الاصطناعي، لتوفير بيانات جيولوجية وافية وموثوقة، وإطلاق إمكانات بترولية جديدة تضيف للاحتياطيات والإنتاج.

وفي سياق آخر أكد الوزير على أهمية التعاون والمتابعة المستمرة والتي كان من شأنها أن ساهمت في تحقيق إنجازات خلال الفترة الماضية أدت إلى التغلب على مشكلة انقطاع التيار الكهربائي خلال فصل الصيف الماضي رغم الارتفاع القياسي في استهلاك الكهرباء، مشددا على ضرورة استمرار التعاون لضمان استدامة النتائج الإيجابية .

كما أكد الوزير على أهمية دور العنصر البشري وتنمية مهاراتهم وقدراتهم على اعتبارهم حجر الزاوية لتحقيق الإنجازات، موجها رسالة تقدير للعاملين لجهوداتهم على مدار الساعة لتوفير احتياجات المواطنين من الغاز والمنتجات البترولية

داليا احمد

وزير قطاع الأعمال العام يبحث مع شركة إسبانية سبل التعاون في مشروعات بيئية مستدامة بالشركات التابعة

التقى المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة، ممثلي شركة TECAM الإسبانية المتخصصة في مجالات التكنولوجيا البيئية، وذلك في إطار جهود الوزارة لدعم التحول الأخضر وتعزيز الاستدامة البيئية ورفع كفاءة الأداء الصناعي بالشركات التابعة.

وشهد اللقاء، استعراض عدد من المشروعات البيئية بالشركات التابعة للوزارة والفرص المتاحة للتعاون، وكذلك الخبرات العالمية لشركة TECAM في معالجة الغازات المولِّدة والمخلفات الصناعية الضارة، وتقديم حلول متقدمة لخفض الانبعاثات وتحسين كفاءة الإنتاج البيئية، إلى جانب ما توفره حلول متكاملة تسهم في تطوير الأداء البيئي للصناعات المختلفة وتحقيق عائد اقتصادي مستدام.

وبحث الجانبان سبل التعاون المشترك لتنفيذ مشروعات بيئية داخل شركات قطاع الأعمال العام، بما يدعم خطط الوزارة في تحسين كفاءة الطاقة، وتقليل استهلاك الموارد، وخفض الانبعاثات الضارة، ورفع كفاءة المعدات وفقًا لأحدث المعايير التكنولوجية العالمية.

وأكد المهندس محمد شيمي أن الوزارة تولي أهمية كبرى للمشروعات البيئية التي تدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر بالشركات التابعة، وتُسهم في تعزيز تنافسية المنتجات المصرية، وبما يضمن توافق الصناعات الوطنية مع المعايير البيئية الدولية.

من جانبه، أعرب وفد الشركة الإسبانية عن اهتمامه بالسوق المصري، واستعداده للتعاون مع وزارة قطاع الأعمال العام في تنفيذ مشروعات نوعية تدعم أهداف الاستدامة.

«دايس» تؤسس شركة لتصنيع الملابس الجاهزة بالشراكة مع شركتين إيطاليتين

قررت شركة دايس للملابس الجاهزة تأسيس شركة لتصنيع الملابس الجاهزة بالشراكة مع شركتين إيطاليتين.

ووفق ما أفصحت به الشركة لـ البورصة - أنه لم يتم بشكل نهائي تحديد قيمة رأسمال الشركة المرتقبة ونسب المشاركة. يشار إلى أن «دايس للملابس الجاهزة»، سجلت صافي ربح بلغ ٣٠١.٩٥ مليون جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٥، مقابل أرباح بلغت ٨٠٤.٦٩ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت مبيعات الشركة خلال التسعة أشهر إلى ٥.١٣ مليار جنيه، مقابل ٤.٠٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

بـ 1400 جنيه للمتر.. "العربية لإدارة الأصول" تتنقى عرضاً من "التيسير للمطاحن" لشراء أرض

أعلنت الشركة العربية لإدارة وتطوير الأصول، عن تلقيها عرضا من شركة التيسير الدولية للمطاحن لشراء قطعة أرض مملوكة لها بمدينة ميت يزه في محافظة المنوفية، تبلغ مساحتها حوالي ٨٧,٥ الف متر مربع.

وتضمن العرض المقدم سعرا للمتر المربع بقيمة ١٤٠٠ جنيه، مع تقديم شيك بمبلغ ١٠ ملايين جنيه كجدية للتعاقد، بحسب افصاح الشركة في بورصة مصر الخميس الماضي.

وتضمنت شروط السداد دفع ٢٥٪ عند التعاقد والباقي على أربعة أقساط كل ستة أشهر، مع منح خصم ١٥٪ من المبلغ المتبقي في حالة الدفع النقدي الفوري.

ومن المقرر عرض الأمر على أول اجتماع مجلس إدارة قادم للشركة للنظر في العرض واتخاذ القرار المناسب.

الثلاثاء المقبل.. بدء تداول أسهم جورميه ايجيبت في البورصة

قررت لجنة العمليات بالبورصة المصرية، بدء التداول على أسهم شركة جورميه ايجيبت دوت كوم للأغذية، الثلاثاء المقبل.

وأوضحت البورصة، في بيان عبر موقعها الرسمي، أنه يتم إدراج أسهم الشركة المصدرة في السوق متوسط النشاط المتضمن الأوراق المالية التي يسمح للمتعاملين على أوراق هذا السوق بمزاولة آليات التعامل على الأسهم في ذات الجلسة والتعامل على الأوراق المالية في اليوم التالي للشراء وشراء الأوراق المالية بالهامش وتقبل كضمان حتى نسبة ٨٠٪ من قيمتها السوقية.

وقالت البورصة، إن سعر الفتح (السعر المرجعي) للسهم هو سعر الطرح العام والخاص البالغ ٦,٩٠ جنيه للسهم.

وبحسب البيانات المنشورة على شاشات البورصة، تكون الحدود السعرية للسهم صعودا وهبوطا في أول يوم تداول ضعف الحدود السعرية بالسوق المدرج به السهم (نسبة ٤٠٪) مع عدم اعمال آليات الإيقاف المؤقت وذلك حتى نهاية جلسة التداول التي يتم فيها تسجيل سعر أقفال جديد، واعتبارا من جلسة التداول التالية تكون الحدود السعرية للسهم طبقا لما هو مطبق بالسوق المدرج به.

مصر للطيران للصيانة تبحث تعزيز التعاون الاستراتيجي مع غينيا الاستوائية

أجرى وفد من شركة مصر للطيران للصيانة والأعمال الفنية، زيارة رسمية إلى مدينة «مالابو» بجمهورية غينيا الاستوائية خلال الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ يناير ٢٠٢٦؛ لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك في مختلف أنشطة الطيران المدني.

وقال الطيار أحمد عادل، رئيس الشركة القابضة لمصر للطيران: «تأتي هذه الزيارة تنفيذًا لرؤية الشركة القابضة في التوسع داخل القارة الإفريقية ونقل الخبرات المصرية العريقة للأشقاء الأفارقة»، مشيرًا إلى أن هذا التعاون يخلق محاور لوجستية وفنية قوية تسهم في تطوير قطاع الطيران بغينيا الاستوائية، وربط القاهرة بوسط وغرب إفريقيا، بما يعزز حركة النقل التجاري والسياحي والثقافي".

من جانبه، أوضح المهندس إبراهيم فتحي، رئيس شركة مصر للطيران للصيانة والأعمال الفنية، أن الجانب الغيني أبدى رغبة كبيرة في الاستفادة من قدرات الشركة، خصوصا في مجالات إدارة وصيانة هناجر الطائرات وتأهيل الكوادر البشرية.

البورصة المصرية و«كايرو كابيتال» تطلقان حملة لنشر الوعي الاستثماري

افتتح إسلام عزام، رئيس البورصة المصرية، محمد صبري، نائب رئيس البورصة، بالتعاون مع شركة «كايرو كابيتال»، مؤتمر لتعزيز الثقافة الاستثمارية تحت عنوان Money Made Simple - مفهوم المال.

وأطلق عزام بمشاركة رئيس شركة Cairo Capital، حملة توعوية متخصصة تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية ونشر الوعي الاستثماري.

وأكد إسلام عزام، في كلمته الافتتاحية أن المؤتمر يأتي انطلاقًا من قناعة راسخة بأن تبسيط المفاهيم المالية يمثل مدخلًا أساسيًا لتوسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز الشمول الاستثماري، موضحًا أن سوق المال لا يقتصر دوره على التداول، بل يُعد أداة رئيسية لدعم النمو الاقتصادي وتوجيه المدخرات نحو الأنشطة الإنتاجية.

وأشار رئيس البورصة إلى أن الاستثمار الواعي القائم على المعرفة والتحليل يمثل الركيزة الأساسية لبناء سوق كفء ومستدام.

تعديل ضوابط الاكتتاب بوثائق صناديق الاستثمار مقابل حصة عينية

أقرت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، تعديلات جديدة على ضوابط الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار مقابل الحصة العينية، في خطوة لتعزيز مرونة قطاع صناديق الاستثمار وتمكين المستثمرين من استثمار حصصهم العينية بشكل أكثر فعالية.

القرارتتيح للمستثمرين الاحتفاظ بنسبة أقل من الوثائق، وتسهيل التخارج، وإمكانية تمويل استثماراتهم من خلال رهن الوثائق، بما يتماشى مع متطلبات السوق وأهداف التنمية المالية.

ونص القرار، على التزام مقدم الحصة العينية بعدم التنازل عن ٥١٪ من وثائق الصندوق التي سيتملكها مقابل الحصة العينية لمدة عامين أو حتى التصرف في الحصة العينية من قبل الصندوق أيهما أقرب.

كان النص السابق ينص على تعهد حامل وثائق الاستثمار بعدم التصرف في كافة الوثائق قبل مرور مدة عامين من تاريخ إصدار الوثائق، ولا يعتد بأي تصرف يخالف هذا الشرط.

ونص قرار الهيئة الجديد على أنه يجوز نقل ملكية الوثائق المحتفظ بها خلال المدة المشار إليها في حال كون المشتري بنكا أو شركة تأمين أو صندوق استثمار أو أحد الكيانات المتخصصة في الاستثمار أو شخص اعتباري له خبرة وسابقة أعمال متميزة في مجال نشاط الصندوق شريطة الاستغلال عن مدير الصندوق والاحتفاظ بالوثائق حتى نهاية المدة المحددة، وذلك بعد موافقة الهيئة وجماعة حملة الوثائق.

موانئ أبوظبي توقع اتفاقية تمويل لدعم مشروع محطة سفاجا

أعلنت مجموعة موانئ أبوظبي، عن توقيع اتفاقية تمويل بقيمة ١٢٥ مليون دولار لدعم أنشطة تطوير «موانئ نوتوم – محطة سفاجا» في مصر، ما يؤكد التزام المجموعة طويل الأمد بتوسيع البنية التحتية الحيوية للموانئ، وتعزيز الخدمات اللوجستية عبر الأسواق الدولية الرئيسية.

وحظي هذا التمويل بدعم من مؤسسة التمويل الدولية، وبنك الكويت الوطني - مصر ومؤسسات استثمارية أخرى، وذلك من خلال إنشاء محفظة إقراض مشتركة، تديرها مؤسسة التمويل الدولية، ويأجل استحقاق يمتد إلى ١٥ عاماً، ما يعكس الثقة الدولية القوية في القدرات التشغيلية لمجموعة موانئ أبوظبي، والدور الإستراتيجي الذي تضطلع به جمهورية مصر العربية ضمن سلاسل الإمداد العالمية.

وحصل التمويل على جميع الموافقات المطلوبة، ومن المتوقع أن يتم الإغلاق المالي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، رهنا باستيفاء الشروط السابقة المتعارف عليها.

الاستثمار في «الاقتصاد الأخضر» للوصول إلي صفر مخلفات

تدوير ٤٠ مليون طن من المخلفات الزراعية وتوطين صناعة الأخشاب باستثمارات ٢١٠ مليون يورو .. و٣٠ محمية طبيعية علي رادار الاستثمار

نجحت مصر في تحويل المخلفات الزراعية من عبء بيئي كلف الدولة عقودا من مواجهة «السحابة السوداء»، إلى مادة خام لصناعات استراتيجية، وبفضل استراتيجية «صفر مخلفات»، أصبحت مصر اليوم نموذجا إقليميا في تدوير الكتلة الحيوية بدعم محلي ودولي واسع، ففي الوقت الذي تسابق فيه دول العالم الزمن لمواجهة التغيرات المناخية، تضع مصر ملف «المخلفات الزراعية» على رأس أولويات الاقتصاد الدوار، فلم تعد أطنان قش الأرز وحطب الذرة وسعف النخيل مجرد مخلفات تحرق لتلوث سمائنا، بل تحولت بفضل رؤية وزارة البيئة ودعم الجهات المانحة إلى «صناعات استراتيجية» توفر العملة الصعبة وتخلق آلاف فرص العمل.

ثورة خضراء

وتشير أحدث تقارير وزارة البيئة لعام ٢٠٢٦ إلى أن يشهده قطاع تدوير المخلفات الزراعية في مصر اليوم ليس مجرد حلول بيئية مؤقتة، بل هو «ثورة صناعية خضراء متكاملة الأركان، فمن خلال دمج التكنولوجيا الألمانية في مصانع الأخشاب بـ إدكو، وتوظيف دعم البنك الدولي ومنظمة اليونيدو في قرى صعيد مصر، نجحت الدولة في إثبات أن الحفاظ على البيئة هو أقصر طريق لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويبقى الرهان القادم على استمرار تحفيز القطاع الخاص، الذي بات يدير حاليا ٢٢ مصنعا متخصصا، لرفع نسبة التدوير إلى ٣٧٪ حاليا إلى معدلات عالمية، ليظل «الذهب الأخضر» المصري محركا أساسيا لنمو مستدام يحمي الأرض ويغذي الصناعة.

ظاهرة السحابة السوداء

وفي تصريحات لها أكدت الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة، أن مصر نجحت في تغيير الصورة الذهنية للمخلفات الزراعية، خاصة «قش الأرز» الذي كان المصدر الرئيسي لظاهرة السحابة السوداء. تشير التقارير الأخيرة لوزارة البيئة إلى أن مصر تولد سنويا حوالي ٤٠ مليون طن من المخلفات الزراعية، يتم حاليا تدوير ومعالجة نسبة كبيرة منها بدلا من الحرق، مما ساهم في خفض الانبعاثات الكربونية بشكل ملحوظ.

ووفقا لتقرير وزارة البيئة السنوي، وصلت نسبة جمع وكبس قش الأرز في الموسم الأخير إلى معدلات قياسية للمستهدف من جمع وتدوير ما يقرب من ٥٠٠ ألف طن من خلال المواقع التابعة للوزارة، و فتح مئات مراكز التجميع للشباب كمتعهدين، مما خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، لتفادي انبعاث آلاف الأطنان من ملوثات الهواء وتوفير بدائل للأعلاف والسماد العضوي.

ويؤكد الدكتور على أبو سنة الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة، أن الوزارة تتبنى استراتيجية تعتمد على الاستثمار في البشر، حيث قدمت دعم المعدات: توفير مكابس وجرارات للمزارعين بتمويلات ميسرة، اضافة الى مشروعات إنتاج البيوغاز، حيث تم التوسع في وحدات الغاز الحيوي بقرى «حياة كريمة»، وتم إنشاء مئات الوحدات التي تحول مخلفات الثروة الحيوانية والزراعية إلى طاقة نظيفة وسماد عضوي.

شراكات دولية وجهات مانحة

في ذات السياق يلعب التعاون الدولي دوراً محورياً في تمويل ونقل التكنولوجيا، ومن أبرزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم مشروعات تحويل المخلفات إلى طاقة، ومنظمة «اليونيدو» التي تركيز على سلاسل القيمة في المخلفات الزراعية بصعيد مصر، وكذلك البنك الدولي لتمويل «مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى» الذي يخصص جزءاً كبيراً منه لمنظومة المخلفات الصلبة والزراعية.

الاستثمارات الصناعية الكبرى

كما انتقلت مصر من التدوير التقليدي إلى التصنيع الثقيل، وأبرز هذه المشروعات مصنع مدينة إدكو، لإنتاج الألواح الخشبية متوسطة الكثافة (MDF) من قش الأرز باستثمارات ضخمة، وهو الأول من نوعه في المنطقة، كما تم التوسع في مشروعات صناعة الورق والأعلاف وانشاء خطوط إنتاج تعتمد كلياً على مخلفات الذرة ونخيل البلح في الوادي الجديد.

توطين صناعة الأخشاب

يوضح المهندس يحيى عبد الله مسؤل ملف المخلفات بوزارة البيئة سابقا ، أن مشروع مصنع تكنولوجيا الأخشاب في إدكو، يعد النقلة النوعية الأكبر في تاريخ التعامل مع المخلفات الزراعية في مصر، وتحويلها من «أزمة بيئية» إلى «صناعة ثقيلة» تصديرية، ويعتبر أول مصنع في مصر والشرق الأوسط وأفريقيا لإنتاج ألواح الخشب متوسطة الكثافة باستخدام قش الأرز كمادة خام أساسية، بدلا من الأخشاب الغابية المستوردة، بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي ٢٠٥ ألف متر مكعب سنوياً من ألواح الـ MDF.

الاستثمار في المحميات الخضراء

يؤكد خبراء البيئة أن الاستثمار في المحميات ليس بيعا للأصول، بل هو استغلال ذكي لميزاتنا التنافسية، حيث ان مصر تمتلك ٣٠ محمية تمثل ١٥٪ من مساحة الدولة، وتحويلها لـ «اقتصاد أخضر» هو الضمان الوحيد لاستمرارها للأجيال القادمة، حيث تشهد وزارة البيئة المصرية حالياً تحولاً جذرياً في فلسفة إدارة المحميات الطبيعية، وانتقلت من مجرد «الحماية والمنع» إلى «الإدارة الاق

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 8 فبراير 2026 ● العدد 829

تحذير وزاري بسحب الأراضي من المستثمرين غير الملتزمين وإعادة طرحها لمنع «التجميد»

وجه الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، دعوة عاجلة لكافة المستثمرين الصناعيين الذين تسلموا أراض صناعية، بسرعة الشروع في اتخاذ الإجراءات اللازمة وبدء أعمالُ الإنشاءات على الأرض، مع الالتزام الكامل بالجداول الزمنية المحددة للتنفيذ.

جاء ذلك خلال جولة تفقدية قام بها الوزير لعدد من المصانع بمدينة العاشر من رمضان، حيث رصد وجود العديد من قطع الأراضي الصناعية المرفقة التي لم تبدأ بها أعمال بعد، وهو ما اعتبره الوزير «تجميدا واحتجازا غير مبرر للأرض» مما يعيق مستهدفات الدولة في التوسع الصناعي وتفعيل التنمية الصناعية الحقيقية.

تمهيدا لإنشاء بورصة بريكس

رسميا .. ربط بورصة مصر السلعية مع نظيرتها الروسية لتداول الحبوب

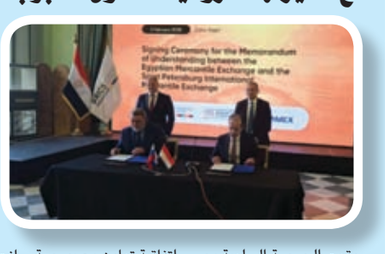

وقعت البورصة السلعية مصر، اتفاقية تعاون مع بورصة سانت بطرسبرج الروسية، لتداول الحبوب والبقوليات، في خطوة على مسار تعزيز التعاون المشترك، وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد، وتطوير مؤشرات أسعار قائمة على آليات التداول بالبورصات، إلى جانب بناء تعاون شامل في مختلف المجالات ذات الصلة.

وأشار بيان مشترك إلى أن السلع التي سيتم إدراجها في المرحلة الأولى من التعاون لا تزال قيد التحديد، مشيرة إلى أن المناقشات الجارية تتم في إطار بورصات دول تجمع «بريكس»، وتركز بشكل أساسي على المنتجات الزراعية، إلى جانب سلع الطاقة باعتبارها مكونًا مهمًا، وكذلك الأسمدة المعدنية كجزء من سلسلة القيمة الزراعية، مؤكدة أن جميع هذه المجموعات السلعية محل دراسة وبحث نشط حاليًا.

وأكد البيان أن هذا التعاون يمكن النظر إليه باعتباره جزءًا من العلاقات الثنائية بين مصر وروسيا، وفي الوقت نفسه عنصرًا من مبادرة أوسع تستهدف إنشاء بورصة موحدة لدول «بريكس»، وهي المبادرة التي كانت محورًا رئيسيًا للنقاش خلال منتدى مركز المنافسة لدول «بريكس» على مدار اليومين الماضيين.

وفيما يتعلق بآليات تعزيز التعاون بين البورصات في مختلف الدول، أشار إلى أن المسار الأول يتمثل في إنشاء بورصة «بريكس» وفقًا لما طرحه القادة السياسيون، بينما يتمثل المسار الثاني في العمل على إنشاء ما يُعرف بـ«جسور البورصات»، حيث يجري حاليًا ربط بورصات من دول مختلفة عبر آليات تعاون مشتركة.

وكشف أن 9 دول وقّعت حتى الآن إعلانًا خاصًا بإنشاء هذه الجسور، من بينها الصين والهند وإيران وروسيا وإثيوبيا كإحدى دول «بريكس»، إلى جانب استمرار العمل مع مصر باعتبارها عضوًا في التجمع، فضلا عن توقيع اتفاقات مبدئية مع كل من الإمارات والبرازيل وجنوب أفريقيا وإندونيسيا.

وأضاف أن هذه الجهود لا تقتصر على إطار «بريكس» فقط، بل تمتد لتشمل دول الجوار، مثل بيلاروسيا وكازاخستان وأوزبكستان ودول أخرى، في إطار رؤية أوسع تهدف إلى إنشاء شبكة عالمية من جسور البورصات تشكل العمود الفقري لهندسة جديدة لعمليات التصدير والاستيراد.

اسلام عبدالفتاح

الحكومة تستعد لرمضان

«التموين» تفتتح المعرض الرئيسي أهلا رمضان ٢٠٢٦ و حد أدنى ٥ شوادر بكل محافظة..

تكثف الحكومة بمختلف قطاعاتها استعداداتها لشهر رمضان المبارك ، وفي هذا الإطار عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً، قبل أيام ؛ لمتابعة خطة الاستعداد لاستقبال شهر رمضان المعظم ٢٠٢٦؛ وذلك بحضور الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، والدكتور أحمد كمال، مساعد الوزير والمتحدث الرسمي باسم الوزارة.

و أشار رئيس الوزراء إلى أنه مع قرب حلول شهر رمضان المعظم، تجري متابعة الاستعدادات الخاصة بهذا الشهر الفضيل، مضيفاً أن الأسواق تشهد حالياً استقراراً ملحوظاً ووفرة في مختلف السلع، مشدداً على ضرورة تقديم عروض ترويجية متنوعة؛ بما يسهم في إتاحة السلع للمواطنينَ بأسعار مناسبة.

وأكد رئيس الوزراء ضرورة توافر السلع الغذائية الأساسية بكميات كافية وبأسعار مناسبة؛ بما يضمن استدامة استقرار الأسواق وتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، لاسيما في ظل زيادة معدلات الاستهلاك خلال الشهر الكريم.

ووجّه رئيس الوزراء باستمرار المتابعة الميدانية للمنافذ والمعارض كافة، والتنسيق الكامل بين الجهات المعنية؛ لضمان نجاح منظومة توفير السلع وانتظام عملها بكفاءة على مستوى الجمهورية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن هناك توجيهات من الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بضرورة المتابعة اليومية والمستمرة لتوافر السلع الغذائية الأساسية في مختلف المنافذ والمعارض على مستوى الجمهورية؛ مع التأكد من الالتزام بالأسعار المعلنة، ونسب التخفيضات المقررة، وجودة السلع المطروحة للمواطنين.

كما شدد رئيس الوزراء على أهمية التنسيق الكامل بين وزارة التموين والتجارة الداخلية وكل الجهات المعنية، وعلى رأسها المحافظات والغرف التجارية؛ لضمان انتظام عمل معارض وشوادر شهر رمضان بكفاءة، والتدخل الفوري حال رصد أي معوقات أو ممارسات احتكارية، بما يحقق استقرار الأسواق.

وفي هذا الإطار، استعرض الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، تقريرًا مفصلًا تضمن محاور الخطة الشاملة للوزارة لاستقبال شهر رمضان المعظم ١٤٤٧هـ / ٢٠٢٦م؛ والتي تستهدف تحقيق استقرار الأسواق وتوفير السلع الغذائية بجودة عالية، وأسعار مخفضة.

وأكد وزير التموين أن معارض «أهلاً رمضان» ستشهد تخفيضات تتراوح ما بين ١٥٪ و٢٥٪ على مختلف السلع الغذائية، مشيرًا إلى التوسع في إقامة المعارض والشوادر بمختلف محافظات الجمهورية؛ لضمان وصول السلع للمواطنين بيسر وسهولة.

وأوضح الدكتور شريف فاروق، أن الشركة القابضة للصناعات الغذائية ستضخ كميات كبيرة من السلع الأساسية داخل معارض «أهلا رمضان»، إلى جانب كميات متنوعة من السلع الغذائية الأخرى؛ مع استمرار صرف السلع التموينية الشهرية للمواطنين عبر البطاقات التموينية بانتظام ودون أي تأثر.

كما أشار الوزير إلى توفير كميات كبيرة من «باميش رمضان»، تشمل قمر الدين والبلح والزبيب، فضلا عن كميات إضافية من اللحوم والدواجن الطازجة والمجمدة؛ بما يلبي احتياجات الأسر المصرية طوال شهر رمضان المعظم.. و أوضح وزير التموين أنّ الخطة تتضمن إقامة ١٤٦ شادرا على مستوى محافظات الجمهورية، اعتبارا من شهر فبراير ٢٠٢٦ وحتى حلول شهر رمضان المعظم؛ وذلك بالتعاون بين وزارة التموين والتجارة الداخلية - ممثلة في الشركة القابضة للصناعات الغذائية - ووزارة التنمية المحلية، والسادة المحافظين، والغرف التجارية، وبحد أدنى خمسة شوادر في كل محافظة.

كما تشمل الخطة مشاركة ٣١ شركة غذائية تابعة للوزارة بمعارض «أهلا رمضان» بالمحافظات، حيث يجري الإعداد للمعرض الرئيسي المقرر إقامته خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠٢٦، إلى جانب معارض رئيسية أخرى في عدد من المواقع بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية.

تجهيز وتوزيع 2,5 مليون كرتونة وحقيبة رمضانية .. و«الزراعة» تدفع بأسطول «المنافذ المتنقلة»

منافذ ومعارض

وبحسب المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء، فإن الدولة تواصل استعداداتها المكثفة لاستقبال شهر رمضان المعظم، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بضرورة المتابعة اليومية والمستمرة لتوافر السلع الغذائية في مختلف المنافذ، خاصة مع زيادة معدلات الاستهلاك المتوقعة خلال الشهر الكريم.

وقال الحمصاني، إن هناك تنسيق مستمر بين الجهات المعنية، بهدف ضمان توافر السلع الأساسية بالكميات الكافية، إلى جانب متابعة الالتزام بالأسعار المعلنة داخل الأسواق ، وأوضح أن الحكومة تولي اهتمامًا كبيرًا بطرح السلع بأسعار مناسبة، باعتبار ذلك جزءًا أساسيًا من خطة تخفيف الأعباء عن المواطنين خلال شهر رمضان.

وأشار المتحدث باسم مجلس الوزراء إلى أن معارض «أهلا رمضان» هذا العام ستشهد تخفيضات تتراوح ما بين ١٥٪ و٢٥٪ على مختلف السلع الغذائية، لافتًا إلى أن وزارة التموين والتجارة الداخلية وضعت خطة متكاملة لتوفير احتياجات المواطنين طوال الشهر الكريم.

وأضاف أن الخطة تشمل إقامة معارض وشوادر في جميع محافظات الجمهورية لضمان وصول السلع إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين ، موضحا أن خطة وزارة التموين تتضمن إقامة ١٤٦ شادرًا على مستوى الجمهورية، بحد أدنى خمسة شوادر في كل محافظة، بمشاركة ٣١ شركة غذائية تابعة للوزارة، لتوفير السلع الأساسية التي يزداد الإقبال عليها خلال شهر رمضان.

خطة التموين

وكانت وزارة التموين والتجارة الداخلية أعلنت أن خطتها تشمل التعاون مع الجهات المعنية ، لإطلاق معرض أهلا رمضان الرئيسي ٢٠٢٦ إلى جانب معارض رئيسية أخرى في عدد من المواقع بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، لتوفير السلع الغذائية ومنتجات اللحوم والدواجن للمواطنين فضلا عن توفير « باميش رمضان» في ظل زيادة معدلات الاستهلاك طوال فترة الأشهر الكريم مشيرة إلي أنه سيتم افتتاح المعارض بالمحافظات المختلفة وحتى حلول شهر رمضان المعظم بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية، والمحافظين، والغرف التجارية، وبحد أدنى ٥ شوادر في كل محافظة.

كما تتضمن محاور عمل وزارة التموين والتجارة الداخلية استعدادا لشهر رمضان ٢٠٢٦ ،التنسيق مع الأجهزة الرقابية الممثلة في الإدارة العامة لمباحث التموين وجهاز حماية المستهلك من أجل تكثيف الحملات الرقابية، للتأكد من طرح سلع جيدة بالأسواق والتصدى لأى محاولات من شأنها الإضرار بحقوق المستهلك ، والتأكد من التزام التجار ببيع السلع بالأسعار المعلن عنها دون زيادات غير مبررة ، مع زيادة المعروض من السلع الغذائية خاصة التي تشهد اقبالا كبيرا من جانب المواطنين مثل "باميش رمضان" ومنتجات اللحوم والدواجن، فضلا عن توفير منتجات الخضراوات والفاكهة ،كما تم افتتاح ما يقرب من ١٢٣ معرضا و٧٣ شادرا على مستوى الجمهورية لتوفير السلع الغذائية للمواطنين بأسعار مناسبة.

كما ستقوم الوزارة بتجهيز وتوزيع كراتين رمضان وفق ثلاثة نماذج بأحجام مختلفة ، تضم ما بين ١٢ إلى ١٥ صنفا من السلع الأساسية، وذلك بالتعاون مع الوزارات والهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، اعتبارا من مطلع فبراير الجاري ، فضلا عن طرح كوبونات مشتريات للسلع بفئات متنوعة حيث ستتيح الوزارة هذه الكوبونات ليقوم القادرون بشرائها لتوزيعها على الأسر الأكثر احتياجا مجانا بالتوازى مع انطلاق معارض أهلا رمضان بهدف التسهيل على الراغبين فى تلبية احتياجات المواطنين غير القادرين بشكل يمنع لهم حرية شراء احتياجاتهم من السلع دون فرض سلع معينة، وسيتم طرح الكوبونات بشركات المجمعات الاستهلاكية .

استعدادات الزراعة

بدوره أعلن علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضى، خطة الوزارة الشاملة لاستقبال شهر رمضان المبارك، مؤكدًا رفع حالة الاستعداد القصوى بكافة القطاعات الإنتاجية والمنافذ التابعة للوزارة.

ووجه «فاروق» بضخ كميات إضافية من اللحوم الطازجة، المبردة، والمجمدة، الدواجن، الأرز، الزيوت، البقوليات، بيض المائدة، بالإضافة إلى باميش رمضان، فى جميع منافذ الوزارة الثابتة بمركز البحوث الزراعية، والمحطات البحثية.

وقرر الدفع بأسطول من المنافذ المتنقلة لتستهدف المناطق النائية والأكثر احتياجا، والمايدين العامة، والمناطق الأكثر كثافة، وطرح السلع بأسعار مخفضة تصل إلى ٢٥٪ مقارنة بالأسواق، من خلال سياسة من المزرعة إلى المستهلك، لتقليل الحلقات الوسيطة.

اسامة السيد

اعتبارًا من اليوم..

إطلاق منظومة شهادة عدم الالتباس وحجز الاسم التجاري إلكترونيا عبر بوابة مصر الرقمية

أعلنت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بالتعاون مع جهاز تنمية التجارة الداخلية، عن تفعيل منظومة استخراج شهادة عدم الالتباس وحجز الاسم التجاري إلكترونيًا عبر بوابة مصر الرقمية (https://digital.gov.eg) ؛ اعتبارًا من اليوم الموافق ٨ فبراير ٢٠٢٦، وذلك ضمن مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ للإصلاح الإداري وتطوير منظومة الخدمات الحكومية.

ويأتي ذلك في إطار استكمال جهود الدولة نحو التحول الرقمي وتيسير الإجراءات على المستثمرين، ووفقًا لتوجيهات رئيس الجمهورية وقرارات المجلس الأعلى للاستثمار.

وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود الدولة لميكنة الخدمات المقدمة لمجتمع الأعمال، بما يتيح للمستثمرين ورواد الأعمال إمكانية حجز الاسم التجاري واستخراج شهادة عدم الالتباس إلكترونيًا، دون الحاجة إلى التعاملات الورقية أو التوجه إلى مقار الجهات المختصة؛ الأمر الذي يسهم في تبسيط الإجراءات، وتقليل الوقت والجهد، وتسريع وتيرة تأسيس الشركات وتسهيل ممارسة الأعمال.

فيما تتم الخرمة من خلال عدد من الخطوات الإلكترونية المبسطة، والتي تبدأ بإنشاء حساب للمستخدم على المنصة، ثم الدخول إلى الصفحة الشخصية واختيار خدمات «مصر الرقمية»، يليها التوجه إلى خدمات السجل التجاري، واختيار خدمة حجز اسم تجاري (شهادة عدم الالتباس)، ثم استكمال بيانات الطلب وتقديمه إلكترونيًا.

وتتيح الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، للمستثمرين إمكانية إرفاق كود حجز شهادة عدم الالتباس الإلكترونية على نظام التأسيس المميكن، كبديل عن إرفاق الشهادة الورقية، بما يسهم في استكمال إجراءات التأسيس بسهولة ويسر، ويدعم جهود التحول الرقمي.

وأكدت الهيئة، أن إطلاق منظومة عدم الالتباس الإلكترونية يعكس حرص الحكومة على تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز مبادئ الشفافية، من خلال إتاحة خدمات رقمية متكاملة وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، بما يعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في بيئة الأعمال المصرية.

وأضافت أن التعاون مع جهاز تنمية التجارة الداخلية يُعد نموذجًا ناجحًا للتكامل بين الجهات الحكومية، بما يضمن تقديم خدمات استثمارية أكثر كفاءة وسرعة، ويسهم في دعم خطط الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتدعو الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المستثمرين ورواد الأعمال، إلى الاستفادة من خدمات منظومة عدم الالتباس عبر منصة مصر الرقمية، ضمن حزمة الخدمات الرقمية التي يتم التوسع في إطلاقها تباعًا، في إطار استراتيجية الدولة لبناء اقتصاد رقمي حديث وتحفيز الاستثمار.

سيد الجارحي

لأول مرة .. ربط العاشر من رمضان بشبكة سكك حديد مصر

قام الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل بجولة تفقدية في مواقع العمل بمشروع إنشاء وتنفيذ خط سكة حديد (الروبيكى/ العاشر من رمضان / بلبيس) والذي يبلغ طوله ٦٣,٥ كم وحيث يعتبر هذا الخط احد المكونات الرئيسية للممر اللوجيستي السخنة/ الاسكندرية والذي يتكون من (ميناء السخنة / الخط الاول للقطار الكهربائي السريع/ الميناء الجاف بالعاشر من رمضان/ خط السكة الحديد « الروبيكى/ العاشر من رمضان / بلبيس» / ميناء الاسكندرية الكبير) .

رافق وزير الصناعة والنقل كل اللواء ماجد عبد الحميد نائب الوزير للنقل البري والمهندس وجدي رضوان نائب الوزير للجر الكهربائي والسكك الحديدية والدكتور عبدالرحمن الباز مساعد الوزير لمتابعة المشروعات واللواء طارق عبد الجواد رئيس هيئة الطرق والكباري والمهندس محمد عامر رئيس هيئة السكك الحديدية والمهندس على عياد الرئيس التنفيذي للشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري والأعمال البحرية

تابع وزير الصناعة والنقل خلال جولته التقدم في اعمال انشاء الجسور والاعمال الصناعية حيث يقع على المسار عدد١٨ عمل صناعي (كباري - انفاق – برابخ) و التقدم في تركيب القضبان وإنشاء محطات الركاب التي يبلغ عددها ٤ وهي (الروبيكى الجديدة - الجلود - العبور- كم ٢٧) والتى يتم تنفيذها من خلال الشركات المصرية الوطنية المتخصصة وحيث اطلع الوزير على مخطط سير الراكب من بداية المحطة حتى استقلال القطار والاستغلال التجاري الخاص بكل محطة في هذا المشروع الهام الذي يتم تنفيذه على مرحلتين الاولى بإنشاء خط مفرد والنقل بجولة تفقدية في مواقع العمل بمشروع والثانية من الروبيكى إلى نقطة التفرع للميناء الجاف بالعاشر من رمضان والثانية بإنشاء خط مزدوج في المسافة من نقطة الميناء الجاف إلى مدينة بلبيس وحيث تم تنفيذ ٩٠٪ من اعمال الجسور و٦٥٪ من الاعمال الصناعية وتركيب ٢ كم سكة من المرحلة الاولى

ووجه الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل بدراسة إقامة رصيف شحن على خط سكة حديد العاشر/بلبيس بمنتصف منطقة العاشر من رمضان الصناعية لتيسير نقل البضائع لمناطق الاستهلاك وموانئ التصدير مؤكدا على ضرورة العمل على مدار الساعة والالتزام بالخطط الزمني للمشروع الذي سيساهم في ربط الميناء الجاف والمنطقة اللوجستية الجاري تنفيذهما بمدينة العاشر من رمضان بشبكة خطوط السكك الحديدية، وبالتالي سيتم ربط الميناء الجاف بالموانئ البحرية سواء موانئ السخنة والأدبية على البحر الأحمر أو موانئ بورسعيد ودمياط والإسكندرية والدخيلة على البحر المتوسط بالاضافة الى ربط الميناء الجاف والمنطقة اللوجيستية بالعاشر من رمضان بالميناء الجاف المخطط تنفيذه بجوار محطة العاصمة الجديدة للقطار الكهربائي السريع من خلال الطريق الدائري الإقليمي حيث سيتم نقل كافة أنواع البضائع إلى جميع أنحاء الجمهورية عن طريق شبكة القطار الكهربائي السريع مما سيؤدي إلى تعظيم حركة البضائع بين هذه الموانئ والمنطقة الصناعية الرئيسية بالعاشر من رمضان.

ارتفعت إلي ٦,٥ مليار دولار في ٢٠٢٥ و يسنهدف ٧,٥ مليار دولار خلال ٢٠٢٦ ..

التصديري للصناعات الهندسية يكشف ما وراء قفزة صادرات القطاع

افتتاح 15 سوقًا جديدة.. و التوسع في قاعدة الشركات المصدِرة وتحسن تنافسية المنتج المصري في الأسواق العالمية أبرز أسباب قفزة الصادرات

قفزة غير مسبوقة حققتها صادرات الصناعات الهندسية المصرية خلال عام ٢٠٢٥، لتسجل نحو ٦,٥ مليار دولار، بمعدل نمو سنوي بلغ ١٣٪، في أعلى مستوى يحققه القطاع على الإطلاق، مقارنة بنحو ٢,٢٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وهو ما يعكس نجاح الاستراتيجية التصديرية التي تم تنفيذها على مدار السنوات الخمس الماضية.

وبحسب رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية المهندس شريف الصياد فإن هذا الأداء القوي جاء نتيجة مجموعة من العوامل المتكاملة، في مقدمتها التوسع في قاعدة الشركات المصدّرة، وتحسن تنافسية المنتج المصري في الأسواق العالمية، إلى جانب التركيز على القطاعات الهندسية ذات القيمة المضافة المرتفعة، وفتح أسواق جديدة بالتوازي مع تعميق التواجد في الأسواق التقليدية.

وأشار إلى أن صادرات القطاع نموا متواصلا على مدار خمس سنوات، حيث ارتفعت قيمة صادرات الصناعات الهندسية من ٢,٢٩٠ مليار دولار في ٢٠٢٠ إلى ٣,٤٩٧ مليار دولار في ٢٠٢١، ثم واصلت الصعود لتسجل ٣,٨٤١ مليار دولار في ٢٠٢٢، و٤,٦٢٥ مليار دولار في ٢٠٢٣، قبل أن ترتفع إلى ٥,٧٣٠ مليار دولار في ٢٠٢٤، وصولا إلى نحو ٦,٤٨٣ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٥، بما يؤكد أن النمو المحقق هو نمو هيكلي ومستدام وليس طفرة مؤقتة.

وأوضح الصياد أن القطاع سجل أداء شهريا قياسيًا في نهاية العام، حيث حققت الصادرات أعلى مستوياتها التاريخية خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٥، بقيم بلغت ٦٢٠,٦ مليون دولار و٦١٠,٦ مليون دولار على التوالي، في دلالة واضحة على تسارع وتيرة التصدير وزيادة الطلب الخارجي على المنتجات الهندسية المصرية.

وعلى مستوى القطاعات، أشار رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية المهندس شريف الصياد إلى تصدر قطاع الكابلات قائمة القطاعات الأعلى تصديرًا خلال عام ٢٠٢٥ بقيمة بلغت نحو ١,٥ مليار دولار، تلاه قطاع الأجهزة المنزلية بنحو ١,٤٦ مليار دولار، ثم قطاع مكونات السيارات بقيمة تجاوزت مليار دولار، فيما سجلت الصناعات الكهربائية صادرات بلغت ٦٤٣,٢ مليون دولار، وحققت وسائل النقل نحو ٢٦٧,٥ مليون دولار، وهو ما يعكس تنوع هيكل الصادرات الهندسية المصرية.

وكشف عن تحقيق عدد من القطاعات معدلات نمو استثنائية، حيث سجل قطاع المعادن أعلى معدل نمو بلغ ٢٧٣٪، تلاه قطاع الصناعات الأخرى الغذية والطبية بنسبة ٣٢٪، ثم قطاع الآلات والمعدات بنسبة ٣٠٪، تلاه قطاع الشفرات بنسبة ٢٦٪ ثم قطاع غلصناعات الكهربائية والإلكترونية بنسبة ٢٣٪ وذلك في مؤشر على اتساع قاعدة النمو داخل القطاع وعدم اعتمادها على نشاط واحد فقط.

المنتجات الأعلى تصديرا

وبالنسبة للمنتجات الأعلى تصديرا فقد أسفلت النحاس قائمة المنتجات الهندسية الأعلى تصديرًا خلال عام ٢٠٢٥، بعدما سجلت صادرات قيمة بلغت نحو ٧٧٧ مليون دولار، مستفيدة من الطلب المتزايد على مشروعات الطاقة وشبكات النقل الكهربائي.

وجاءت شاشات التلفزيون في المركز الثاني بصادرات بلغت حوالي ٦٧٤ مليون دولار، مدفوعة باتساع قاعدة التصدير إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية، خاصة مع تحسن تنافسية المنتج المصري في هذا القطاع.

كما حققت الكابلات المحورية صادرات بقيمة قاربت ٥٣٨ مليون دولار، في حين سجلت الضفائر الكهربائية نحو ٥١٧ مليون دولار، بدعم من الطلب المتنامي من مصانع السيارات والصناعات المغذية في عدد من الأسواق الإقليمية والدولية.

وأضاف سجلت الكابلات الكهربائية عالية الجهد صادرات بنحو ١٨٠ مليون دولار، مدفوعة بالتوسع في مشروعات الطاقة والبنية التحتية، بينما بلغت صادرات سخانات المياه الكهربائية قرابة ١٥٢ مليون دولار، مدعومة بالطلب من الأسواق العربية والأفريقية.

كما سجلت صادرات أوتوبيسات ديزل بنحو ١٦٤ مليون دولار و شاشات الـLCD نحو١٢٦ مليون دولار ووصلات كهربائية بنحو ١٢٦ مليون دولار بما يعكس تطور قدرات الصانع المحلية واندماجها المتزايد في سلاسل الإمداد العالمية.

توزيع جغرافي

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي خلال ٢٠٢٥، تصدرت أوروبا التكتلات الجغرافية المستقبلة للصادرات الهندسية المصرية بقيمة تقارب ٣ مليارات دولار، بزيادة١٦٪عن عام ٢٠٢٤ تلتها آسيا بنحو ٢,٣ مليار دولار بزيادة ١٪، ثم أفريقيا بقيمة ٩٩٤,٨ مليون دولار، مع تسجيل نمو لافت في الصادرات إلى أمريكا الشمالية بلغت ٣٣٢٪ مسجلة ٢٩١ مليون دولار، فيما زاد الصادرات إلى أمريكا الجنوبية بنسبة ١٨٪ لتبلغ ٢٨ مليون دولار بما يعكس نجاح جهود تنويع الأسواق وتقليل المخاطر.

وضمت قائمة أكبر عشرة أسواق مستقبلة للصادرات الهندسية المصرية كلًا من السعودية وبريطانيا وتركيا والإمارات والعراق، إلى جانب الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وليبيا والجزائر، وهو ما يعكس مزيجًا متوازنًا بين الأسواق العربية والأوروبية والدولية.

أجندة مستقبلية

وأكد المجلس أن المرحلة المقبلة تستهدف رفع صادرات الصناعات الهندسية إلى نحو ٧,٥ مليار دولار، من خلال تنفيذ خريطة طريق واضحة ترتكز على تعميق التصنيع المحلي وزيادة الاعتماد على المكونات المصرية، والتوسع في القطاعات الأعلى قيمة مضافة، وتعزيز الشراكات الدولية وربط المنتج المحلي بسلاسل الإمداد العالمية، فضلا عن دعم الهوية التصديرية للمنتج الهندسي المصري.

وفي هذا السياق، أعلن المجلس عن أجندة متكاملة لعام ٢٠٢٦ تشمل مشاركة موسعة في عدد من المعارض الدولية الكبرى في أسواق رئيسية بأوروبا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، بما يتيح فرصًا مباشرة لفتح أسواق جديدة وزيادة التعاقدات التصديرية، إلى جانب تنظيم بعثات تجارية خارجية إلى عدد من الدول المستهدفة، وبعثات مشترين يتم استضافتها داخل مصر لتعظيم الصفقات المباشرة.

كما تتضمن خطة ٢٠٢٦ تنفيذ برامج تدريب متخصصة للمصدرين تغطي مجالات حيوية مثل اللوجستيات والشحن، والتسويق الرقمي باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، واستراتيجيات الأعمال، وسلاسل الإمداد، وإدارة الجودة، وبناء العلامة التجارية، بما يسهم في رفع كفاءة الشركات المصرية وزيادة جاهزيتها لمتطلبات الأسواق الدولية.

ويواصل المجلس في الوقت ذاته تنظيم جائزة التميز في التصدير الهندسي، باعتبارها إحدى الأدوات الداعمة لخلق مناخ تنافسي إيجابي بين الشركات المصرية، وتحفيزها على الابتكار وزيادة الصادرات، بما ينعكس على الأداء العام للقطاع ودوره في دعم الاقتصاد الوطني.

أسواق خارجية

وعلى صعيد الأسواق الخارجية، تصدّرت السعودية قائمة أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات الهندسية المصرية خلال عام ٢٠٢٥، بقيمة بلغت نحو ٨٥٥,٥ مليون دولار، مدعومة بقوة الطلب في قطاعات الكابلات والأجهزة الكهربائية ومكونات البناء.

وجاءت بريطانيا في المركز الثاني بصادرات بلغت حوالي ٥٥١,٢ مليون دولار، تلتها تركيا بقيمة ٥٥٠,٧ مليون دولار، مستفيدة من التبادل الصناعي والتكامل في بعض سلاسل الإمداد.

رضوى عبدالله

التصديري للملابس ينظم منتدى شراكة مع علامات تجارية عالمية لتعزيز الصادرات

نظم المجلس التصديري للملابس الجاهزة برئاسة المهندس فاضل مرزوق، منتدى الشراكة بين علامات تجارية عالمية والموردين المصريين، في خطوة استراتيجية لتعزيز مكانة مصر في سلاسل التوريد العالمية لقطاع الملابس الجاهزة.

جاء المنتدى في وقت يزداد فيه الاهتمام الدولي بالسوق المصري، نظرا لقدراته التصنيعية المتطورة وموقعه الجغرافي التنافسي، و القدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية في سلاسل الإمداد.

وأشار المجلس التصديري للملابس الجاهزة، إلى أن المنتدى ركز على تعريف الشركات المصرية بالمعايير الدولية المطلوبة لدى العلامات الكبرى، بما في ذلك حقوق العاملين، الصحة والسلامة المهنية، الإدارة البيئية، الشفافية، وممارسات الأعمال المستدامة والمسؤولة، في ظل تشديد الرقابة العالمية وزيادة وعي المستهلكين بقضايا الاستدامة.

وشملت فعاليات المنتدى عروض تفصيلية من ممثلي العلامات التجارية حول نماذج الامتثال والشراكة، إلى جانب جلسات تواصل مباشرة بين فرق الاستدامة والامتثال لدى العلامات والمصنعين المصريين، ومناقشات مفتوحة حول التحديات التشغيلية وفرص التعاون.

وأكد المهندس فاضل مرزوق رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة، أن هذه المبادرات تتماشى مع أهداف الدولة الاقتصادية التي تستهدف جذب العلامات التجارية الكبرى، و تعزيز القيمة المضافة لصناعة الملابس الجاهزة، ودعم النمو الصناعي في القطاعات الإنتاجية، وترسيخ مصر كمركز توريد موثوق وقابل للتوسع وفق المعايير الدولية.

وشدد رئيس المجلس على مواصلة دعم المصدرين لضمان جاهزية القطاع أمام التحولات السريعة في أنماط التوريد العالمية

لنشر الوعي التأميني..

بروتوكول تعاون بين غرفة القاهرة والمؤسسة العربية لخبراء الحماية الاجتماعية

وقّعت الغرفة التجارية للقاهرة، برئاسة أيمن العشرى، بروتوكول تعاون مشترك مع المؤسسة العربية لخبراء الحماية الاجتماعية، بحضور الدكتور خالد حنفى، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية وقّع عن الغرفة التجارية للقاهرة أيمن العشرى، وعن المؤسسة العربية لخبراء الحماية الاجتماعية الدكتور المعز لدين الله محروس، رئيس مجلس الأمناء.

يستهدف البروتوكول تعاون الجانبين فى كافة المجالات، ونشر الوعى الاجتماعى والتأمينى، والتعريف بالتشريعات الاجتماعية من خلال عقد الندوات التثقيفية للعاملين بالقطاعات المختلفة، للتعريف بحقوقهم التأمينية، وتشجيعهم على تطوير آليات وبرامج المسؤولية المجتمعية كما يستهدف البروتوكول تقديم التوعية اللازمة للمختصين لدعم خبراتهم القانونية فى مجالات التشريعات الاجتماعية، أو من خلال تقديم الدعم الفنى لتطوير قدراتهم فنيًا وماليًا وإداريًا، وتقديم البرامج والأنشطة والدورات التدريبية للتعرف على أساليب الإدارة الحديثة وكيفية إحداث تنمية إدارية، ودعم التحول الرقمى.

وزير الزراعة يشهد تدشين أعمال مجلس الصادرات في ألمانيا

شهد علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي ، إعلان القنصلية العامة في هامبورج عن تدشين أعمال مجلس الصادرات والأعمال المصرية في شمال ألمانيا .

جاء ذلك خلال حفل الاستقبال الذي استضافه السفير الدكتور محمد البدري، سفير جمهورية مصر العربية في برلين، على شرف الوزير والوفد المشارك في الجناح المصري بمعرض «فروت لوجستيكا»، وبحضور داليا عبدالفتاح القنصل العام المصري في هامبورج.

ولفت الوزير – وفق بيان من وزارته- إلى اهتمام وزارة الزراعة، بتبني جيل جديد من المصدرين المصريين ممن يمتلكون ادوات العصر في مجالات هامة مثل الرقمنة والترويج والتسويق والتعبئة والإنتاج.

وأشار فاروق إلى أن شباب المصدرين سيحملون راية فتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية المصرية ومضاعفتها.

ولفت الدكتور محمد البدري السفير المصري في برلين إلى أن هذه المبادرة تبني على أسس أرستها أجيال من كبار المصدرين المصريين العاملين في السوق الألماني والأوروبي، ومن شأنها أن تسهم في المستهدف من مضاعفة الصادرات الزراعية المصرية إلى المانيا .

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

قراءة في مشاهد زيارة أردوغان للقاهرة ..
رؤية السيسي تنتصر من جديد ومصر تعلي مصلحة العرب والمسلمين فوق أي خلافات

على مدى سنوات شهدت العلاقات المصرية التركية تطورات كبيرة، في العلاقات الثنائية أو العمل المشترك، وبجانب نمو العلاقات المصرية التركية في الاقتصاد والتجارة والصناعة والقطاع الخاص في البلدين، فقد تم بناء توافق كبير في القضايا الإقليمية والدولية، خاصة التي تمثل ضغطا وتحديا كبيرا في الإقليم وتنذر بانعكاسات خطيرة تضر بمصالح الدول.

الزيارة التي قام بها الرئيس رجب طيب أردوغان لمصر خلال الأسبوع الماضي ، ليست الأولى بل الرابعة، حيث كانت الزيارة الأولى في فبراير 2024، ثم في ديسمبر من نفس العام، وآخرها في أكتوبر الماضي، حيث كان الرئيس أردوغان ضمن الرؤساء الحضور في قمة شرم الشيخ للسلام. بينما زار الرئيس عبدالفتاح السيسي تركيا رسميا في سبتمبر 2024، في زيارة تاريخية كانت تتويجا لمرحلة من التنسيق والتوافق والتعاون السياسي والاقتصادي.

زيارة أردوغان للقاهرة جاءت للقاهرة في توقيت دقيق ومهم، بجانب كونها ضمن عملية تنمية العلاقات بين البلدين بشكل متصاعد طوال السنوات الأربع الأخيرة، حيث ترأس كل من السيسي وأردوغان الاجتماع الثاني لمجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين البلدين، والذي تضمن الكثير من التفاصيل ضمن العمل الاقتصادي .

ومع الاقتصاد هناك تفاهم وتوافق مشترك بين مصر وتركيا حول سبل التعامل مع الأزمات والتحديات التي تواجه المنطقة، ويسعى البلدان إلى نزع فتيل التوتر وامتصاص الصدام بين الولايات المتحدة وإيران، توخيا لصدام يهدد باختلالات وانعكاسات سلبية بالإقليم.

وهناك توافق «مصري - تركي» على دعم المسارات السياسية في ليبيا واليمن والسودان، وإبعاد التدخلات الخارجية، حيث إن مصر وتركيا دولتان فاعلتان على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكل منهما طموحاته ونفوذه وارتباطاته بدوائر صنع القرار العالمية، ما يجعل التنسيق بينهما أمرا طبيعيا ومثمرا في كل القضايا، بجانب استمرار نجاح السياسة المصرية للتعاون والشراكة وامتصاص التوترات ودعم المسارات السياسية، وهي سياسة تثبت صحتها وقدرتها على اجتذاب الثقة إلى الرؤية المصرية.

وبالطبع فإن القضية الفلسطينية تشغل كلا من مصر وتركيا، بوصفهما موافقتين على الانتقال إلى المرحلة الثانية من اتفاق وقف الحرب والاتجاه إلى الإعمار والتعافي في غزة، ووقف الخروقات وسياسات العدوان للاحتلال، حيث كان موقف القاهرة وأنقرة طوال عامي الحرب موافقا على رفض التهجير والتصفية وحرب الإبادة، والآن هناك مساع لإنهاء التوترات والاتجاه إلى حل الدولتين ومسار السلام.

> حفاوة الاستقبال التي أحاطت بزيارة الرئيس التركي أردوغان إلى القاهرة تكشف بجلاء عن عمق التقدير المتبادل بين القيادتين وتترجم العزم المصري على فتح آفاق أرحب من التعاون والشراكة الاستراتيجية

فرملة الصدام الأمريكي الإيراني

خلف التفاصيل الصعبة والتقاطعات الدقيقة، هناك جهود دبلوماسية وسياسية وأمنية إقليمية ترمي إلى وقف التدهور والتصعيد والعودة إلى مفاوضات تعصم الإقليم من صدام خطر، وتتواصل المحاولات لفرملة الصدام المتوقع والدفع نحو مزيد من الوقت للتفاوض بين الولايات المتحدة وإيران، لتلافي صدام ستكون له تداعيات سلبية على كل دول الإقليم، ومن هناك يمكن النظر إلى الاتصالات المصرية، والمساعي التي تبذلها القاهرة مع دول إقليمية فاعلة للسيطرة على الأحداث بشكل يضعها في سياق التوترات السياسية بعيدا عن صدام متوقع.

ومن هنا، يمكن قراءة الاتصالات المصرية التركية السعودية المباشرة التي تسعى لإنهاء التوتر، وتلافي الحرب، وهو ما عكسته الاتصالات المصرية السعودية، ثم الاتصالات التركية السعودية، ضمن زيارة الرئيس التركي أردوغان للرياض، ومنها للقاهرة، وهي زيارات تحمل ملفات ثنائية ومعها بالطبع الملفات الإقليمية والتوترات التي تسعى دول الإقليم الكبرى لعدم وصولها إلى الكتلة الحرجة السابقة للانفجار، وهنا يمكن ملاحظة الفارق بين أوضاع تزامنت مع غزو العراق في 2003، وبين أوضاع تحاول تلافي هذا الوضع، والحرب مع إيران، والتي لا شك ستمثل خطرا متعددا على دول المنطقة والمصالح فيها، بما فيها المصالح الأمريكية.

وتواجه المفاوضات «الأمريكية - الإيرانية» تعثرا، على الرغم من انعقاد الجولة الأولى في العاصمة العمانية مسقط ، أول أمس الجمعة ، حيث سبق ذلك الإعلان يوم الأربعاء وجود تعثر وإلغاء ثم عودة بسبب وجود اختلافات في الملفات التي يفترض مناقشتها، حيث أبلغت واشنطن طهران رفض مطالبتها بتغيير مكان وشكل المفاوضات، وبعد تعثر أعلنت عودة المفاوضات إلى مسارها، بعد ما نشره موقع «أكسيوس» الأمريكي، من أنه تم «بعد ضغوط من قادة عرب ومسلمين على إدارة ترامب لعدم الانسحاب من المفاوضات، وحسب مسؤول أمريكي، فإن إدارة ترامب وافقت على استمرار الاجتماع «احتراما لطلب حلفائها في المنطقة، وحسب موقع «أكسيوس»، فقد طلب قادة دول عربية وإسلامية من إدارة ترامب الإبقاء على الاجتماع وعدم إلغائه، وإتاحة الفرصة للاستماع إلى ما سيطرحه الجانب الإيراني.

خيوط سياسية

ومن هنا، بجانب عناصر أخرى وتعاون ثنائي، فإن الزيارة التي قام بها الرئيس رجب طيب أردوغان لمصر، تحمل خيوطا سياسية مهمة، وتعكس تنسيقا كبيرا قد ينجح في كبح جماح الحرب، ضمن رؤية مصرية طرحها الرئيس عبدالفتاح السيسي منذ سنوات، بأن يكون هناك موقف إقليمي للتعامل مع التداعيات الإقليمية يمكنه معالجة ضعف النظام الدولي، والتعامل مع موازين القوة وتوازناتها، وعدم ترك الأمور للتدهور، وهي رؤية تثبت انتصارها يوما بعد الآخر ، و تفيد وجهة النظر والمصالح الإقليمية والعربية، وتتعامل مع الإدارة الأمريكية بوضوح وندية، ومن أبواب المصلحة وحتى الآن نجحت هذه التحركات لمنع الصدام وهناك رهان على تطورها لاستقرار ما يمنع حربا جديدة تطيح بأي احتمالات للاستقرار، ومن كان يقرأ الأوضاع قبل 10 سنوات لم يكن يتوقع ما يجرى الأمن في الإقليم والمنطقة، وكيفية تمسك مصر بمسارات التعاون والشراكة، والتمسك بالمصالح التي تحكم العلاقات والتوازن، القادرة على فتح مسارات سياسية تتلافى المساعي الضيق لتنظيمات أو أفراد، وهو نجاح للمؤسسات والرؤية المصرية والعربية المتوازنة والعاقلة.

السيسي إجادة قراءة الأوراق السياسية في عالم تتقلب فيه التحالفات وتتبدّل فيه المواقف بتبدّل المصالح، لا تبقى على الخريطة إلا الدول التي تُجيد قراءة اللحظة السياسية قراءة واعية، وتعرف كيف تُحوّل مساحات التوتر إلى فرص، وتستدل منطق القطيعة بمنطق التفاهم، دون أن تفرّط في ثوابتها أو تُفرّغ مواقفها من مضمونها الوطني.

ومن هذا المنطلق، أثبتت الدبلوماسية المصرية، عبر ما يمكن تسميته بـ«سياسة النفس الطويل»، أن الزمن قد يكون في كثير من الأحيان أبلغ من الضجيج، وأن الصبر الاستراتيجي يفتح أبوابًا تعجز الانفعالات عن طرقها.

فالدولة حين تختار مسار التهدئة وإعادة ترتيب علاقاتها الإقليمية، لا تمحو الذاكرة ولا تُسقط الدروس، لكنها تُقدّم مصلحة الوطن على مناكفات اللحظة، وتغلّب حساباتَ المستقبل على انفعالات الماضي.

وفي هذا السياق، تتجلى رؤية الرئيس عبد الفتاح السيسي في إعادة تموضع مصر إقليميًا ودوليًا على أسس متوازنة، لا تنجرف إلى صدامات مجانية، ولا تُغلق أبواب التعاون حين تكون الشراكة طريقًا مشروعًا لحماية المصالح الوطنية.

فقد قامت هذه الرؤية على تثبيت ركائز الدولة في الداخل أولًا، ثم الانطلاق بثقة نحو توسيع دوائر الشراكة الخارجية، حتى استعادت مصر مكانتها بوصفها ركيزة للاستقرار في محيطها، وشريكًا موثوقًا في قضايا الإقليم، وصوتًا حاضرًا في دوائر القرار الدولي.

وفي خضم هذه التحولات، تتعاظم مسؤولية الكلمة ودور الخطاب العام، لا سيما في زمن تتسارع فيه تأثيرات الإعلام الجديد وتتضاعف فيه دوائر التأثير ، فليس كل خلاف يُستدعى من دفاتر الأمس، ولا كل معركة تُخاض عبر المنصات.

وحين تختار الدولة مسار الشراكة، يصبح من الحكمة أن يتحرك الخطاب العام في الاتجاه نفسه، حماية لما يُبنى من جسور، وصونًا لما يتحقق من

دبلوماسية السيسي أثبتت عبر «سياسة النفس الطويل» أن الصبر الاستراتيجي يفتح أبوابًا تعجز الانفعالات عن طرقها

مصر وتركيا دولتان فاعلتان على الصعيدين الإقليمي والدولي ولكل منهما طموحاته ونفوذه وارتباطاته بدوائر صنع القرار العالمية ما يجعل التنسيق بينهما أمرا طبيعيا ومثمرا في كل القضايا

مكاسب، ودعمًا لصورة الدولة ومصالحها في الخارج.

إن تحويل الخصوم إلى شركاء ليس مظهر ضعف، بل تعبير عن ذروة النضج السياسي حين تدرك القيادة أن الاستقرار الإقليمي والتكامل الاقتصادي أكثر جدوى من استنزاف الطاقات في صراعات ممتدة.

وما نشهده اليوم من تقارب يعكس ثمار رؤية الدولة المصرية التي أرساها الرئيس عبد الفتاح السيسي، والقائمة على تنويع الشراكات، وتوسيع دوائر التعاون، وتغليب لغة المصالح المشتركة على ضجيج الخلافات، حتى عادت مصر طرفًا محوريًا لا يمكن تجاوزه في معادلات الإقليم وتوازناته.

ومع بزوغ هذه المرحلة الجديدة، تتشكل آفاق واعدة لمصر على أكثر من صعيد ، أهمها تعزيز منظومة الأمن القومي وحماية المصالح العليا للدولة، تطوير البنية الاقتصادية والتجارية بما يدعم مسار التنمية الشاملة، وتوسيع شبكة الشراكات الإقليمية والدولية التي تضع مصر في قلب التوازنات العالمية.

وهي خطوات لا تُقرأ بوصفها استجابات لحظة، بل باعتبارها جزءًا من رؤية طويلة المدى تُعزّز قدرة الدولة على التكيّف مع تحولات العالم، وترسّخ جاهزيتها لمواجهة التحديات المتداخلة.

مشتركات مصرية تركية

في ضوء النتائج السابقة فإن زيارة أردوغان للقاهرة ، أيقظت في وجدان المصريين والأتراك شغفًا تاريخيًا ومحبة متجددة، وأعادت إلى الواجهة إرثًا حضاريًا مشتركا طالما مثّل قوة ناعمة مؤثرة في بناء جسور التفاعل الإيجابي والتقارب الإنساني بين الشعبين، ولم تقف آثار هذه الزيارة عند حدود الاستدعاء الوجداني، فتجاوزته إلى إطلاق دينامية سياسية جديدة، لإرادة مشتركة تسعى إلى إعادة ترسيخ دعائم العلاقات الثنائية على أسس من الواقعية والتوازن والمصلحة المتبادلة، ومن ثم أسهمت الزيارة في تفعيل أطر التعاون المثمر في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، بما يعكس إدراكا متبادلا لأهمية الشراكة الاستراتيجية في مواجهة التحديات الإقليمية المتشابكة، كما عززت فرص التنسيق بما يخدم المصالح المشتركة، ويدعم مقومات الاستقرار الإقليمي، ويستجيب لاعتبارات الأمن القومي للطرفين، في ظل محيط إقليمي شديد التعقيد، تتداخل فيه الأزمات والصراعات، وتفرض فيه التحولات المتسارعة منطق الحوار والتكامل والعلاقات الدبلوماسية.

ونؤمن بأن الدبلوماسية الرئاسية المصرية والتركية قد بلغت مرحلة متقدمة من التفاهم والانسجام حيال طيف واسع من القضايا ذات الاهتمام المشترك، مستندة إلى مسار تراكمي من بناء الثقة المتبادلة، وإلى قراءة واقعية دقيقة لمتغيرات الإقليم وتشابكاته المعقدة، وقد أسهمت التفاعلات السياسية الإيجابية التي تحققت خلال المرحلة الماضية في تهيئة مناخ موات، جعل من زيارة الرئيس التركي إلى مصر خطوة طبيعية وضرورية في توقيت بالغ الحساسية، تتعاظم وتتلاقى فيه التحديات الإقليمية مع الضغوط الدولية المتصاعدة، ومن ثم جاءت الزيارة لتؤكد عمق الروابط التاريخية والإنسانية والحضارية التي تجمع الشعبين الشقيقين، ولتعبر بوضوح عن إرادة سياسية مشتركة للانتقال بالعلاقات الثنائية إلى مستويات أكثر تقدمًا من الشراكة والتنسيق، كما عكست توجهًا جادًا نحو تعزيز التعاون الشامل بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، بما يخدم المصالح الاستراتيجية للطرفين، ويدعم مسارات الاستقرار والتنمية، ويسهم في إرساء توازن إقليمي أكثر عقلانية في منطقة تتسم بتشابك الأزمات وتسارع التحولات.

وتفصح حفاوة الاستقبال التي أحاطت بزيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى القاهرة بجلاء عن عمق التقدير المتبادل بين القيادتين، وترجمت بصدق العزم المصري على فتح آفاق أرحب من التعاون والشراكة الاستراتيجية، فقد جاء تصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي لمشهد الاستقبال محملًا بدلالات سياسية وإنسانية بالغة، عكست حرص القيادة المصرية على إحياء القواسم المشتركة، وتعزيز جسور الثقة وسياج المحبة بين الشعبين الشقيقين، في إطار رؤية واعية تستند إلى الواقعية السياسية واحترام المصالح المتبادلة، كما صاغت المراسم الرسمية، وما اكتنفها من دفء بروتوكولي لافت، رسالة سياسية واضحة مفادها أن العلاقات بين البلدين الكبيرين تمضي بثبات نحو مرحلة جديدة من إعادة هندسة التعاون الثنائي، تقوم على التفاهم والتكامل، وهي رسالة تؤكد السعي المشترك لتحقيق تطلعات الشعوب، وترسيخ دعائم الاستقرار الإقليمي، في ظل محيط دولي وإقليمي بالغ التعقيد، تتطلب تحدياته تنسيقًا أعمق، وشراكات أكثر نضجًا، وقدرًا أعلى من الحكمة والمسؤولية السياسية.

وقد نجحت القاهرة وأنقرة في إحداث تحول نوعي في مسار العلاقات الثنائية، ونقلها من إطار التفاهمات السياسية والمصالح الاقتصادية التقليدية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة في مجالات التصنيع، والدفاع، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز السلم الإقليمي في الفضاءين الأفروآسيوي والشرق أوسطي، وبفضل الثقل الجيوسياسي والتاريخي لمصر وتركيا، تشكلت نواة تحالف إقليمي جديد قادر على إعادة رسم معادلات الاستقرار والتنمية، مستندًا إلى احترام متبادل للمصالح الوطنية، وإرادة واعية، وقد تجلى هذا التحول بوضوح في قمة القاهرة بين الرئيس عبد الفتاح السيسي والرئيس رجب طيب أردوغان، التي أسست لتحالف عابر للبحار وسلاسل الإمداد، يمتد من البحر الأسود مرورًا بالبحر المتوسط وصولًا إلى البحر الأحمر، وأستهدف هذا التحالف تأمين حركة التجارة العالمية، وضمان الأمن الغذائي والطاقة، وحماية الممرات البحرية الحيوية، بما يجعل القاهرة منصة محورية تربط أوراسيا بأفريقيا، وتعيد للبلدين دورهما القيادي في تأمين الاستقرار الإقليمي وحركة الاقتصاد العالمي.

كما عبرت قمة الاتحادية عن تقارب استراتيجي في مقاربة أزمات الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث أكدت مصر وتركيا دعمهما للحلول السياسية، واحترام سيادة الدول، ورفض الكيانات الموازية، وتعزيز دور الدولة الوطنية في سوريا، وغزة، ولبنان، والسودان، وليبيا، والصومال، ومنطقة الساحل، كما شدد الجانبان على مركزية القضية الفلسطينية، وتأمين المساعدات الإنسانية، وحماية الممرات البحرية، بما يجعل الشراكة المصرية والتركية ركيزة توازن إقليمي، ومشروع سلام وتنمية، يتجاوز منطق إدارة الأزمات إلى صناعة الاستقرار طويل الأمد، في الشرق الأوسط وأفريقيا.

الزيارة التركية إلى القاهرة وبإجماع الخبراء والمحللين جاءت لتبرهن بوضوح أن العلاقات المصرية والتركية شبكة متكاملة من الشراكات الاستراتيجية المتعددة الراسخة، وتستند إلى إرث حضاري مشترك قادر على توليد مكاسب نوعية تتجاوز البعد الاقتصادي، لتشمل مسارات التنمية الشاملة والاستقرار المستدام، وقد كشفت هذه الزيارة عن إرادة سياسية نافذة لدى قيادتي البلدين، تدرك بدقة الوزن الحقيقي لمصر وتركيا في ميزان القوى الإقليمي، وتستثمر هذا الثقل في اتجاهات بناءة تخدم مصالح الشعوب، وقد برهنت التجارب، لا سيما في أوقات المحن والشدائد، أن تلاقي الإرادة والعزيمة بين الدولتين حول المشتركات الحضارية والتقاليد السياسية الراسخة إلى حصن استراتيجي منيع يضمن استدامة التقارب، لتمضي مسيرة التعاون المصري التركي بثبات نحو آفاق أرحب من الشراكة والتكامل، بما يحقق المصالح العليا للبلدين، ويسهم في ترسيخ الاستقرار الإقليمي، ويعزز فرص التنمية والسلام في منطقة لا تزال بأمس الحاجة إلى نماذج عقلانية للتوافق والتوازن.

ورغم قوة الاقتصاد وتأثيره على كافة القطاعات بالدول؛ إلا أن لغة تعضيد الاستقرار، من خلال التعاون العسكري، بات أمرًا غاية في الأهمية، في منطقة تجيش بالصراعات والتوترات؛ لذا أضحى التعاون والتضافر من أجل القضاء على الصراعات، رسالة سامية، تؤكد على أن الضمير الإنساني ما زال في حالة من اليقظة؛ ومن ثم نشيد بالتقارب والالتفاف حول مائدة، تبحث تعزيز حالة السلم والسلام في العديد من الأماكن الملتهبة، وهنا نتحدث عن قطبين يشكلان حجر الزاوية، ليس على المستوى الإقليمي فقط، بل في العالم قاطبة، لما يتمتعان به من صدق نوايا، وامتلاك مقومات استراتيجية تحدث تغييرًا في المعادلة.

التنسيق بين القاهرة وأنقرة لا يتوقف على القضية الفلسطينية بل يمتد ليشمل قضايا إقليمية أخرى وهناك توافق على دعم المسارات السياسية في ليبيا واليمن والسودان